الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تبسة
كلية الآداب واللغات

قسم: الأدب العربي **تخصص**: علوم اللسان

مذكرة لنيل شهادة الماستر نظام LMD بعنوان :

الاتجاه البلاغي في التراث النحوي العربي
نظرية النظم للجرجاني أنموذجا

الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
فطومة لحمادي	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
نور الدين بعلوج	أستاذ مساعد –ب–	مشرفا ومقررا
صالح غريبي	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا

إعداد الطالبتين:

✓ جلاّب سهام

✓ جدّاي حنان

إشراف الدكتور:

نور الدّين بعلوج

السنة الجامعية: 2016-2017

الجهمورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تبسة
كلية الآداب واللغات

قسم: الأدب العربي
تخصص: علوم اللسان

مذكرة لنيل شهادة الماستر نظام **LMD** بعنوان :

الاتجاه البلاغي في التراث النحوي العربي
نظرية النظم للجرجاني -أنموذجا-

إعداد الطالبتين:
- ✓ جلاّب سهام
- ✓ جدّاي حنان

إشراف الدكتور:
نور الدّين بعلوج

السنة الجامعية: 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا إلى هذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

لولا فضل الله ونعمته لما كان لعملنا هذا أن يبرز للنور ولا اكتملت ملامحه لذا نحمد الله حمدا كثيرا ونشكره ونعظم فضله علينا.

رسول الله وخير الأنام سيدنا محمد صل الله عليه وسلم ستبقى سنته المشرفة خير سبيل للنجاح.

إن الكمال لله وحده فمهما بلغ علم الإنسان لا يسعه وحده بلوغ الأهداف، ولإتمام هذا العمل تلقينا كثيرا من العون والإرشاد لذا سنتقدم ببالغ الاحترام والتقدير شاكرين الأستاذ المشرف **د. نور الدين بعلوج** ونقول له بشرك قوله صل الله عليه وسلم : "إن الحوت في البحر والطير في السماء ليصلون على معلم الناس بالخير" أدامك الله ذخرا لكل طالب علم وجعل لك مكانا فسيحا في جنته جزاء لك على تفانيك ومصداقيتك.

وشكرا

سهام وحنان

خطة البحث

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: السياق التاريخي لنشأة نظرية النظم

I- بوادر وإرهاصات نظرية النظم قبل عبد القاهر الجرجاني

1- النظم المفهوم والمصطلح

2- النظم عند النحاة والبلاغيين القدامى

II- من نحو النشأة إلى عهد الجرجاني

1- حياة عبد القاهر الجرجاني

2- مصنفات الجرجاني بين الوجهة النحوية والوجهة البلاغية

3- النحو عند عبد القاهر الجرجاني

4- البلاغة عند عبد القاهر الجرجاني

5- طبيعة العلاقة بين النحو والبلاغة

6- موقف الجرجاني من سابقيه من النحاة

III- نظرية النظم المبادئ والأصول

1- مفهوم النظم عند الجرجاني

2- أسس نظرية النظم

3- مستويات نظرية النظم

4- فروقات في نظرية النظم

الفصل الثاني: نظرية النظم والمعطى اللساني الحديث

I- نظرية النظم والمدرسة التداولية

1- مفهوم التداولية

2- اهتمام الجرجاني بالتداولية

3- مبدأ القصدية عند الجرجاني

4- مراعاة السامع مع تحقيق الإفادة

5- الاهتمام بالسياق

6- الأفعال الكلامية

II- نظرية النظم والمدرسة السياقية

III- نظرية النظم ونحو النص

الفصل التطبيقي: تمثلات الجرجاني لمقولات نظرية النظم

1- التراكيب النحوية وما يتتبعها من دلالات بلاغية في علم المعاني عند عبد القاهر الجرجاني

2- التراكيب النحوية وما يتتبعها من دلالات بلاغية في علم البيان عند عبد القاهر الجرجاني

3- التراكيب النحوية وما يتتبعها من دلالات بلاغية في علم البديع عند عبد القاهر الجرجاني

4- تجليات التداولية في معالجة الظواهر التركيبية

5- موقع السياق في تحليل التراكيب

6- الوجهة النصية

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

إن أول من انعقد عليه الجنان وخطت به أقلام البنان، ونطقت به ألسنة الفصاحة والبلاغة والبيان، هو حمد الله العلي الكريم المنان.

فـالحمـد لله حمـدا لا نفـاذ لـه منـه المواهـب والأنوال والسـول

والحمـد لله حمـدا لا حـدود لـه لا يحصـه العد والتكثير تحصـيل

أحمدك ربي بكل محامدك على جميع نعمك ما ظهر منها وما بطن وأصلي وأسلم على من مدت عليه الفصاحة رواقها وشدت به البلاغة نطاقها، وعلى آله الهادين وأصحابه الذين شادوا الدين، وشرف وكرم ونزه وعظم.

وبعد:

لا شك أن القرآن هو معجزة البلاغة والفصاحة والبيان التي تحدث أهل الفصاحة ولا تزال، فكان سبكه ونظمه على غاية نهايات النظم البلاغي المحكم، والسبك المتين.

تلك النهايات البلاغية اللغوية التي عجزت العرب أجمعين عن مضاهاتها، والنظم على منوالها، لقوله تعالى:﴿ فَلۡيَأۡتُواْ بِحَدِيثٖ مِّثۡلِهِۦٓ إِن كَانُواْ صَٰدِقِينَ ٣٤﴾.

على الرغم من أن مصطلح النظم تناولته كتب الباحثين في الإعجاز القرآني حتى خيل إلى الكثير أن النظم مبحث مقصور على البلاغة لكنهم نادرا ما فصلوا القول فيه ليكون علما على نظرية متكاملة مؤهلة لتكون أساسا في دراسة أي ظاهرة لغوية أو نحوية، حيث استطاع الجرجاني أن يتوصل إلى أبعاد دقيقة وعميقة، خرج منها إلى أن النظم هو "توخي معاني النحو الذي يحدد معنى اللفظة ويعطيها قيمتها ومزيتها، وأنه لا قيمة لهذه اللفظة دون تعليقها وضمها إلى بعضها البعض".

ومن هنا راح يحاول إبراز جوهر الدرس النحوي، وهذا يعني أن وظيفة النحو ليست في البحث عن الخطأ والصواب، وإنما وظيفته إيضاح المعاني وبيان الفروق اللغوية والمعنوية بين حالات الاستعمال اللغوي.

وتتلخص نظرية النظم في أنها توخي معاني النحو فيما بين الجمل والعبارات والتراكيب التي تتكون منها الأساليب البلاغية، أي أن هذه الجمل والعبارات ترتبط فيما بينها بعلاقات وهي العلاقات النحوية، لينتج عن هذا الترابط والتعليق تفجر للمعاني والدلالات البلاغية الخفية، ومن هنا ندرك السر وراء إلحاح الجرجاني على فائدة النحو، ليصل بهذا إلى الربط بين علمي النحو والبلاغة محددا المعيار الذي ينبغي أن يقاس عليه النظم والتركيب وهو علم النحو، مما جعل نظراته وتأملاته في النحو تترفع عن الزوايا الضيقة للنحو، فصار مهما حتى في الإحساس بجمال الكلام والوقوف على أبعاده الحقيقية، وكشف ما خفي من هذه الأبعاد.

ومن منطلق أهمية هذه النظرية، استطعنا أن نصل إلى أن لها إمكانية التجاوب مع الدرس اللساني الحديث باعتبار أن الدرس اللساني الحديث هو امتداد للدرس اللغوي القديم، فنظرية النظم عند الجرجاني تمثل جسر تواصل بين التراث العربي واللسانيات الحديثة.

ومن هذه الزاوية سيكون تناولنا لموضوع الدراسة والموسوم بعنوان "الاتجاه البلاغي في التراث اللغوي العربي "نظرية النظم" للجرجاني أنموذجا". مما يثير جملة إشكاليات وأسئلة فرعية عن مفهوم النظم عند الجرجاني وماهية العلاقة التي تربط النحو بالبلاغة ومدى تجاوب ومسايرة وإمكان التواصل بين الدرس النحوي القديم مع اللسانيات الحديثة، وكيف هيأ الجرجاني ووفق في المزاوجة العبقرية بين المعطى النحوي والمعطى البلاغي؟

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم إلى مقدمة وثلاثة فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي جمع بينهما، وقد جاءت على النحو الآتي:

– مقدمة: حاولنا فيها التمهيد للموضوع، وذكر أسباب اختيارنا له.

– الفصل الأول: والمعنون بـ"السياق التاريخ لنشأة نظرية النظم" تناولنا فيه النظم عند القدماء ومفهوم النظم عند الجرجاني.

– الفصل الثاني: المعنون بـ"نظرية النظم والمعطى اللساني الحديث" تناولنا فيه مقارنة بين كل من نظرية النظم مع نحو النص ومع السياق والتداولية.

الفصل التطبيقي، فيه مزج بين الفصلين النظريين حيث تناولنا في جزئه الأول التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية في علم البيان، وعلم البديع، وعلم المعاني وفي جزئه الثاني تناولنا فيه الوجهة النصية في تعليل الظواهر التركيبية وتجليات التداولية في معالجة الظواهر التركيبية وموقع السياق في تحليل التراكيب.

أما الخاتمة فضمنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة.

وكان المنهج المتبع في هذه الدراسة، والذي يتناسب مع هذا النوع من الدراسات ألا وهو المنهج الوصفي التحليل الذي يقوم على:

– وصف الظاهرة من مختلف جوانبها والإحاطة بمعطياتها، ومن ثم الاستدلال والاستنتاج ومعالجتها بالتعليل والتفسير والاستقراء والتمثيل، من خلال ربطها بالعناصر المكونة لها.

والذي دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع عدة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

أما الذاتية فتمثل في إعجابنا بهذا الموضوع من جهة كونه يشكل مجالا تظهر فيه بلاغة الجرجاني الفائقة في تجديده لنظرية النظم التي لا نجد لها مثيلا عند سابقيه.

جدة الموضوع على الرغم من دراسته من قبل الباحثين إلا أنهم أهملوا جوانب عديدة لهذا الموضوع فجاءت دراساتهم أشتاتا متناثرة وربما كان لنا مزية حسن الجمع والتوثيق والصياغة حتى أخرجناها على مثال واحد متجانس متماسك.

أما الموضوعية:

– أهمية نظرية النظم ودورها الفعال في تناول اللفظة وإبراز قيمتها من خلال السياق الذي وردت فيه:

– إعادة قراءة تراثنا ضرورة عصرية نلمس من خلالها نموذج يحاكي المناهج والنظريات المعاصرة ويحقق الأصالة معا.

– الكشف عن التراكيب النحوي من الوجهة البلاغية ومحاولة تفسير مجيئها على هذه الصيغ بالذات عن طريق اكتشاف المعاني والدلالات الخفية وراء هذه التراكيب النحوية.

– محاولة الوقوف على مظاهر التماثل والائتلاف، والمقارنة والاختلاف بين الدرس النحوي بمفهومه القديم بين المعطى اللساني الحديث.

ولعله من طبيعة الأمر أن كل بحث لا يخلو من صعوبات متنوعة ولا تخرج في مجملها عن تلك التي يمكن أن يلقاها أي باحث وتتمثل في:

– تشابه المادة العلمية وتكرارها في أغلب الكتب دون إضافات دقيقة.

– ندرة الدراسات المفردة المتخصصة في الموضوع وتبعثرها في ثنايا مصنفات وكتب في مختلف العلوم والفنون.

– عدم وفرة المادة العلمية التي تتطرق بشكل مباشر في مقارنة نظرية النظم من منظور اللسانيات الحديثة.

وفي ختام هذه المقدمة لا يفوتنا إلا أن نشكر أولا وقبل كل شيء المولى عز وجل الذي لولاه ما كنا لنوفق في بحثنا هذا، ولا يفوتنا أن نتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف "نور الدين بعلوج" على ما أسداه إلينا من نصائح وتوجيهات خادمة لموضوعنا، فله منا جزيل الشكر والاحترام.

الفصل الأول:

السياق التاريخي لنشأة نظرية النظم

I- بوادر وإرهاصات نظرية النظم قبل عبد القاهر الجرجاني

عرف النقد القديم حركية واسعة انبثقت عنها معايير متعددة منها دينية والفنية ومصطلحات نقدية كثيرة، منها الطبع والصنعة والسرقات الأدبية واللفظ والمعنى وهذه الأخيرة وحول العلاقة بينهما عرفت تطورا حتى صارت تعرف بالنظم، والنظم مصطلح ظهر قديما عند القدامى من نقاد ونحاة بمفاهيم مختلفة، فتارة السبك وأخرى التلاحم، وأصبح مصطلح النظم معيارا من معايير النقد في العصور الإسلامية الأولى وبشكل خاص خلال القرنين الثالث والخامس الهجريين، وقد عرف المصطلح بين القرنين سالفي الذكر تطورا كبيرا إلى الحد الذي صار فيه نظرية قائمة بذاتها رائدها الإمام عبد القاهر الجرجاني.

1- النظم المفهوم والمصطلح:

النظم: التأليف، نظمه ينظمه نظما، نظمه فانتظم وتنظم ونظمت اللؤلؤ: أي جمعته في السلك والتنظيم مثله، ومنه نظمت الشعر ونظمته، وكل شيء قرنته بآخر أو ضممت بعضه إلى بعض فقد نظمته، والنظم: المنظوم، والنظم: ما نظمته من لؤلؤ وحرير وغيرهما، ونظام كل أمر صلاحه، والجمع أنظمة وأناظيم ونظم، والنظام الخيط الذي ينظم به اللؤلؤ، وكل خيط ينظم به لؤلؤ وغيره فهو ناظم وجمعه نظم.[1]

ويقال نظمت الدّر ونظمته، ودرٌّ منظوم ومنظم، وقد انتظم وتناظم وله نظم منه ونظام ونظم ومن المجاز: نظم الكلام، وهذا نظم حسن وانتظم كلامه وأمره وليس لأمره نظام وإذا لم تستقم طريقته، ونقول: هذه أمور عظام لو كان لها نظام، ورمى صيدا فانتظمه بسهم.[2]

(1)ابن منظور: **لسان العرب**، مج14، دار صادر، ط3، 2004، بيروت، ص294.

(2)الزمخشري: **أساس البلاغة**، قدم له وشكله، وشرح غريبه، وعلق على حواشيه محمد أحمد قاسم، المكتبة المصرية، ط1، 2003، صيدا، بيروت، ص860.

ونظم الأشياء نظما ألفها وضم بعضها إلى بعض، نظم اللؤلؤ ونحوه، جعله في سلك ونحوه، وانتظم الشيء: تألف واتسق، يقال: نظمه فانتظم، ونظم الأشياء جميعها وضم بعضها إلى بعض وتناظمت الأشياء، تضامت وتلاصقت، ويقال: نظم القرآن: أي عبارته التي تشتمل عليها المصاحف صيغة ولغة.(1)

يعرف فخر الدين الرازي النظم قائلا: "هو خلوص الكلام من التعقيد وأصله من الفصيح وهو اللبن الذي أخذت منه الرغوة".(2)

ويعرفه الدكتور صلاح بالعيد: هو تأليف وضم مجموعة من العناصر المتحدة في العملية اللغوية ليكون الكلام حسنا حسب خصائص معينة.(3)

مما سبق من المفهوم اللغوي والاصطلاحي نقول بأن النظم هو ضم الكلمات حسب ما يقتضيه الحال وفق التقليد المأثور عن العرب باعتباره المقياس الحقيقي للبلاغة وهو التأليف في الكلام ليصبح حسنا مقبولا.

نظرية النظم لم تولد من فراغ ولم توجد هكذا فجأة دون إشارات وإرهاصات تهيئ لها ودون محاولات ومقدمات تمهد لها، فلا يعقل أن يصل الأمر بهذه النظرية إلى مثل هذا النضوج وهذا التكامل والوضوح، هكذا بين عشية وضحاها، بل لابد وأنها نتاج تراكم معرفي كبير وتواصل علمي طويل، وهذه الحقيقة قررها وتبناها جل من تناول نظرية النظم بالدراسة والتحليل.

ومن خلال هذه الدراسة سنحاول الوقوف على حقيقة هذه المسألة لا بمجرد الاتباع التقليد وتكرير ما قيل وتجرير الأقاويل فقط، ولكن في البحث في حقيقة هذه الأسبقية.

---

(1) المعجم الوسيط: إخ مصطفى أحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد علي النجار، دار الدعوة، د.ط، 1989، مادة نظم.

(2) فخر الدين الرازي: **مختار الصحاح**، دار الكتاب العربي، د.ط، 1401هـ-1981م، بيروت، لبنان، ص668.

(3) صالح بلعيد: **نظرية النظم**، دار هومة، ط1، 2002، الجزائر، ص93.

2- النظم عند النحاة والبلاغيين القدامى:

تردد مصطلح النظم كثيرا في كتب العلماء نحاة وبلاغيين قبل الجرجاني بمئات السنين، الذين تبلورت على أيديهم نظرية بلاغية نقدية قائمة بذاتها.

لكن هذا المصطلح لم يكن بلفظه إنما كان بألفاظ مختلفة وفيما سيأتي سنتطرق إلى المسار التاريخي للمصطلح.

لعل أقدم إشارة عثر عليها في الكتب العربية هي عبارة عبد الله ابن المقفع* (140هـ) حيث قال في الأدب الكبير والصغير: «وجل الأدب بالمنطق وجل المنطق بالتعلم، ليس منه حرف في حروف معجمه، ولا اسم من أنواع أسماءها إلا وهو مروي، متعلم، مأخوذ عن إمام سابق، من كلام أو كتاب، وذلك دليل على أن الناس لم يستبعدوا أصولها، ولم يأتهم علمها إلا من قبل العليم الحكيم. فإذا خرج الناس من أن يكون لهم عمل أصيل وأن يقولوا قولا بليغا فليعلم الواصفون أن أحدهم وإن أحسن وأبلغ ليس زائدا على أن يكون كصاحب فصوص وجد ياقوتا وزبرجدا ومرجانا، فنظمه قلائد وسموطا**، وأكاليل*** ووضع كل فص موضعه وجمع إلى كل لون شبهه وما يزيده بذلك حسنا، فسمي بذلك صانعا رفيقا».[2]

هذا هو أقدم نص ورد فيه اصطلاح النظم، ولكي نستطيع الوقوف على حقيقة هذا الاستعمال ومراده منه ينبغي أن نعلم أن معنى الأدب الذي عناه ابن المقفع في كتابيه "الأدب الكبير والصغير" إنما هو "حسن الأخلاق وحكمة التدبير" لا معناه الاصطلاحي الخاص.

أما الفروق الجوهرية بين نظم ابن المقفع ونظم الجرجاني أن الألفاظ عند هذا الأخير مزية لها إلا في النظم بينما هي عند ابن المقفع فصوص وياقوت وزبرجد وما فعل بها النظم سوى الجمع والتنسيق.[3]

---

*: عبد الله ابن المقفع: توفي سنة 140هـ وقيل 142هـ، من مؤلفاته الأدب الصغير والكبير.

**: السموط: ج.م السمط، وهو العقد المنظوم وهو من حلي العنق وهو طويل يتدلى.

***: الأكاليل: ج.م الإكليل، عصابة تزين بالجوهر تضعها المرأة على شعرها.

(2) أحمد مطلوب: **عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده**، وكالة المطبوعات، ط1، 1973، الكويت، ص53.

(3) إيمان قاضي: **نظرية النظم للإمام الجرجاني**، مجلة الموقف الأديب، آب 1985، ص21.

1- سيبويه*(180هـ)

وقد أبرز سيبويه*(180هـ) جوهر هذه النظرية عندما تحدث عن ائتلاف الكلام، وقد جعل مدار الكلام على تأليف العبارة وعلاقة الألفاظ ببعضها، حيث رأى أن وضع الألفاظ في أماكنها دليل على ائتلاف الكلام (النظم)، ووضعها في غير موضعها دليل على فساده حيث قال: «هذا باب الإستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسن، ومستقيم محال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك سآتيك غدا... وأما المحال فتنتقدكلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا، وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت جبلا، وإن المستقيم القبيح كأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قد زيدا رأيت... وأما المحال الكذب فتقول: سوف أشرب ماء البحر أمس».[1]

سيبويه في هذا الكلام لم يشر إلى مصطلح النظم ولكنه لمح إليه من خلال مفردة الاستقامة وذلك انطلاقا من المفردة لضمها في شكل كتل ومجموعات.

وبذلك كان سيبويه أول من أقام للكلام الجيد أسسا قوية وضوابط للنظرية اللغوية.

*: سيبويه: أبو بشير عمرو بن عثمان بن قَنْبَرْ توفي سنة 180هـ من مؤلفاته الكتاب.

(1) سيبويه: **الكتاب**، تح: محمد عبد السلام هارون، ج1، دار الجيل، ط1، 1991، بيروت، ص236.

2- بشر بن المعتمر 210هـ

وقد تحدث أيضا بشر بن المعتمر 210هـ عن علاقة اللفظ بالمعنى حيث قال في صحيفته: «إياك والتوعر** فإن التوعر يسلمك إلى التعقيد، والتعقيد الذي يستهلك معانيك ويشين ألفاظك، ومن أراد المعنى كريما، فليلتمس له لفظا كريما، فإن حق المعنى الشريف اللفظ الشريف، ومن حقهما أن تصونها عما يفسدهما ويهجنهما».[1]

ثم يقول: «وتجد اللفظة لم تقع موضعها، ولم تصر إلى قرارها، وإلى حقها من أماكنها المقسومة لها. والقافية لم تحل في مركزها، وفي نصابها ولم تصل لشكلها، وكانت قلقة في مكانها، نافرة من موضعها فلا تكرهها على اغتصاب الأماكن والنزول في غير أوطانها، فإنك إذن لم تتعاط فرض الشعر الموزون».[2]

تحدث –بشر– في القول الأول عن علاقة اللفظ بالمعنى حيث يرى أنه يجب على المتكلم أن يبتعد عن التوعر الذي يصل إلى التعقيد ويبحث عن الألفاظ الكريمة للمعاني الكريمة.

أما في القول الثاني فتحدث عن قرض الشعر أي وجب على الشاعر الابتعاد عن التصنع في كلامه وأن يضع الكلام في مواضعه.

وهذا كله إشارة إلى مصطلح النظم الذي لم يذكره.

**: التوعر: الوحشي من الكلام.

(1) الجاحظ: **البيان والتبيين**، الجزء 01، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخفاجي، ط1، د.ت، القاهرة، ص120.

(2)الجاحظ: **البيان والتبيين**، ص121.

3- الجاحظ (255هـ)

ثم تبعه الجاحظ* (255هـ) وتحدث هو الآخر عن قضية اللفظ والمعنى وقد كان الجاحظ من الأدباء الأوائل العرب الذين بحثوا في هذا الموضوع من زوايا متعددة ومختلفة فهو يرى أن أحسن الكلام ما كان معناه في ظاهر لفظه، وأن ذلك يتم في رايه عبر المزاوجة بين المعنى الشريف واللفظ البليغ حيث يقول: «وأحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره، ومعناه في ظاهر لفظه... فإذا كان المعنى شريفا واللفظ بليغا، وكان صحيح الطبع بعيد الاستكراه، ومنزها عن الاختلال، مصونا عن التكيف، صنع في القلوب صنيع الغيث في التربة الكريمة».[1]

ومن ناحية أخرى يرى الجاحظ أن الأدب والشعر لا يكونان في المعنى وحده، لأن المعاني في متناول الجميع، لا يكفي أن يكون المعنى شريفا حتى يكتسب به الكلام صفة البلاغة، وإنما الأسلوب القوي هو الذي يضفي عليه من نعوت البلاغة، وبالتالي يكون تأثيره في النفس حيث يقول: «وذهب الشيخ أبو عمرو الشيباني إلى استحسان المعنى والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والبدوي والقروي والمدني، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج في صحة الطبع وجودة السبك، فإنما الشعر صناعة، وضرب من النسج وجنس من التصوير».[2]

وحديث الجاحظ عن اللفظ والمعنى لا يقصد به اللفظ المفرد وحده أو المعنى المفرد وحده، وقد أشاد الجاحظ باللفظ كثيرا لكن هذا لا يعني أنه أهمل المعنى لأنه في الوقت الذي كان يشيد فيه بالقمة اللفظية كان يرى المعاني مثلما يراها العتابي من أنها «يحل من الألفاظ محل الروح من البدن».[3]

---

*: الجاحظ: هو عمر بن بحر بن محبوب الكناني، كنيته أبو عثمان، لقب بالجاحظ، ولد سنة 180هـ وتوفي سنة 255هـ، من أشهر مؤلفاته: الحيوان، البخلاء، البيان والتبيين، داعي القرآن.

(1) الجاحظ: **البيان والتبيين**، ص83.

(2) الجاحظ: **الحيوان**، تح: عبد السلام محمد هارون، الجزء 03، دار الجيل، ط1، 1988، بيروت، ص131.

(3)الجاحظ: **البيان والتبيين**، ص84.

وعليه فبلاغة الكلام عند الجاحظ هي المزاوجة أو المساواة بين اللفظ والمعنى، وهذه المزاوجة تتمثل في نظم الألفاظ التي يتطلبها المعنى على نحو يسمح لجوهر المعنى أن يظهر واضحا جليا.

فنظم الكلام على هذا النحو هو الذي يضفي عليه صفات البلاغة ويعطيه قوة التأثير في نفس المتلقي.

وأضاف الجاحظ لفظة النظم إلى قاموسه اللغوي للإشارة إلى أكثر من معنى، فقد تحدث كثيرا عن النظم بمعنى التأليف والإنشاء، وجعل له الكثير من القصيد والرجز والمنثور.

كما ذكر الجاحظ (النظم) في حديثه عن الإعجاز القرآني حين قال أن إعجازه في نظمه قال: «إن الرسول صلى الله عليه وسلم تحدى البلغاء والخطباء والشعراء بنظمه وتأليفه».[1]

وقال أيضا: «إن الله صرف نفوس العرب عن المعارضة للقرآن، ورفعها عن أوهامهم بعد أن تحداهم الرسول بنظمه».[2]

وقال الجاحظ في موضع آخر: «في كتابنا المنزل الذي يدلنا على أصدق نظمه البديع الذي لا يقدر على مثله العباد».[3]

وعبر الجاحظ أيضا عن النظم بقوله: «ومتى شاكل –أبقاك الله– ذلك اللفظ معناه وأعرب عن فحواه وكان لتلك الحال وفقا، ولذلك القدر لفقا، وخرج من السماجة والاستكراه، وسلم من فساد التكلف كان قمينا بحسن الموقع وبانتفاع المستمع».[4]

(1) الجاحظ: **البيان والتبيين**، ص50.
(2) المصدر نفسه، ص51.
(3) المصدر نفسه، ص52.
(4) المصدر نفسه، ص87.

4- ابن قتيبة الدينوري 286هـ

ثم انتظمت بهذه الدراسات دراسات أخرى من بينها دراسات –ابن قتيبة الدينوري 286هـ*– والتي نجدها في كتابه "تأويل مشكل القرآن" فقد تناول ابن قتيبة ألوانا بلاغية عديدة منها الحذف، الزيادة، التقديم والتأخير، الاستفهام، الفصل والوصل، وغيرها كثير.

وبعض المحسنات البديعية كالتوجيه، المشاكلة، الفواصل القرآنية...[1]

إن اللفظ والمعنى لهما مدلول خاص عند ابن قتيبة، فاللفظ عنده هو النظم والتأليف وعليه فعندما أشار في أضرب الشعر إلى حسن اللفظ إنما قصد بذلك صنعة الوزن، وحسن الروي واللفظ المخير أو قصد بذلك الأسلوب، أما مفهوم المعنى عنده فيقصد به الفكرة التي يحتويها البيت أو الأبيات.

وقد وضح ابن قتيبة مفهومه هذا عن اللفظ وبمعنى في تعليقه على بيتين للمرقش عدها الأصمعي من مختاراته وهما:

هل بالديار أن يجيب صمم لو أن حيا ناطقا كلم

يأبى الشباب الأقورين ولا تغيظ أخاك أن يقال حكم**[2]

وقد علق ابن قتيبة على هذين البيتين بقوله: «والعجب عندي من الأصمعي إذا دخله في متخيره وهو شعر ليس بصحيح الوزن ولا حسن الروي، ولا متخير اللفظ، ولا لطيف المعنى، ولا أعلم فيه شيئا يستحسن إلا قوله:

النشر مسك والوجوه دنا نير وأظراف الأكف عنم

---

*: ابن قتيبة: هو أبو محمد عبد الله مسلم ابن قتيبة الدينوري (213هـ–286هـ) من مؤلفاته: أدب الكاتب، عيون الأخبار، تأويل مشكل القرآن، تأويل متخلف الحديث، الشعر والشعراء، أبيات العلي.

(1) ابن قتيبة: **تأويل مشكل القرآن**، تح: محمد سعيد عبد العزيز، مركز الأهرام، ط4، 1989، القاهرة، ص285.

** الأقورين: الدواهي العظام.

(2) المصدر نفسه، ص290.

يستجاد منه قوله:

ليس على طول الحياة ندم ومن وراء المرء ما يعلمو العجيب عندي[1]

أما صفات الحسن في اللفظ فتمثلها في كثرة الماء والرونق والسهولة، وحسن المخارج والمطالع والمقاطع، وبعدها عن التعقيد والاستكراه وقربها من إفهام العوام.[2]

وأيضا تحدث ابن قتيبة عن إعجاز القرآن كشف عن وجه من أوجهه بقوله: «وقطع منه بمعجز التأليف أطماع الكائدين، وأبان بعجيب النظم عن حيل المتكلفين».

وقال أيضا: «وجعله متلوا لا يمل على طول التلاوة. لا تمجه* الآذان، وغفالا يخلق على كثرة الرد، وعجيبا لا تنقضي عجائبه، ومفيدا لا تنقطع فوائده، ونسخ به سالف الكتب وجمع الكثير من معانيه في القليل من لفظه».[3]

ابن قتيبة صريح في أن إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه، وأن النظم بمعنى سبك الألفاظ وضم بعضها إلى بعض في تأليف دقيق بينها وبين المعاني حتى يجريا معا في سلامة وعذوبة ويشتمل النظم عنده على حسن النغم، ودقة التوقيع الداخلي وهو الذي ينجم عن تآلف الحروف في النغم هو خلو النغم طبيب جرس لا تمله الآذان.

هذا ما كان من حديث أبي قتيبة عن النظم.

---

(1) ابن قتيبة: **تأويل مشكل القرآن**، ص340.

(2) المصدر نفسه، ص341.

* تمجه: تمله وتمل منه.

(3) المصدر نفسه، ص352.

5- الواسطي 306هـ

نجد أيضا الواسطي 306هـ* الذي كان يتحدث عن النظم في كتابه "إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه" ولعله أقرب الكتب التي فتحت المجال لعبد القاهر الجرجاني في بناءه لنظرية النظم فالعنوان يشير إلى أن موضوع الكتاب هو خصائص النظم القرآني التي تظهر جانب الإعجاز فيه.

وقد شرحه الجرجاني شرحا موسعا سماه "المعتضد" وشرحا ثانيا موجزا، وقيل في تسميته الشرحين –الإعجاز الكبير والإعجاز الصغير– الكتاب والشرحان في حكم المفقود لا يعرف عنهما شيء.[1]

وقد حزم الباحثون أن الواسطي بني مفهومه للإعجاز على ما ابتدأه الجاحظ، كما بنى الجرجاني في دلائل الإعجاز على ما ذكره الواسطي، نعم الاستفادة غير مستعدة فالعلم رحم موصولة يبدأ الآخر من حيث انتهى الأول، وكيف لا يستفيد الواسطي من الجاحظ وهو أشهر المتكلمين في الإعجاز قبله، وكيف لا يستفيد الجرجاني من الواسطي وقد شرح كتابه إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه** شرحين موسعا وموجزا.[2]

---

* عبد الله محمد بن يزيد الواسطي توفي سنة 306هـ من مؤلفاته: إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه.

(1) محمد حنيف فقهي: **نظرية إعجاز القرآن عند عبد القاهر الجرجاني**، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، 1999، بيروت، لبنان، ص145.

** إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه: لصاحبه الواسطي وقيل بأن هذا الكتاب قد شرحه الجرجاني شرحين أحدهما موسع والآخر موجز، وأعتقد أن كتابا لا تعرف عنه سوى اسمه اهتمام الجرجاني به، لا يمكننا أن نتوسع في مناقشة مادته فنقول في لمجرد التخمين والظن، –لعل الصواب أن نكتفي بحقيقة استفادة الجرجاني منه استفادة علمية مجملة– وإما نجزم ببعض النتائج من مجرد عنوان الكتاب، كقول الدكتور حاتم الضامن مثلا: «ونتبنى من العنوان أن الواسطي عالج فيه مسألة النظم وأقام عليها إعجاز القرآن»، فإن مثل هذه النتائج غير لازمة من مجرد نص العنوان، لأن اصطلاح النظم محتمل لمعان متعددة لعل أهمها المعنى القديم الذي جرى عليه الجاحظ وغيره، وهو معنى لفظ القرآن وصياغته. والمعنى الجديد الذي جرى عليه الجرجاني وهو تأليف الكلم وترتيبه وتعليق بعضه ببغض، وكل ما واجه الاحتمال بطل به الاستدلال.

(2) محمد حنيف فقهي: **نظرية إعجاز القرآن عند عبد القاهر الجرجاني**، ص146.

6- قدامة بن جعفر 337هـ

وأيضا نجد -قدامة بن جعفر 337هـ- الذي تناول قضيتي اللفظ والمعنى من خلال أعماله النقدية فأعطى اهتماما كبيرا للفظ وعناية معتبرة للمعاني وتنبه لحالات الائتلاف بينهما، فجعل للألفاظ صفات وللمعاني نعوتا لتمييز جيدها من رديئها، فكانت المعاني عنده أقساما وأنواعا لها مميزاتها ونعوتها الكثيرة التي تكاد لا تحصى ونجد هذا واضحا في قوله: «ولما كانت أقسام المعاني التي لا تحتاج فيها إلى أن تكون هذه الصفة مما لانهاية لعدده، ولم يكن أو يؤتى على تعديد جميع ذلك كي يبلغ آخره».[1]

فالنظم عنده يمثل حالة ائتلاف بين اللفظ والمعنى بجعل المعاني مقابلة للغرض المقصود باعتبارها معاني موجودة في الطبيعة لها صورها في الأذهان، فإذا ما طلبها كاتب أو شاعر أو خطيب، فما عليه إلا أن يختار لها اللفظ المناسب للغرض المطلوب كي تصوره صورة بعد صورة.

ويضيف قدامة قولا آخر يوضح فيه حالة الائتلاف مشيرا فيه لعملية المساواة بين اللفظ والمعنى قائلا: «ومن أنواع ائتلاف اللفظ مع المعنى المساواة، وهو أن يكون اللفظ مساويا المعني حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه... ولا يفضل أحدهما على الآخر».[2]

فالائتلاف في رأيه قضية عقلية بحتة بحيث تكون الألفاظ أردية للمعاني قدرا بقدر لا تزيد عنها ولا تنقص لتاتي المساواة صحيحة فهي مسألة حسابية لتحقيق النظم وما يمكن قوله إن أعمال قدامه ساهمت كثيرا في عملية تطوير الدراسات اللغوية.

(1) قدامة بن جعفر: **نقد الشعر**، مكتبة الخانجي، د.ط، 1963، مصر، ص26.

(2) المصدر نفسه، ص27.

7- الرماني 386هـ

وأيضا شارك في هذه المرحلة التاريخية الرماني 386هـ* والذي تحدث عن النظم القرآني في رسالته (النكت في إعجاز القرآن). ومن خلال حديثه عن البلاغة، يستأنف حديثه عن النظم، وقد قسم البلاغة ثلاث طبقات حيث يقول: «أما البلاغة فهي على ثلاث طبقات، منها ما هو في أعلى طبقة، ومنها ما هو في أدنى طبقة، ومنها ما هو في الوسائط بين أعلى طبقة وأدنى طبقة، فما كان في أعلاها طبقة فهو معجز وهو بلاغة القرآن، وما كان منها دون ذلك فهو متمكن كبلاغة البلغاء من الناس».[1]

وتحدث الرماني عن التلاؤم فقصد به حسن النظم وجودة السبك حتى يحلو في السمع ويخف على اللسان يقول: «الفائدة من التلاؤم حسن الكلام في السمع وسهولته في اللفظ وتقبل المعنى له في النفس لما يرد عليها من حسن الصورة وطريق الدلالة».[2]

ويتضح حديث الرماني عن النظم عندما يتحدث عن التأليف المتنافر مقارنا بينه وبين الأسلوب المتلائم وكأنه يتحدث عن النظم الجيد والنظم المتنافر مثال ذلك قوله: «ومثل ذلك قراءة الكتاب في أحسن ما يكون من الخط والحروف وقراءته في أقبح ما يكون الحرف فذلك متفاوت في الصورة وإن كانت المعاني واحدة».[3]

---

* الرماني: هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني توفي سنة 386هـ من مؤلفاته النكت في إعجاز القرآن.

(1) الرماني: **النكت في إعجاز القرآن**، تح محمد زغلول سلام ومحمد خلف الله، دار المعارف ، د.ط، 1956، مصر، ص75.

(2) المصدر نفسه، ص96.

(3) المصدر نفسه، ص96.

8- الخطابي 388هـ

وقد أكمل الخطابي 388هـ* ما جاء به الرماني في مسألة النظم بمعنى التآليف وما تخضع له الألفاظ من أمور لتمام هذا النظم، فعرض الخطابي للعبارة كوحدة متكاملة في لفظها ومعناها ونظما وكان تركيزه شديدا على موضوع النظم.[1]

وقد ألف الخطابي رسالته –بيان إعجاز القرآن– وقد أشار في رسالته هذه إلى أن وجوه الإعجاز في القرآن أربع هي:

الأول: قولهم بـ"الصرفة" أي أن الله جعل القرآن معجز بصرف الهمم عن معارضته.

الثاني: أن إعجازه إنما هو فيما تضمنه من أخبار عن الكون في مستقبل الزمان، ثم حدثت تماما كما أنبأ عنها القرآن الكريم.

الثالث: القرآن معجز بتحديه للعرب والفصحاء وهو يأتوا بمثله ولو بسورة، ثم ولو بآية فعجزوا عن ذلك.

الرابع: الإعجاز البلاغي، وإليه ذهب أكثر العلماء من أهل النظر.[2]

وقد ذكر الخطابي في رسالته وجوه البلاغة فأبان أسرارها ورد الشبهات عنها، وكان هذا الوجه هو ما أراد إبانته في هذه الرسالة وإيضاح رأيه فيه. فكان ما ذهب إليه من رأي في إبانة سر هذا الوجه وعليه، رأي أنفرد به عن الذين قالوا به.[3]

---

* الخطابي: أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (319–388هـ) من مؤلفاته: بيان إعجاز القرآن.

(1) إبراهيم الخطابي: **بيان إعجاز القرآن**، دار المعارف، د.ط، د.س، مصر ، ص ص30–31.

(2) المصدر نفسه، ص27.

(3) عائشة عبد الرحمان: **الإعجاز البياني للقرآن**، دار المعارف، د.ط، 1971، مصر، مكتبة الدراسات الأدبية، ص125.

وذكر الخطابي أقسام الكلام الثلاثة وأبان طبقاتها في الكلام، وأن بلاغة القرآن قد مزجت بها من هذه الطبقات صفتي العذوبة والفخامة، وقد صار معجزا لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمنا أحسن المعاني، حيث يقول «عمود البلاغة هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعها الذي إذا وضعنا مكانه لفظا آخر فسد الكلام وسقطت البلاغة».[1]

فقد أراد الخطابي من خلال رسالته أن يبين الإعجاز من حيث البلاغة دون غيره.

وأتى بتقسيم جديد للكلام ورد كل الاعتراضات التي دارت حول هذا الموضوع لذا وضع نماذج من مواضع بلاغية في رسالته نذكر منها ما استدل به على إعجاز القرآن بالبلاغة حيث يقول: «ولعله فيه أن أجناس الكلام مختلفة مراتبها في نسبة البيان متفاوتة ودرجاتها في البلاغة متباينة غير متساوية، ضمنها البليغ الرصين الجزل، منها الفصيح السهل، ومنها الجائز الطلق الرسل، فيذكر أن القسم الأول هو على طبقات الكلام وأرفعه، والقسم الثاني أوسطه وأقصده، والقسم الثالث أدناه وأقربه، فحازت بلاغات القرآن من كل هذه الأقسام حصة، فانتظم بها بامتزاج هذه الأوصاف نمط من الكلام يجمع صفتي الفخامة والعذوبة».[2]

وقد ذكر أيضا مثالا آخر في موضع آخر وهو الاستعارة حيث قال بأن الاستعارة تكون في بعض المواضع أبلغ من الحقيقة، وقد استدل على ذلك بقوله تعالى:﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلۡأَزۡوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ وَمِنۡ أَنفُسِهِمۡ وَمِمَّا لَا يَعۡلَمُونَ ٣٦﴾.*

فقال –السلخ هنا– أبلغ من الخروج، ولو قال نخرج منه النهار وإن كان هو الحقيقة لم يكن أبلغ، لأن السلخ بمعنى إخراج الشيء عن موضعه، فكان الليل هو أصل النهار.[3]

(1) إبراهيم الخطابي، **بيان إعجاز القرآن**، ص50.

(2) المصدر نفسه، ص55.

* سورة يس: الآية 36.

(3)المصدر نفسه، ص56.

ويفهم من هذا أن سلخ النهار من الليل معناه عدم بقاء الظلام بعد خروج النهار، فكان استخدام السلخ أبلغ.

والنظم عنده ليس بسيطا بالعكس فهو يحتاج إلى مهارة وفهم حيث يقول: «وأما رسوم النظم فالحاجة إلى الثقافة والحذق فيها أكثر لأنها لجام الألفاظ وزمام للمعاني وبه تنتظم أجزاء الكلام ويلتئم بعضه ببعض فتقوم له صورة في النفس يتشكل بها البيان».[1]

وقد لاحظ "عبد السلام المسدي" أن الخطابي قد نفذ من خلال موازنة اللفظ والمعنى إلى صميم الرؤية اللغوية الخاصة، فقط انطلق من فحص دلالي ميز بموجبه بنية الدال، فسماه طرفا حاملا، على بنية المدلول فسماه مظروفا قائما، ثم تخلص إلى قدرة اللغة على الاستيعاب والانتشار بحيث تعذر على الإنسان الإحاطة الفعلية بجميع دوال اللغة فضلا عن المجالات الدلالية، مما يسمح الاستعمال بتكاثره إلى الحد الذي لا يتناهى ولعله في ذلك عجز البشر على الإحاطة بجميع أسماء الله".[2]

وهنا يفصح الخطابي عما ارتضاه رأيا له في الإعجاز، وهو أن القرآن معجز بنظمه ويزيد من روعة هذا النظم انسجامه وملاءمته للموضوعات المختلفة التي يحفل بها القرآن من تحليل وتحريم، وحضر وإباحة، ودعاء إلى طاعته، وبيان لمنهاج عبادته. وإرشاد إلى محاسن الأخلاق، وزجر عن مساوئها، واضعا كل شيء منها موضعه الذي لا يرى شيئا أولى منه ولا يرى في صورة العقل أمر أليق منه.

وانتهى إلى القول «ومعلوم أن الاتيان بمثل هذه الأمور والجمع بين شتاتها حتى تنتظم وتتسق أمر تعجز عنه قوى البشر».[3]

(1) إبراهيم الخطابي، **بيان إعجاز القرآن**، ص107.

(2) المصدر نفسه، ص21.

(3) المصدر نفسه، ص25.

وعلى أية حال، فإن الخطابي بتصوره للنظم حاول تغيير دراسة البلاغة، حتى لا تقف عند حدود الشكليات، فقد رأى في عملية النظم ذلك التفاعل الطبيعي والربط الجدلي بين اللفظ والمعني لنقل التجربة الفنية عموما.

9- هلال العسكري 395هـ

وسياهم أبو هلال العسكري 395هـ بآراء جامعة فنون القول تأثرت إلى حد بعيد بآراء الجاحظ، وابن قتيبة والخطابي، فقد قسم نظم الكلام في كتابه "الصناعتين" إلى بلاغة وفصاحة، فتكلم عن البلاغة وخصها بالمعاني، ثم تكلم عن الفصاحة وخصها بالألفاظ، حيث يقول: «إن الكلام ألفاظ تشتمل على معان تدل عليها، وتعبر عنها، فيحتاج صاحب البلاغة إلى إصابة المعنى كحاجته إلى تحسين اللفظ لأن المعاني تحل من الكلام محل الأبدان، والألفاظ تجري معها مجرى الكسوة».[1]

ويدل العسكري برأيه في نظم الكلام وحسن رصفه داخل السياق، وبأن تأخذ الألفاظ مواضعها في العبارة لتأدية دلالاتها في مكانها فيقول: «ومن حسن الرصف أن توضع الألفاظ في مواضعها وتمكن في أماكنها ولا تستعمل فيها التقديم والتأخير، والحذف والزيادة، إلا حذفا لا يفسد الكلام ولا يعمي المعنى يضم كل كلمة إلى شكلها وتضاف إلى لفظها».[2]

10- الباقلاني 403هـ

وأيضا من المتكلمين عن الإعجاز القرآن والنظم الباقلاني 403هـ* الذي وضع جل اهتمامه في البلاغة حيث حاول بطريقته الخاصة أن يثبت تميز الأسلوب القرآني والبلاغة القرآنية على أسلوب البشر وبلاغتهم فالباقلاني يرفض إثبات فكرة الإعجاز البلاغي عن طريق ما فيه من بديع وذلك في قوله: «لا سبيل إلى معرفة إعجاز القرآن من البديع الذي ادعوه في الشعر ووصفوه فيه وذلك أن هذا الفن ليس فيه ما يخرق للعادة، ويخرج عن العرف، بل يمكن

---

* أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، توفي سنة 395هـ، من مؤلفاته الصناعتين.

(1) أبو هلال العسكري: **الصناعتين**، تح: محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1952م ، ص69.

(2) المصدر نفسه، ص78.

استدراكه بالتعلم والتدرب به، والتصنيع له، كقول الشعر ورصف الخطب، وصناعة الرسالة، والحذق في البلاغة، وله طريق يسلك ووجه يقصد وسلم يرتقي فيه إليه».[1]

أي أنه لا يعجز إنسان أن يأتي في كلامه بتشبيه أو استعارة أو طباق، لأن البديع في ذاته غير معجز. وقد أفاد الباقلاني من الدراسات القرآنية التي ارتضت النظم وجها للإعجاز القرآني، واقتنع بهذا الرأي اقتناعا كاملا فاعتبر أن إعجاز القرآن في نظمه الخارج عن المعهود من كلام العرب، يقول: «والوجه الثالث أنه بديع النظم، عجيب التأليف متناه في البلاغة إلى الحد الذي يعلم عجز الخلق عنه».[2]

ويرى الباقلاني أن القرآن معجز بالنظم، ونظمه خارج عن المعتاد من كلام العرب حيث يقول: «فأما نظم القرآن فليس له مثال يحتذى به، ولا إمام يقتدى به، ولا يصح وقوع مثله اتفاقا، كما يتفق للشاعر البيت النادر، والكلمة الشاردة، والمعنى الفذ الغريب، والشيء القليل العجيب».[3] ويقول أيضا: «وقد تأملنا نظم القرآن فوجدنا جميع ما يتصرف فيه عن الوجوه التي قدمنا ذكرها، على حد واحد في حسن النظم، وبديع التأليف والصرف».[4] وتحدث قائلا:«ليس الإعجاز في نفس الحروف، إنما هو في نظمها وإحكام رصفها».[5]

ويقول أيضا: «فالقرآن أعلى منازل البيان وأعلى مراتبه ما جمع وجوه الحسن وأسبابه وطرقه وأبوابه من تعديل النظم وسلامته وحسنه وبهجته وحسن موقعه في السمع، وسهولته على اللسان ووقوعه في النفس موقع القبول، وتصوره تصور المشاهد وتشكله على جهته حتى يحل محل البرهان، ودلالة التأليف مما لا ينحصر حسنا وبهجة وسناء ورفعة، وإذا علا القرآن في نفسه كان له في الوقع في القلوب، والتمكن في النفوس ما يذهل ويبهج، ويقلق ويؤنس، ويطمع ويؤيس، ويضحك ويبكي، ويحزن ويفرح، ويسكن ويزعج، ويشجي ويطرب، ويهز

* الباقلاني: هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم المعروف بالباقلاني '328-403هـ)، من مؤلفاته: إعجاز القرآن، تمهيد الدلائل هداية المرشدين، الاستبصار.

(1) الباقلاني: **إعجاز القرآن**، الجزء 3، تح أحمد صقر، دار المعارف، ط5، د.ت، مصر ،ص25.

(2) الباقلاني: **إعجاز القرآن**، ص35.

(3) المصدر نفسه، ص112.

(4) المصدر نفسه، ص27.

(5) الباقلاني: **التمهيد**، تح عماد الدين وأحمد حيدر، مؤسسة اكتب الثقافية ، ط1، 1987، ، ص151.

الأعطاف، ويستميل نحوه الأسماع، ويورث الأريحية والعزة، وقد يبعث على بذل المهج والأموال شجاعة وجودا، ويرمي السامع من وراء رأيه مرمى بعيدا، وله مسالك في النفوس لطيفة ومداخل إلى القلوب دقيقة».[1]

انطلق الباقلاني عن مبادئ الأشاعرة في مفهومه للنظم وبخاصة في كلام الله فللأشاعرة موقف خاص من كلام الله، فهو كلام مركب من الكلام القديم القائم بذاته، ومن الحروف المنظومة والأصوات المقطعة التي هي عبارة عن كلام الله، ودلالات عليه.

حيث يقول الباقلاني: «الكلام الحقيقي هو المعنى الموجود في النفس، لكن جعل عليه أمارات تدل عليه، فتارة تكون قولا بلسان على حكم أهل ذلك اللسان، وما اصطلحوا عليه وجرى عرفهم به، وجعل لغة لهم... وقد يدل على الكلام القائم بالنفس والخطوط المصطلح عليها بين كل أهل خط، فيقوم الخط في الدلالة مقام النطق باللسان».[2]

ويقول أيضا: «وليس نظمها أكثر من وجودها متقدمة ومتأخرة ومرتبة في الوجود، وليس لها نظم سواها، وهو كتتابع الحركات إلى السماء ووجود بعضها قبل بعض».[3]

فالنظم عند الباقلاني واقع في المعاني وترتيب الكلام النفسي أو المعاني النفسية، أما الألفاظ فهي خادمة للمعاني تابعة لها وتتنزل في النطق بحسب ترتيب معانيها في النفس، فمزية النظم في معانيه دون ألفاظه.

حيث يقول: «فليس الإعجاز في نفس الحروف، وإنما هو في نظمها وإحكام رصفها، وكونها على وزن ما أتى به النبي [صلى الله عليه وسلم]».[4]

(1) سيد قطب، **التصور الفني في القرآن**، دار الشروق ، د.ط، د.س، مصر ، ص ص29-32.
(2) الباقلاني: **الانصياف**، تح: محمد الزاهدي والحسن الكوفي، مكتبة نشر الثقافة الإسلامية، د.ط، 1950، ص94.
(3) المصدر نفسه، ص177.
(4) الباقلاني: **إعجاز القرآن**، المصدر السابق، ص140.

أي أن النظم عنده هو المادة العضوية الرابطة بين الألفاظ والمعاني، فهو يفهم النظم على أنه تأليف للعبارة، وبناء للنصوص، تراعى فيه العلاقات، وملاءمتها لمواضعها التي وضعت فيها.

وتحدث الباقلاني عن التقديم والتأخير وتتابع الحركات لكنه لم يستطع أن يبين عن شيء من هذا المعنى أو يقدم مفهوما واضحا له، فربطه بالأسلوب الذي صار به القرآن معجزا فقال: «ونظم القرآن حسن متميز، وأسلوب متخصص وقبيل عند النظير متخلص».[1] ويقول أيضا: «وذلك أن نظم القرآن على تصرف وجوهه وتباين مذاهبه خارج عن المعهود من نظام جميع كلامهم، ومباين للمألوف من ترتيب خطابهم وله أسلوب يختص به وتميز في تصرفه من أساليب الكلام المعتاد».[2]

وقد تناول الباقلاني ثنائية اللفظ والمعنى ودورهما في صياغة الكلام في ضوء نظرية النظم التي تعتمد على وحدة النص والالتحام الموجود بين أجزاءه ويتوخى الباقلاني بالنظم معنيين هما:

المعنى الأول: الأسلوب والطريقة في التعبير.

المعنى الثاني: التأليف وضم الكلام بعضه إلى بعض على طريقة مخصوصة.[3]

فالمدار في بحث الباقلاني قائم قبل شيء على الصياغة والنظم وعلى العلاقة بين اللفظ والمعنى، فاللفظ جزء من النظم يوجه المعنى وهو أداة التعبير ولا يهمه من اللفظ إلا دوره في دقة أداء المعاني وتحقيق الدلالة، ولا يهتم بعد ذلك بالمظاهر البراقة وحسن الرونق، مهما اختلف التعبير في صيغه وأشكاله فطريقة نظم الكلام واضحة عنده، وهي قائمة على اختيار الألفاظ للمعاني. فهو مهتم بالألفاظ بقدر اهتمامه بالمعاني فكلاهما من عناصر الأسلوب تجمعهما وحدة عضوية داخل النظم.

---

(1) الباقلاني: **إعجاز القرآن**، ص159.

(2) المصدر نفسه، ص35.

(3) الباقلاني: **التمهيد**، المصدر السابق، ص35.

11- القاضي عبد الجبار 415هـ

ويطل علينا القاضي عبد الجبار 415هـ*الذي تحدث عن النظم قبل أن يعرض رأيه في التفاضل في فصاحة الكلام عرض رأي أستاذه في الفصاحة التي يفضل بها الكلام عن بعض حيث قال: «قال شيخنا أبو هشام إنما يكون اللفظ فصيحا لجزالة لفظه، وحسن معناه، ولابد من اعتبار الأمرين، لأنه لو كان جزل اللفظ ركيك المعنى لم يعد فصيحا، إذن يجب أن يكون اللفظ جامعا لهذين الأمرين، وليس فصاحة الكلام بأن يكون على نظم مخصوص».[1]

ومن هنا رأى أستاذه بأن فصاحة الكلام تكمن في جزالة اللفظ وحسن المعنى معا.

وبعد أن عرض القاضي عبد الجبار رأي أستاذه، ربما رأى فيه بعض النقص فشغل نفسه بالدراسة والبحث، وعقد فصلا في كتابه صاغ فيه رأيه في العلة التي يقع بها التفاضل في الكلام مستدركا رأي أستاذه فقال في أوله: «اعلم أن الفصاحة لا تظهر في إفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولا بدمع الضم أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يحوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي لا مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع».[2]

أي أن بلاغة الكلام عند القاضي عبد الجبار تكون في الفصاحة والفصاحة عنده لا تتحقق بجزالة الألفاظ وحسن المعاني فحسب. ذلك أن الألفاظ في صلة إفرادها لا توصف بالفصاحة ولا الجزالة، بل توصف بذلك إذا انظمت مع أخواتها بطريقة مخصوصة.

فالقاضي عبد الجبار ينظر إلى الكلمة نظرتين باعتبارين مختلفين: نظرة في حالة إفرادها، ونظرة أخرى في حال نظمها مع غيرها من الكلام، وهي في كلتا الحالتين واقعة تحت ثلاثة أحوال:

---

* القاضي أبو الحسن عبد الجبار الاسترابادي، توفي سنة 415هـ، من مؤلفاته المعني في أبواب التوحيد والعدل.

(1) القاضي عبد الجبار: **المعني في أبواب التوحيد والعدل**، مج16، تح: أمين الخولي، دار الكتب المصرية ، ط1، 1380هـ-1960م، الجمهورية العربية المتحدة ، ص363.

(2) القاضي عبد الجبار: **المعني في أبواب التوحيد والعدل**، المصدر السابق، ص198.

أولا: مفهومها في ذاتها: من حيث وضعها الذي لها عند أهلها (الدلالة الذاتية).

ثانيا: مفهومها عندما تتداول عليها الحركات الإعرابية. فتكون فاعلا، أو مفعولا إلى غير ذلك، من موقع الكلمة في الإعراب (الدلالة الإعرابية).

ثالثا: مفهومها حتى تأخذ مكانا خاصا في التركيب، فتتقدم أو تتأخر (دلالة السياق).[1]

ونظرية النظم عنده تقوم على أساسين:

أولاهما: اختيار الألفاظ في صورتها الإفرادية.

ثانيهما: نظم تلك الألفاظ في صورة حسنة مع مراعاة حسن الموقع وجمال الشكل فتكون الكلمة فصيحة بملاءمتها لجارتها، وتعلقها بأخواتها. وارتباطها بالبناء اللغوي ووقوعها في الموقع اللائق لها، بحيث يحدث ارتباطها بجارتها، وتعليقها بالنظم صورة تؤدي دورا يضفي على المعنى جمالا ورونقا، يمكنه في نفس المتلقي.[2]

وقد كان القاضي عبد الجبار أكثر العلماء وضوحا في تناوله للنظم قبل الجرجاني، فعبد الجبار يوضح النظم بالتئام الكلمات بعضها مع بعض ومراعاة الإعراب والحركات، فيجعل النحو ركنا مهما في النظم حتى تتحقق له البلاغة، وأشار القاضي عبد الجبار إلى أن فكرة النظم لا تكون في الكلمة المفردة وإنما في ترابط بعضها، ببعض بصورة متميزة، يراعى فيها تركيبها اللغوي والنحوي بالنسبة لسواها، ولابد أن يكون لكل كلمة صفة، وقد تكون هذه الصفة بالمواضعة، وعلى هذا النحو تظهر فصاحة الكلام ومزيته، وأيضا تناول عبد الجبار مميزات اللفظ ومحاسنه وعيوبه، والمعاني وجودتها، ليصل بهذا إلى فكرة النظم التي برزت بشكل جلي بعد ذلك على يدي عبد القاهر الجرجاني، حيث يقول: «أعلم أن الكلام الذي قدمناه، من أن الكلام إنما يدل بالمواضعة، وأن المتكلم به، إذا كان حكيما فلابد له من تجرد للكلام من أن يريد ما يقتضيه ظاهره وإلا كان ملبسا، أو معمى أو فاعلا فعلا قبيحا، وأن هذه الطريقة تقتضي في جميع الكلام أن يدل على حد واحد».[3]

---

(1) عبد الفتاح لاشين: **بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات البلاغية**، دار الفكر العربي ،ط1، 2010، بيروت، لبنان، ص417.

(2) الحسن الطيب:**نظرية النظم في أصولها الكلامية**، المطبعة والوراقة الوطنية ، ط1، 2010 ، ص116.

(3) الباقلاني: **المعنى في أبواب التوحيد والعدل** ، ص332.

ولم يقف عبد الجبار عن هذا الحد من التوضيح بل تعداه إلى وجود التفاضل بفصاحة التعبير، وإلى الحديث عن أبواب النحو وما ترسمه من فروق دلالية في العبارات، فهو لا يرى الحركات الإعرابية فحسب، بل يشير كذلك إلى ما هو أعمق من ذلك، ويعني به نظم الكلام وهو نفس المعنى الذي أكده الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز، لذلك كان عبد الجبار سباقا إلى نظرية النظم التي أسس معالمها ووضعها الجرجاني فيما بعد.

جئنا بهذه النماذج من العلماء الذين تطور مصطلح النظم على أيديهم كما حاولنا أن نبين مفهومهم له عبر أزمنة مختلفة قبل عبد القاهر الجرجاني فلمسنا دلالات مختلفة لهذا المصطلح عبر الزمن فمن ثنائية اللفظ والمعنى التي تحدث عنها سيبويه وبشر بن المعتمر، إلى السبك والرصف والتأليف عند الجاحظ والخطابي والباقلاني وصولا إلى بداية الأسس الأولى اللغوية والنحوية للنظم عند القاضي عبد الجبار، فكيف ينظر عبد القاهر الجرجاني إلى مصطلح النظم؟

II- من نحو النشأة إلى عهد الجرجاني

01- حياة عبد القاهر الجرجاني:

في مطلع القرن الخامس الهجري، شهدت مدينة جرجان ميلاد أبي بكر عبد القاهر، بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني، ارتبط لقبه بنسبه لنسب مدينته، فهي المدينة التاريخية، ذات الحسن والجمال المعروفة بمجالس العلم الزاخرة بالنشاطات العلمية الواقعة بين طبرستان وخرسان، شمال إيران.

مدينة جرجان التي أنجبت لنا العلامة عبد القاهر الجرجاني وقد نشأ عبد القاهر في أسرة رقيقة الحال، لم تسمح له ظروفه المادية بالانتقال خارج بلدته فظل فيها لا يبرحها، وقد شهد فيها جوا سياسيا صاخبا وصراعا مذهبيا حادا، فرأى أن يعكف على طلب العلم والإخلاص له، ووجد في ظل الدين الحياة الهادئة، حظي عبد القاهر بمكانة مرموقة ومنزلة عالية، فكان شيخ العربية ومن كبار أئمتها في عصره، أبدع وتفنن في علوم العربية، اتسم سبعة العلم، فنجده نحويا كبيرا، متكلما أشعريا، فقيها شافعيا، لغويا، مفسرا وشاعرا، ذا علم كبير، ويروي أنه «دخل عليه لص وهو في الصلاة فأخذ جميع ما في البيت وهو ينظر إليه ولم يقطع صلاته».[1] فنجد له في مختلف الكتب ذكرا فقد ترجم له الكثير من العلماء نذكر منهم رأي ابن الأنباري فيه «فإنه كان من أكابر النحويين».[2]

كما ذكره القفطي السيوطي والسبكي وابن شاكر واليافعي في مؤلفاتهم، ويعد كتاباه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة من أهم المصنفات التي اشتهر بها وكان في مصنفه دلائل الإعجاز قد جعل منطلقه من فكرة الإعجاز، وأسهم في معالجة الكثير من القضايا النقدية، وقرر أن القرآن معجز في نظمه وتأليفه، وتطرق إلى العديد من القضايا اللغوية، البلاغية، النحوية النقدية، وأدبية التفسير للقرآن الكريم.[3]

---

(1) السبكي: **طبقات الشافعية الكبرى**، تح: محمود محمد الطناجي وعبد الفتاح محمد الحلو، ج5، د.ط، 1386هـ-1967م، القاهرة، ص149.

(2) ابن الأنباري: **نزهة الأنباء في طبقات الأدباء**، تح: إبراهيم السامرائي، د.ط، 1959، بغداد، ص248.

(3) أحمد بدوي: **عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية**، المؤسسة المصرية العامة ، ط2، د.ت، مصر، ص ص6-7.

وعليه تتضح من هذه الرؤية منزلة عبد القاهر الفذة والمبدعة التي عملت على بعث التواصل والتكامل بين علوم العربية، ونبذ القطيعة، وبلورت النظرية المهمة وهي نظرية النظم فيكفينا فخرا أن نحظى بمقولة طائش كبرى زادة «ولو لم يكن له سوى كتاب "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز" لكفاه شرفا وفخرا».[1]

كان عبد القاهر الجرجاني مكبا على القراءة رواية ودراية مهتما بالدراسات النحوية، والأدبية، وتفسير القرآن الكريم. فأخذ النحو عن شيخه أبي الحسين محمد الفارسي، فغالبية التراجم تجمع على أنه الشيخ الوحيد الذي تلقى عليه الجرجاني النحو وذلك بمدينته جرجان وكان عبد القاهر الجرجاني أحد تلاميذه الذين تأثروا به ودرسوا عليه كتاب "الإيضاح" لأبي علي الفارسي، فعنى به وقام بشرحه شرحا كبيرا في ثلاثين مجلدا سماه المغني.[2]

تلك هي جوانب علمية وقفنا عندها أبرزت لنا أن عبد القاهر قد تلقى النحو على يد شيخه أبي الحسين محمد الفارسي، وقد استفاد من سابقيه ممن اشتهروا باللغة والنحو والبلاغة والأدب كسيبويه، الجاحظ،المبرد العسكري وغيرهم، حيث واصل مستواه الدراسي بجرجان، فذاع صيته وشدت إليه الرحال وقصده الطلاب يطالعون كتبه ويأخذونها عنه، ومن بين طلابه: أبو زكرياء يحي بن علي الخطيب التبريزي، وعلي بن يزيد الفصحي.[3]

توفي عبد القاهر الجرجاني في جرجان سنة إحدى وسبعين وأربعمائة للهجرة (ت471هـ)، وقيل سنة أربع وسبعين وأربعمائة للهجرة (ت474هـ).[4]

وبذلك طوى الزمان صفحة من صفحاته المضيئة تقرأها الأجيال على مر العصور، بما تركه من آثار قيمة ودراسات علمية أبهرت جميع من عرفه، حيث كشف الغموض عن حقائق

(1) طاش كبرى زادة: **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**، تح: كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، ج01، د.ط، د.ت، القاهرة، ص170.

(2) أحمد بدوي: **عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية**، ، ص10.

(3) ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، تح: محمد محي الدين، ج2، د.ط، د.ت، ص223.

(4) أحمد بدوي: **عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية**، ص15.

مغمورة في الظلام، ونفض الغبار عنها، وجعل العالم بعلمائه يطلعون عليها، فرحمة الله عالمنا الجليل وأسكنه فسيح جناته.

2- مصنفات الجرجاني بين الوجهة النحوية والوجهة البلاغية:

كان عبد القاهر غزير التصنيف، فقد توزعت مؤلفاته على علوم العربية والدين، إذ نجده قد ألف في النحو والصرف واللغة والعروض، والأدب والبلاغة والتفسير، وسوف نتعرض إلى الكتب التي تهمنا وأقصد بذلك النحوية منها والبلاغية.

ومن الكتب والمؤلفات النحوية اخترنا العوامل المائة والمقتصد وشرح الجمل، وذلك لمعرفة كيفية تعرض الجرجاني للنحو.

أ/ العوامل المائة:

لم ينفرد الجرجاني بالتأليف في موضوع العوامل، فقد سبقه أبو علي الفارسي والكسائي، وواضح من عنوان الكتاب أن له صلة متينة بالمستوى الأول من الدرس النحوي، إذ يوحي بأنه يرتبط ارتباطا كليا بين الكلمات، من عمل، تنتج عنه علامات الإعراب، فهو بذلك كتاب يدور حول نظرية العامل النحوية، وهو كتاب صغير لا يتجاوز صفحات معدودات تتضمن عرضا للعوامل، وقد قسمها الإمام إلى عوامل لفظية وأخرى معنوية، وقسم اللفظية إلى سماعية وقياسية.

أما العوامل القياسية فقد استند عملها إلى قاعدية كلية، وتنحصر في سبعة عوامل، وأما العوامل السماعية فتنحصر في ثلاثة عشر نوعا، وعدد عواملها واحد وتسعون عاملا، أما العوامل المعنوية فتشتمل في عاملين إثنين.[1]

(1) صالح بلعيد: **التراكيب النحوية ودلالاتها السيامية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، د.ط، 1994، الجزائر، ص14.

فقد ظل هذا الكتاب طريقا مسيرة سهلة، لمن أراد أن يتعلم نحو العربية، فهو على حد قول صاحبه: «يهذب ذهن المبتدئ وفهمه، ويعرفه سمت الإعراب ورسمه، ويفيد في حفظ المتوسط الأصول المتفرقة، والأبواب المختلفة لنظمها في أقصر عقد وجمعها في أقرب حد».[1]

وكان هدفه من خلاله التبسيط لأنه كتابه عبارة عن نقل لدروس أخذها من شيوخه يوجهها لتلاميذه يرغبهم من خلالها في النحو بتبسيطه لهم.

ب/ شرح الجمل:

وسمي أيضا (الجرجانية) هكذا عرفه أصحاب كتب الطبقات، وهو شرح لكتاب العوامل المائة، فهو شبيه بكتاب التلخيص إذ جاء شرحا لكتاب الجمل. ويقول الجرجاني في كتابه الجمل: «هذه جمل رتبتها ترتيبا قريب المتناول، وضمنتها جميع العوامل، تهذب ذهب المبتدئ وفهمه».[2]

وقد ضمن الجرجاني في كتابه هذا خمسة أبواب هي: المعرفة والنكرة، التوابع التذكير والتأنيث، والإعراب الأصلي وغير الأصلي، والمفرد والجملة، وسبب اختلافه عن غيره من الكتب هو قيامه قيام الشرح لما سبقه (العوامل) في منهجه وطريقته، إذ قسمت فيه العوامل حسب أقسام الكلم الثلاثة المتعارف عليها (عوامل الأفعال، عوامل الحروف، عوامل الأسماء).[3] فيلاحظ أن كتاب الجمل أيضا قام لنفس السبب الذي من أجله ألف العوامل، وكان لو دور في إعادة تبسيط العوامل فهو إذن محافظ على نظرية العامل والحركات الإعرابية والعوامل اللفظية.

(1) عبد القاهر الجرجاني: **العوامل المائة في النحو**، تح: زهران البدراوي، دار المعارف ، ط2، د.ت، القاهرة، المعارف، ص72.

(2) عبد القاهر الجرجاني: **شرح الجمل في النحو**، تحقيق سيرين عبد الله،دار الكتب العلمية، ط1، 1990، بيروت، لبنان، ص16.

(3) المصدر نفسه، ص37.

ج/ المقتصد:

هو شرح مختصر للإيضاح، اهتم فيه الإمام بالناحية النحوية فكان بذلك مدعاة اهتمام من كثير من النحاة ويعتبر هذا الكاتب من كتب الأصول النحوية المقتضية التي ألفت أساسا لتعليم النحو، ويعد المقتصد الكتاب الثالث الذي صنفه الإمام لشرح كتاب أبي علي الفارسي، إذ كان شديد الإعجاب بهذا المصنف فألف فيه ثلاثة شروح.[1] وقد فصل فيه الإمام كل أبواب النحو المختلفة متابعا الأبواب التي تكلم عنها أبو علي في إيضاحه، وهي تغطي جميع الأبواب التي اتفق النحاة الأوائل على إثباتها.[2]

ومن خلال هذا المصنف تبين لنا أن اهتمام الجرجاني بالمجال اللغوي قوي جدا، ولازال يهدف لنفس الهدف الذي صادفناه في العوامل المائة، وشرح الجمل، فالكتاب إذن تعليمي بحت، والمجلد الأول منه قد اختص بالنحو وقد بحث فيه المواضيع الآتية: الكلم، البناء، الأسماء، الأفعال، العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، والنواسخ، ظن وأخواتها، والأسماء التي أعملت عمل الفعل، أسماء الفاعلين، الصفة المشبهة الأسماء التي سميت بها الأفعال، الأسماء المنصوبة، المفعولات الظروف، ما انتصب على التشبيه بالمفعول، باب الحال.[3]

وقد توخى في علاجه لهذه الأسباب التركيز مع إشباع كل باب بالتبسيط والتمثيل، وهكذا يكون قد تطرق إلى معظم أبواب النحو، أما المجلد الثاني فقد صنفه لكتاب التكملة وفيه أربعون بابا، أول هذه الأبواب التمييز، وآخرها باب الحرفين اللام والألف الذين يلحقان الخبر، ويحتوي هذا المجلد على مواضيع نحوية وصرفية.[4] وإضافة إلى ضمه مواضيع النحو المعياري تضمن المجلد نكتا نحوية لا تقل أهمية عما جاء في كتابه "الدلائل"، هذا وإن لم نقل أن بعض آراءه في المقتصد قد وجدت لها صدى في دلائله».[5] وعليه تعتبر هذه الإشارات بذورا لما سيتضح في نظرته للنحو والبلاغة في "الدلائل والأسرار" إذ تتخذ مجالا أوسع من المعروف عند النحاة.

---

(1) صالح بلعيد: **التراكيب النحوية ودلالتها السياقية**، ص25.

(2) عبد القاهر الجرجاني: **المقتصد في شرح الإيضاح**، تح: كاظم بحر الجرجان، دار الرشيد للنشر ، ط، 1982، بغداد، ص36.

(3) صالح بلعيد: **التراكيب النحوية ودلالتها السياقية**، ، ص26.

(4) المرجع نفسه، ص27.

(5) المرجع نفسه ،ص27.

د/ دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة:

دلائل الإعجاز كتاب مشهور ومتداول وممزوج به النحو بعلم البلاغة لكونه اشتمل على مجموعة من المسائل النحوية التي عالجها عبد القاهر بإسهاب في دأبه الحثيث إلى إثبات نظرية النظم التي طالما نادى بها ودافع عنها، بكل ما أوتي من استدلال عقلي، ومنطقي قائم على القياس والاستنتاج.

ومكانة كتابه "دلائل الإعجاز" امتازت عن كتب البيان فيما وضعه السابقون وقد تحدث الجرجاني في هذا الكتاب قائلا: «ثم إنك لن ترى علما هو أرسخ أصلا، وأسبق فرعا، وأحلى جنى، وأعذب وردا، وأكرم نتاجا، وأنور سراجا، من علم البيان».[1]

وقد تحدث عن الفصاحة والبلاغة والمجاز والاستعارة والكناية والتشبيه وجاء بها في ثنايا تفسيره لنظرية النظم التي أدار عليها الكتاب، ولم يفرق عبد القاهر الجرجاني بين ألفاظ البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة، وكل ما شاكل ذلك مما يعبر به عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا، وأخبروا السامعين عن أغراضهم ومقاصدهم وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم.[2]

ثم أشار إلى نظرية النظم والتي بها أحس بجمال النظم العربي وبلاغته فبين أن الناظم إذا أراد أن ينظم كلاما في أي عرض فإنه يبدأ في ترتيب المعاني في نفسه أولا. ثم يحذو على ترتيبها الألفاظ، وعلى ذلك فالذي يطلق عليه النظم هو ترتيب المعاني في النفس، لا ترتيب الألفاظ في النطق، لأن النظم الذي يريده ويجعله مكان المزية لا يتأتى إلا بالفكر والروية. وقد كان هدف عبد القادر الجرجاني في كتاب "دلائل الإعجاز" البرهنة على أن القرآن معجز بالنظم وأن بلاغة الكلام لا ترجع إلى ألفاظه، وإنما إلى ما بينها من صلة وارتباط، ولذلك أطال الحديث عن نظريته واستعان بالصور البيانية في إثباتها.[3]

---

(1) عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، تح: محمود محمد شاكر أبو فهد، مطبعة المدني ، ط3، 1413هـ-1992م، جدة ، ص5.

(2) المصدر نفسه، ص43.

(3) أحمد مطلوب: **دراسات بلاغية ونقدية**، دار الرشيد للنشر ، د.ط، د.ت، العراق ، ص250.

وفي المدخل الذي مهد به عبد القاهر لكتاب "دلائل الإعجاز" يحدد لنا الغرض منه إذ أنه يقوم على دعامة من النحو والنظم فيقول: «هذا كلام وجيز يطلع به الناظر على أصول النحو جملة وكل ما به يكون النظم دفعة»،[1] وعندما ننتهي معه من قراءة الكتاب نفهم أنه لا يفرق بين معاني النحو والنظم، بل يجعل شيء إلا توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروعه فيما بين معاني الكلم، وإنك قد تتبين أنه إذا رفع معاني النحو وأحكامه مما بين الكلم حتى لا تراد في جملة ولا تفصيل، خرجت الكلم المنطوق ببعضها في أثر بعض في البيت من الشعر، والفصل من النثر عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وضعت فيها موجب ومقتض».[2] وبين المدخل والنهاية نصوص غزيرة تؤكد المعنى الذي يريد الجرجاني إثباته من أن النظم في جوهره هو النحو في أحكامه، لا من حيث الصحة والفساد فحسب، بل من حيث المزية والفضل ولكي نستوثق ذلك نسوق قوله: «فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا نرى كلاما قد وصفه بصحة نظمه أو فساده، أو وصف بمزية أو فضل عليه إلا وكان مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد وتلك المزية، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه».[3]

ولم يقتصر حديث الجرجاني عن النظم في كتابه الدلائل بل نراه يذكره كذلك في كتابه "أسرار البلاغة" وبه أتم ما بدأه في دلائل الإعجاز، واهتم به بصفة خاصة في بيان قيمته البلاغية، وعلى نحو ما وضع أصول علم المعاني في كتابه "دلائل الإعجاز" فإنه أيضا وضع بكتابه "أسرار البلاغة" علم البيان، ودرس الأسرار والدقائق التي تشتمل عليها الصور البيانية من استعارة وتمثيل وتشبيه ومجاز، وحدد أقسامها وفروعها، وأفاض في ذكر أمثلتها وتحليلها، تحليلا نفسيا رائعا كما أنه درس الكناية درسا مفصلا.[4]

---

(1) عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز** ، ص7.

(2) المصدر نفسه، ص30.

(3) المصدر نفسه، ص35.

(4) عبد القادر حسني: **أثر النحاة في البحث البلاغي**، دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع ، د.ط، 1998، القاهرة، ص445.

واشتمل كتابه أيضا على بعض ألوان البديع كالتجنيس والسجع والمزاوجة والتقسيم، وحسن التعليل وتحدث عنها في إطار النظم.[1]

وكان يرى أن علوم البلاغة علم واحد تتشعب مباحثه وتترابط مع بعضها بعضا وتتآلف، وبهذا يكون الجرجاني قد أثرى البلاغة والبيان إثراء جليلا بما خلفه من مؤلفات ومصنفات.

3- النحو عند عبد القاهر الجرجاني:

أبى عبد القاهر أن ينساق مع نظرة النحاة الخاطئة للنحو فانتشله من مهاوي التردي وغياهب الجمود، فدعا إلى دراسة النظم وما يتصل به من بناء ورتيب وتعليق مجسدا الرغبة في إيضاح المعاني الوظيفية للتركيب الكلامي، وأوجه الدلالة في تأليف العبارة، فالنحو عند عبد القاهر الجرجاني هو الذي يفتح الألفاظ المغلقة على معانيها، وهو المعيار الذي يعرف به فضل كلام على كلام، وهو مقياس الصحة من السقامة في الفكر، حيث يقول عن الإعراب «قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون المستخرج لها، وأنه المعيار الذي يبين نقصان الكلام ورجحانه حتى يعرض عليه».[2]

وعلى الرغم من أن منهج عبد القاهر الجرجاني، يحفل بإشباع السابقين في الدرس النحوي كأمثال بسيبويه، الذي يعتد به كثيرا في المرجعية، وأمثال أبي علي الفارسي الذي يعده شيخه الأول، فإن عبد القاهر يربط الدراسة النحوية واللغوية معا بعامل النظم بالعامل النفسي في عملية إنتاج الكلام.[3]

(1) عبد القادر حسني: **أثر النحاة في البحث البلاغي**، ص446.

(2) عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز** ، ص23.

(3) محمد عباس: **الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني**، دار الفكر المعاصر، ط1، 1999، بيروت، ص66.

أما قواعد النحو لم تعد لدى عبد القاهر الجرجاني جافة مقصورة على الإعراب، وإنما أصبحت مقياسا يهتدي به في البراعة، ووسيلة من وسائل التصوير والصياغة التي يتفاوت الشعراء في التسابق فيها «وإنما سبيل هذه المعاني (النحوية) سبيل الأصباغ التي تعمل منها الصور والنقوش، فكما أنك ترى الرجل قد تهدى في الأصباغ، التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نسج إلى ضروب من التخير والتدبر في نفس الأصباغ. وفي مواقعها، ومقاديرها، وكيفية مزجه لها، وترتيبه إياها، إلى ما لم يهتد إليه صاحبه، فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب وصورته أغرب كذلك حال الشاعر، والشاعر في توخيها (معاني النحو) ووجوهه التي علمت أنها محصول النظم».[1] وهكذا يبدو أن فهم عبد القاهر للنحو قد أعاد للغة مكانتها، وبين قدراتها العجيبة على تأدية المعاني بواسطة الصياغة الفنية الحقة، فالنحو عنده ليس ذلك العلم الذي يبحث في أواخر الكلمات بقصد إعرابها، وليس هو ذلك الشيء الذي لا مكان له في فن القول، أو في الفن الأدبي عموما، وإنما هو العلم الذي يكشف لنا عن المعاني التي هي ألوان نفسية نستطيع إدراكها من وجوه استعمال الكلام، ومن الفروق التي تبدو بين استعمال وآخر، من خلال ارتباط بعضها ببعض، بحيث تجتمع لتشكل معا نسيجا حيا من المشاعر الإنسانية، والصور الذهنية، والأحاسيس.

ويذهب الجرجاني إلى توضيح الاختلاف بين معرفتنا لقواعد اللغة وأصولها وبين الكشف عن المعاني الخفية التي تكمن وراء هذه القواعد والأصول لأنه «لا تسهل معرفتنا لكل من أحاط بقواعد اللغة ونحوها وصرفها، وإنما يسهل لمن يراها رؤية عميقة لا تقف عند حدود المنطق والنحو، فليست اللغة مجرد مصطلحات أو قوانين يخضع لها الفكر، وإنما هي رموز تتجسد فيها حالة المتكلم الباطنة بكل ما فيها من إحساس وشعور وفن،ولو صحكون اللغة مجرد علامات اصطلاحية لوقفت عند حدود نقل الفكر وحده، ولما كان هناك داع لأن تعرض المزية في الكلام ويفضل بعضها على أساس تدرجه في سلم القيم، ولكان ما أتى به القرآن في مقدور البشر، مادام الأمر لا يتعدى مجرد الفكر وحده».[2]

(1) عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص70.

(2) المصدر نفسه، ص36.

والنحو عند الجرجاني مقياس به يستقيم الكلام، وبالاعتماد عليه يكشف النقاب عن خفي الدلالات ومختلف المقاصد، وقد ذهب في ذلك إلى عدم تعلق الفكر بمعاني الكلم مجردة من معاني النحو وتوخيها، إذ يقول: «مما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر، في معنى فعل من غير أنه يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وفعله فاعلا له أو مفعولا... وإن أردت أن ترى ذلك عيانا فاعمد أي كلام شئت وأزل أجزاءه عن مواضعها وضعا يتتبع معه دخول شيء من معاني النحو فيه، فقل في (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) (من فبك قفا حبيب ذكرى منزل)، ثم انظر هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها؟».[1]

وهو يسوق أمثلة كثيرة يبين بها فكرته وشبها منها:

كـأن مثـار النقع فوق رؤوســـنـا وأســـيـافنـا ليـل تهـاوى كواكبـه

حيث يقول: "هل يتصور أن يكون بشار قد خطرت معاني هذه الكلم بباله أفرادا عارية من معاني النحو التي تراها فيه، وأن يكون قد وقع (كأن) في نفسيه من غير أن يكون أراد إضافة الأول إلى الثاني، وفكر في (فوق رؤوسنا) من غير أن يكون قد أراد أن يضيف (فوق) إلى الرؤوس، وفي (الأسياف) من غير أن يكون أراد عطفها بالواو على (مثار)، وفي الواو من دون أن يكون أراد العطف بها وأن يكون كذلك فكر في (الليل)من دون ان يجعله خبرا لـ(كان)، وفي (تهاوى كواكبه) من دون أن يجعل (تهاوى) فعلا لـ(الكواكب)، ثم يجعل الجملة صفة (الليل) ليتم الذي أراد من التشبيه؟ ألم تخطر هذه الأشياء بباله الا مرادا فيها هذه الأحكام والمعاني التي تراها فيها؟ وهذا البيت الشعري كيف يتصور وقوع منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى، ومعنى يقصد إلى معاني الكلم أن تعلم السامع بها شيئا لا يعلمه؟ ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المرادة التي تكلمه بها، فلا تقول: (خرج زيد) لتعلمه معنى خرج في اللغة ومعنى زيد كيف ومحال أن تكلمه

(1) أحمد عبد السيد الصاوي: **النقد التحليلي عند عبد القاهر الجرجاني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د.ط، 1979، مصر، ص163.

بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف؟ ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون اسم، ولا الاسم وحده دون اسم آخر أو فعل، وكنت قد قلت: خرج ولم تأت باسم ولا قدرت فيه ضمير الشيء، أو قلت: زيد ولم تأت بفعل ولا اسم آخر، ولم تضمره في نفسك، كان ذلك صوتا تصورته "سواء فاعرفه".(1)

وحقيق القول: «لقد آن لمذهب عبد القاهر الجرجاني أن يحيا، وأن يكون هو سبيل البحث النحوي، فإن من العقول ما أفاق لحظة من التفكير والتحرر، وأن الحس اللغوي أخذ ينتعش ويتذوق الأساليب، ويزينها بقدرتها على رسم المعاني، والتأثير بها من بعد ما عاف الصناعات اللفظية وسئم زخارفها».(2)

4- البلاغة عند عبد القاهر الجرجاني:

شهدت البلاغة العربية تطورا باهرا، عبر محطات زمنية مختلفة، كان ذلك بفضل النضج والرقي الذي مس التفكير البلاغي عند العرب.

ولا مشاحة فيما قدمه أهل السنة من جهود في الدرس البلاغي، فهذا عبد القاهر الجرجاني يؤسس للبلاغة العربية من منطلق تفكير أصولي، ووعي بلاغي راق، حيث يعرفها بقوله: «البيان هو تأدية المعاني التي تقوم بالنفس تامة على وجه يكون أقرب إلى القبول وأدعى إلى التأثير في صورتها أجراس كلمها بعذوبة النطق وسهولة اللفظ والإلقاء والخفة على السمع».(3)

ووضع الجرجاني نظريتي المعاني وعلم البيان، بشكل منظم وراق، والجدير بالذكر أن هذين العلمين لم يطرحا على شكل نظرية محددة الجوانب إلا على يديه وقد عرض الأولى في دلائل الإعجاز والثانية في أسرار البلاغة، وكان بحثه بهاذين العلمين بحثا علميا، ونظريته فنية.

(1) عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز** ، ص ص261-262.

(2) إبراهيم مصطفى: **إحياء النحو**، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة ، د.ط، 1959، القاهرة، مصر، مطبعة ، ص20.

(3) عبد القاهر الجرجاني: **أسرار البلاغة**، تح: محمود محمد شاكر أبو فهد، مطبعة المدني ، د.ط، د.ت، جدة، ص09.

وقد جعل الجرجاني البلاغة فنا صاغ له قواعده ومبادئه وقد اعترف له أكثر العلماء، ومنهم يحي بن حمزة الحسيني صاحب كتاب "الطراز في علوم حقائق الإعجاز" حيث جاء في مقدمة كتاب "أسرار البلاغة" للناشر (محمد رشيد رضا) عن رأي الحسيني في ذلك حيث يقول: «أول من أسس في هذا الفن قواعده وأوضح براهنيه وأظهر فوائده، ورتب أفانينه الشيخ العالم النحرير علم المحققين عبد القاهر الجرجاني، فلقد فك قيد الغرائب بالتقليد، وهو من صور المشكلات بالتصوير المشيد، وفتح أزاهره من أكمامها، وفتق أزراره بعد استغلاها واستبهامها فجزاه الله عن الإسلام أفضل الجزاء، وجعل نصيبه من ثوابه أوفر النصيب والأجزاء، وله من المصنفات فيه كتابان أحدهما لقبه بدلائل الإعجاز والآخر لقبه بأسرار البلاغة.[1]

وقد أكد ذلك أيضا "وليد مراد" في كتابه "نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية" حيث قال: «إن عبد القاهر الجرجاني قد وضع نظرية البيان لأول مرة في تاريخ الباحثين».[2]

5- طبيعة العلاقة بين النحو والبلاغة:

إن دراسة نظم الكلام ذات جانبين، جانب نحوي وآخر معنوي جمالي، ولابد من أساس تبنى عليه، وقاعدة تنطلق منها، وفي هذا الصدد تطلعنا، نظرية قيمة لا تزال ينبوعا يرتوي منه الباحثون والدارسون، إنها نظرية "النظم" لعبد القاهر الجرجاني التي جمع فيها ما فرقه اللغويون، وفصل فيها ما أجمله البلاغيون، وفيها سبق علمي قل نظيره بين معاصريه.

لقد كانت نظرية النظم واسعة العقد التي تمثل بحق جوهر الدراسات اللغوية والبلاغية، ومصدر إلهام لكثير من اللغويين والباحثين وتركيز عبد القاهر الجرجاني على معاني النحو له ما يفسره، فقد كانت القواعد النحوية أشبه بدمى لا روح فيها، فجاء ليبث فيها روح الحياة ويضفي عليها مسحة من الجمال ويمنحها بعدا نفسيا فقد أعطى للتراكيب النحوية معطيات حية، وولد فيها حياة جديدة، وأضاف إليها ألوانا من الدلالات، وأصباغا من المعاني، وهذه

(1) عبد القاهر الجرجاني:**أسرار البلاغة**، ص05.

(2) وليد محمد مراد: **نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني**، دار الفكر ، ط1، 1403هـ-1983م،دمشق ، ص55.

الدلالات هي الوظائف التي تؤديها المعاني من خلال التراكيب النحوية حتى يفهمها المتلقي ويكون عالما بمقصد المخاطب من هذا الكلام.[1]

وهذه ميزة عمل بها عبد القاهر الجرجاني دون غيره من معاصريه، فلم ينظر إلى النحو بوصفه علما يقتصر على رفع الكلمة أو نصبها أو جرها، بل نظر إليه نظرة عميقة، محللا العلاقات النحوية ومبينا دورها في سبك أغوار النص ونراه قد نقل النحو إلى جو يزخر بالحيوية وجعل موضوعاته ميدانا يجول فيها بذهنه الصافي ويطلع الناس على ألوان من التعبيرات التي تمر بهم ولكنهم لم يقفوا على روعتها، فقد نقل هذا العلم من الاهتمام بأواخر الكلمات والبحث عن العلة وعلة العلة إلى علم رحب فسيح ينبض حياة وحركة.[2]

ولعل هذا ما كان يعيب عمل النحويين من سابقيه الذين لم يشغلوا أنفسهم بالبحث عن دلالات التراكيب وأبعادها النفسية والجمالية .[3]

وقد انطلق الجرجاني من تفكير عميق وتحليل دقيق، ولذلك كان لا يلقي الكلام إلقاء، دون تفكر وتبصر فيه، فقد بدأ حديثه في كتابه "دلائل الإعجاز" ببيان المراد من مصطلحات الفصاحة والبلاغة والبيان والبراعة، إذ قال: «ولم أزل منذ خدمت العلم أنظر فيما قاله العلماء في معنى الفصاحة، والبلاغة والبيان والبراعة، وفي بيان المغزى من هذه العبارات، وتفسير المراد بها، فأجد بعض ذلك كالرمز والإيماء، والإشارة في خفاء وبعضه كالتنبيه على مكان الخير ليطلب وموضع الدفين ليبحث عنه فيخرج وكما يفتح لك الطريق إلى المطلوب لتسلكه وتوضع لك القاعدة لتبني عليها ووجدت المعول على أن ها هنا نظما وترتيبا وتأليفا وتركيبا وصياغة وتصويرا ونسجا وتحبيرا».[4]

(1) عبد الفتاح لاشين: **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني**، دار المريخ للنشر ، د.ط، د.ت، الرياض، المملكة العربية السعودية ، ص75.

(2) عبد الفتاح لاشين: **التراكيب النحوي من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني**، ص82.

(3) وليد محمد مراد: **نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني**، ص58.

(4) عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص34.

ومن الملاحظ أن الجرجاني لم يفرق بين البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة من حيث القاعدة الأساسية التي تتفرع منها هذه المصطلحات وتتمثل في النظم والترتيب والتأليف والتركيب والصياغة والتصوير والنسج والتحبير.

فحين اتجه النحاة العرب إلى استخراج القواعد بتأمل المسموع من كلام العرب، كان اهتمامهم منصبا على الكلام دون التكلم. فلم يشغلوا أنفسهم بالجانب النفسي من التكلم، قدر ما شغلوا أنفسهم بالحصيلة النهائية لعملية التكلم (التخاطب) وقد قرر الجرجاني ذلك بكلام صريح قائلا: «العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق».[1] هذه المقولة ومضة إبداع من الجرجاني قياسيا على الدرس اللغوي والبلاغي آنذاك فهو لم يغفل العامل النفسي في تحليله اللغوي ومن أمثلة ذلك في "دلائل الإعجاز" التحليل للمثال الآتي، إذ قال: «ومن لطيف الحذف قول بكر بن النطاح:

العين تبدي الحب والبغضا وتظهر الإبرام والنقضا

درة ما أنصفتني في الهوى ولا رحمت الحسدالمنضي

غضبى ولا والله يا أهلها لا أطعم البارد أو ترضى

يقوله في جارية كان يحبها وسعي به إلى أهلها، فمنعوها منه والمقصود بقوله (غضبى) وذلك أن التقدير (هي غضبى) أو (غضبى هي)، لا محالة ألا ترى أنك ترى النفس كيف تتفادى من إظهار هذا المحذوف وكيف تأنس إلى إضماره؟ وترى الملاحة كيف تذهب إن أنت رمت التكلم به؟».[2]

قصد الجرجاني من هذا ليست إظهار القصد من المحذوف من هذا التركيب الإسنادي النحوي أي دلالته وروحته وجماله.

(1) عبد القادر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص81.

(2) المصدر نفسه، ص151.

وأكد الجرجاني قيمة العامل النفسي في الدرس اللغوي حيث أشار إلى أن اللغة أو النظام اللغوي عبارة عن كلمات أو مفردات ينطقها الشاعر أو الأديب ويوظفها بطريقة تجعل المتلقي يحس بجمال هذه التراكيب وهذه العملية تسمى بالتواصل اللغوي أو العملية الابلاغية التواصلية.

فغرض الجرجاني من التراكيب النحوية ومقاصدها الدلالية، هو اشتراك في الوظيفة بين التراكيب الإسنادية النحوية ودلالتها البلاغية وهذه الوظيفة هي التي تحقق التواصل بين المتلقي والمخاطب، فالنحو يهتم بتحديد الألفاظ في الجملة وإسناد المفردات بعضها إلى بعض والبلاغة تهتم بتحديد المعاني ضمن هذه الجمل حيث يؤكد الجرجاني على الصلة الوشيجة بين النحو والبلاغة يقول: «فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو، قد أصيب به موضعه في حقه... فلا ترى كلاما، قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد وتلك المزية، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه».[1]

حيث يرى الجرجاني أن البلاغة لا تتبني على الألفاظ كقوالب لغوية إلا إذا كان وراءها تيار من المعنى يحركها، فيقول: «إن الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره ويناجي بها قلبه ويراجع فيها عقله وتوصف بأنها مقاصد وأغراض وأعظمها شأنا الخبر الذي يتصور بالصور الكثيرة».[2]

وهكذا استطاع الجرجاني أن يرسم السبل اللغوية التي تسير على المتكلم توصيل مقاصده إلى متلقيه وذلك لا يكون إلا باتخاذ القوالب اللغوية المناسبة، فمنها ما تصلح له الجمل الإسمية وبعضها إلى الجمل الفعلية أحوج وأن القصد يتحكم في النظم واختياراته، فلكل قصد نظم وهو ما يشير إليه بقوله: فإذا قلت زيد منطلق فقد أثبت الانطلاق فعلا له، من غير أن يجعله يتجدد ويحدثمنه شيئا فشيئابل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك زيد طويل وعمرو قصير فكلما لا

(1) عبد القاهر الجرجاني: **أسرار البلاغة**، ص54.

(2) المصدر نفسه، ص46.

تعني ها هنا الى ان تجعل الطول او القصر يتجدد ويحدث، بل توجبهما وتثبتهما فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: «زيد منطلق» لأكثر من إثباته لزيد.

وأما الفعل، فإنه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: «زيد ها هو ينطلق» فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزء فجزء وجعلته يزاوله ويجزيه.

وإن شئت أن يحس الفرق بينهما من حيث اللطف، فتأمل هذا البيت:

لا يألف الدرهم المضـــروب خرقتنا لكن يمر عليهـا وهو منطلق

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ولو قلت لكن يمر عليها وهو ينطلق لم يحسن.[1]

وهكذا يظهر جليا أن عبد القاهر الجرجاني لا يفصل بين النحو والبلاغة، بل يجعل النحو في خدمة البلاغة.

ويتجاوز حدود الإعراب وأواخر الكلام، ليحلق في المعنى، ويسبر أغوار السياقات المختلفة من تقديم وتأخير، وحذف واستفهام... ليؤكد أن اللغة لا ينفصل فيها المعنى عن المبنى، وأن المزية في تخير التركيب المناسب للمقام المناسب.

وبذلك خالف عبد القاهر الجرجاني سنن السابقينوهذا ما يقره جعفر دك الباب في قوله: الواقع أن عبد القاهر يتطرق إلى مشكلة نحوية لا يبحث فيها بحد ذاتها ولكنه يتخذها منطلقا لما هو أعمق للوصول إلى دلالاتها ودورها في تأدية النمط المنوط بالرسالة التي سيستقبلها المتلقي، ليس بهدف أن يعلمنا الرفع والنصب والجزم فهذا مفروغ منه، إنما ينبهنا إلى معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادئ، وكيف سترى الأحكام في كل الأنحاء، وبيان ارتباط البلاغة بغرض المتكلم الذي يقصد إليه من كلامه والمعاني التي أراد إثباتها أو نفيها».[2]

(1) عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص ص174-175.

(2) جعفر دك الباب: **الموجز فيشرح دلائل الإعجاز**، مطبعة الأهالي ، د.ط، 1980، دمشق، ص35.

6- موقف الجرجاني من سابقيه من النحاة:

لقد أصاب الناس زهد في النحو وعزوف في بحوثه ورغبة في دراساته وشملت هذه الزهادة عامة الناس من المحدثين والفقهاء، فقد ضاق هؤلاء بجنوح النحو إلى كثرة العلل والاقيسةوإلى تشعب المسائل والأصول والفروع وإلى اصطناع التمرينات غير العملية لمسائل التصريف التي وضعها النحويون للرياضة وتثبيت المقاييس في النفوس وغير ذلك مما يكد الفكر ويضيع الوقت.

وعلى هذا لم يبال المحدثون والفقهاء باللحن والجهل بالنحو، يقول ابن فارس: «وقد كان الناس قديما يتجنبون اللحن فيما يكتبونه ويقرؤونه اجتنابهم لبعض الذنوب وأما الآن فقد تجوزوا حتى رأينا المحدث يحدث، فيلحن والفقيه يؤلف فيلحن، فإذا نبها قالا: ما ندري ما الإعراب وإنما نحن محدثون وفقهاء، فهما يسيران بما يشاء به اللبيب».[1]

وهذه الزهادة لم تقف عند عامة الناس من المحدثين والفقهاء، بل تعدتهم إلى خاصة العلماء، والعلماء المتخصصين، فنجد قرطبا وهو تلميذ لسيبويه ينحرف عن الجادة، ويتجه اتجاها يخالف به أستاذه، ويخرج برأي يشتد فيه عن معاصريه، وما كان ذلك إلا مظهرا من مظاهر الزهد في النحو، ورغبة في التفلت من قيود الإعراب، وفي الحقيقة أن رأيه كان نشازا، في النغمة المطربة للنحو، ولكونها نشازا لم يتبعها النحاة ولم يقتف أثره أحد يذكر إلا من تقمص رأيه في هذا العصر الحديث.[2]

ونرى أبا العباس ثعلب (290هـ) وهو من علماء النحو البارزين يحدث عنه أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (324هـ) فيقول: «كنت عند أبي العباس ثعلب، فقال: يا أبا بكر، اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن، ففازوا واشتغل أهل الحديث بالحديث ففازوا واشتغل أهل الفقه بالفقه ففازوا، واشتغلت أنا بزيد وعمرو فليت شعري ما يكون حالي بالآخرة؟

(1) عبد الفتاح لاشين: **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني**، ص41.

(2) أحمد مطلوب: **عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده**، وكالة المطبوعات، ط1، 1393هـ-1973م، ص40.

فانصرفت من عنده فرأيت تلك الليلة النبي صلى الله عليه وسلم في المنام، فقال لي: أقرأ أبا العباس عني السلام وقل له: أنت صاحب العلم المستطيل».[1]

وكان الأخفش يطعن على بشار في قوله:

والآن أقصـــر عن تســـمية باطلي وأشـــــار بـالوجلى علي مشـــير

وفي قوله أيضا:

على الغزلى مني الســـلام فربمـا لهوت بهـا في ظـل مخضـــرة زهر

وقال لم يسمع من الوجل والغزل (فعلى) وإنما قاسهما كبشار وليس هذا مما يقاس وإنما يعمل فيه بالسماع.

وطعن عليه في قوله:

تـلاعـب نـينـــان البـحـور وربمـا رأيت نفوس القوم من جريانها تجري

وقال: لم تسمع بنون ولا نينان فبلغ ذلك بشار، فقال: ويل على القصار ابن القاصرين، متى كانت اللغة والفصاحة في بيوت القاصرين؟

دعوني وإياه، فبلغ ذلك الأخفش، فبكى، فقيل: ما يبكيك؟

قال: وقعت في لسان الأعمى! فذهب أصحابه إلى بشار فكذبوا عنه، وسألوه ألا يهجوه، فقال: وهبته للؤم عرضه.

فكان الأخفش بعد ذلك يحتج في كتبه بشعره ليبلغه ذلك، فيكف عنه.[2]

(1) عبد الفتاح لاشين: **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني**، ص43.

(2) المرجع نفسه، ص44.

وروي البغدادي أن عبد الله بن إسحاق (ت118هـ) اعترض على الفرزدق في قوله:

وعض زمان يا بن مروان لم تدع من المال إلا مسحتا* أو مجلف**

فقال: علام رفعت «مجلف» فرد الفرزدق: على ما يسوءكوينوءك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا.

ولما رحل الفرزدق إلى عبد الملك بن مروان في دمشق فصادف أن كان رحيله في يوم عاصف، فلقى هو وناقته من وعثاء السفر عناء ومشقة، فقال يصف سقوط الثلج على رأسه وعلى رحاله، وما أصاب ناقته من جهد وعسر كاد معه مخها يذوب.

مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصب من نديف القطن منثور

على عمائمنا يلقى وأرجلنا على زواحف تزجى مخها رير***

فعاب عليه عبد الله بن إسحاق هذا القول: واعتبر الكسر في كلمة رير خطأ نحويا، فهي واجبة الرفع لأنها خبر (مخها).[1]

---

* المسحت: المتأصل.

** المجلت: من ذهبت السنون بما له، وفي وراية (أو مجرف).

*** الريروالرار: النائب.

(1) عبد الفتاح لاشين: **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني**، ص44.

فوجد عليه الفرزدق وقال: أما وجد لبيتين مخرجا في العربية؟ أما أني لو أشاء لقلت:

على عمائمنا يلقى وأرجلنا على زواحف* تزجيها محاسير***

ولكني والله لا أقولها، هجاه بقوله:

لو كان عبد الله مولى لهجوته ولكن عبد الله مولى مواليا**

فعلق عبد الله على هذا بقوله: «بل قل هو مولى موال».[1]

وينقل عبد القاهر الجرجاني عن أبي بكر الخوارزمي قوله: «والبغض عندي كثرة الإعراب» ولا ندري ماذا كانت المناسبة، وما الداعي إلى هذا العقوق للغة، وعدم الوفاء للعربية؟ فهذا الانصراف من قبل المحدثين والفقهاء، وذلك الإتجاه المنحرف لقرطب، وهذا التفكير الذي شغل قلب أبا العباس ثعلب متى يتمنى أن يكون قد أمضى حياته فيما يفيد ويعود عليه بالخير في الآخرة، وهذا النقد المر والهجاء المقذع للنحويين وأهل اللسان من الشعراء والكتاب.[2] كل ذلك يدل على النفور من النحو والبعد عنه واللغو حتى في أصحابه والعاملين في حقله نتيجة كراهيتهم له وبغضهم فيه.

نظرة السخط هذه إلى النحو والإعراب، أخذت تبدي منه المساوئ وتظهر منه المعايب، وتلقي عليه الأسمال البالية لتظهر في صورة المنكر الكريم، مما جعل الإمام عبد القاهر وهو النحوي البارز يتحسر على ما آلت إليه حال النحو، ويتقطع ألما لما ناله فقام يصف هذه الحالة، وينعي على هذه الطائفة في افتتاح "دلائل الإعجاز" ولما لم تعرف هذه الطائفة هذه

---

* الزواحف: الإبل العجفاء التي أعيت فجرت خفافها.

** تزجى: تساق.

*** المحاسير: جمع م محسور، أي متعب.

**** الموالي: الحليف، ولا يحالف إلا الذليل، فالمعنى هنا: لو كان دليلا لهجوته ولكنه أذل من الذليل، وقد أخطأ في إجراءه كلمة (موال) المضافة مجرى الممنوع من الصرف، إذ جرها بالافتحة، وكان ينبغي أن يصرفها مثل: جوار، غواش، إذ يحذفون الياء منونين في الجر والرفع.

(1)عبد الفتاح لاشين: **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني**، ص45.

(2) عبد القاهر الجرجاني: **أسرار البلاغة**، ص50.

الدقائق، وهذه الخواص واللطائف، لم تتعرض لها ولمتطلبها ثم عنى لها بسوء الاتفاق رأي صار حاضرا بينها وبين العلم بها، وسداد وأن تصل اليها، وهو أن ساء اعتقادها في الشعر الذي هو معدنها، وعليه المعول فيها وفي علم الإعراب الذي هو لها كالناسب* الذي ينميها إلى أصولها، ويبين فاضلها من مفضولها، فجعلت تظهر الزهد في كل واحد من النوعين، وتطرح كلا من الصنفين، وترى التشاغل عنها، أولى من الاشتغال بهما والإعراض عن تدبرهما أصوب من الإقبال على تعلمهما.(1)

ويقول أيضا أما النحو فظننته ضربا من التكلف، أو بابا من التعسف، أو شيئا لا يستند إلى أصل ولا يعتمد فيه على عقل وأنما زاد منه على معرفة الرفع والنصب وما يتصل بذلك مما تجده في المبادئ فهو فضل لا يجدي نفعا ولا تحصل منه على فائدة وضربوا له المثل بالملح –كما عرفت– إلى أشباه لهذه الظنون في القبيلين، وآراء لو عرفوا مغبتها وما تقود إليه، لتعوذوا بالله منها، ولا أنفوا لأنفسهم من الرضا بها، وذلك لأنهم بإتيانهم الجهل بذلك على العلم في معنى الصاد عن سبيل الله والمبتغى إطفاء نور الله.(2)

ويقول مرة أخرى موجها إليهم اللوم على تقصيرهم في تحصيله وتهاونهم في أمره ومبينا أهميته في التعرف على المعاني، يقول: «وأما زهدهم في النحو، وإضمارهم له وإصغارهم أمره وتهاونهم به، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم وأشبه بأن يكون صدا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه، ذلك بأنهم لم يجدوا بدا من أن يعرفوا بالحاجة إليه فيه* وإذا كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجاحته حتى يعرض عليه والمقياس الذي لا يعرف صحيحا من سقيم حتى يرجع إليه ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه وإلا من غالط في الحقائق نفسه.(3)

---

* الناسب: المبين لأصولها الموضح لها.

(1) عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص06.

(2)عبد القاهر الجرجاني: **أسرار البلاغة**، ص06.

* إليه: هذا الضمير يعود على النحو، وفي "فيه" يعود إلى القرآن.

(3) أحمد مطلوب: **عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده**، ص49.

وإذا كان الأمر كذلك «فليت شعري ما عذر من تهاون به وزهد فيه ولم ير أن يسقيه من مصبه ويأخذه من معدنه، ورضي لنفسه بالنقص، والكمال لها معرض وأثار الغبينة** وهو يجد إلى الربح سبيلا».[1]

ثم يسفه أحلامهم ويجعلهم في خيال ووهم عندما جرى تمثيلهم النحو بالملح في قولهم: "النحو في الكلام كالملح في الطعام"، على ما ظنوه من معنى أن القليل من النحو يغني وأن الكثير منه يفسد الكلام، كما يفسد الملح الطعام إذا كثر وقضى على قولهم هذا بأنه تحريف وقول بما لا يتحصل على البحث ويتبين فساد تشبيههم هذا بقوله: «وذلك أنه لا يتصور الزيادة والنقصان في جريان أحكام النحو في الكلام، ألا ترى أنه إذا كان من حكمه في قولنا (كان زيد ذاهبا) أن يرفع الاسم وينصب الخبر لم يخل هذا الحكم في أن يوجد أو لا يوجد، فإن وجد فقد حصل النحو في الكلام وعدل مزاجه به ونفى عنه الفساد وأن يكون كالطعام الذي يغذو البدن وإن لم يوجد فيه فهو فاسد كائن بمنزلة طعام، لم يصلح بالملح، فسماعه لا ينتفع به، بل يستضر به، لوقوعه في عمياء، وهموم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد العاري من الفائدة».[2]

وليس بين هاتين المنزلتين واسطة يكون فيه مذموما وهذا القول في كل مكان.

وذلك أن إصلاح الكلام الأول بإجرائه على حكم النحو لا يعني عنه في الكلام الثاني،

والثالث، حتى يتوهم أن حصول النحو في جملة واحدة، أو قصيدة أو رسالة، يصلح سائر الجمل وحتى يكون أفراد كل جملة يحكمها منه تكريرا له وتكثيرا لأجزائه، فيكون مثله مثل زيادة أجزاء الملح على قدر الكفاية.

** الغبينة: الخديعة.

(1) أحمد مطلوب: **عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده**، ص50.

(2) عبد القاهر الجرجاني: **أسرار البلاغة**، ص52.

وإنما وازنه في الكلام وزان لسان الميزان حتى ينبني عن مساواة ما في إحدى الكفتين، فكما لا يتصور في تلك الصفة زيادة ونقصان حتى يكون كثيرها مذموما، وقليلها محمودا، كذلك الحكم في الصفة التي تحصل بأجزائه على حكم النحو ووزنه بميزانه.

ثم يصحح لهم هذا التشبيه، ويوضح كل طرف منه فيقول: «إذ المعنى: أن الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه –التي هي الدلالات على المقاصد– إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من الإعراب، وترتيب الخاص، كما لا يجدي الطعام، ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه –وهي التغذية– ما لم يصلح بالملح».[1]

ثم خص أحد هؤلاء الزاهدين في النحو والمضطربين في هذا المقياس، وهو أبو بكر الخوارزمي 383هـ فقال: «فقول أبي بكر الخوارزمي: (والبغض عندي كثرة الإعراب)، كلام لا يحصل منه على طائل، لأن الإعراب لا يقع فيه قلة أو كثرة إن اعتبرنا الكلام الواحد والجملة الواحدة، وإن اعتبرنا الجمل الكثيرة وجعلنا إعراب هذه الجمل مضمونا إلى إعراب تلك، فهي الكثرة التي لابد منها، ولا صالح مع تركها، والخليق بالبغض من ذمها».[2]

وعلى هذا التفسير الواضح للإمام عبد القاهر الجرجاني لهذا التشبيه "النحو للكلام كالملح للطعام" الذي ألجم به الزاهدين في النحو والمحتقرين له بما لا يدع مجالا للمزيد، وأحيا فكرة قديمة منحرفة، ووأدها في مهدها، وقاد أصحابها إلى الفكر الصائب، والتشبيه الصحيح.[3]

ومع هذا السخط من طرف الجرجاني على سابقيه من النحاة وزهدهم في النحو، ورغبتهم عن دراستهم والبحث فيه، لكن هذا لا ينفي أن الجرجاني قد استحسن بعض المسائل النحوية لبعض السابقين من النحاة وكان رأيه فيها من رأيهم، وقد كان له أثر كبير في متابعة أعمالهم بالمناقشة والدراسة بعد ما جمع وجهات نظرهم في قضايا نحوية متعددة وظهرت عنده هذه الآراء لمجموعة من النحاة منهم:

(1) عبد القاهر الجرجاني: **أسرار البلاغة**، ص53.

(2) المصدر نفسه، ص54.

(3) عبد القاهر الجرجاني: **أسرار البلاغة**، ص72.

أ/ الخليل بن أحمد الفراهيدي*:

يستعرض عبد القاهر الجرجاني كلام الخليل وأقواله في كثير من بحوثه ولا سيما في كتابه "شرح التكملة" كحديثه عن ظاهره التقاء الهمزتين في الكلمة والشائع عند قراءة الكلمة هو تخفيف الهمزة الأولى، بينما يرى الجرجاني بأن حكمها عند الخليل بن أحمد الفراهيدي هي تخفيف الهمزة الثانية، وحجة الخليل أن الإبدال قد لحق الأخيرة في نحو لفظة "آدم". ولذلك يعتبره الجرجاني قياسا، وهو في رأيه أن الإبدال حصل من التقاءالهمزتين كما هو التعليل في قوله: وأنت لفظت بالأولى لم يكن هناك التقاء فإنما ترتدع عند الثانية والتخفيف من شأنه أن يقع على ما يحصل، ومن خفف الأولى لم يكن هناك التقاء.[1]

ويذهب عبد القاهر الجرجاني في ضرب الأمثلة نقلا عن الخليل وهو يورد الشاهد من الآية الكريمة التي وردت فيها كلمة تجمع التقاء الهمزتين في قوله تعالى:﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ﴾** وقد انتصر عبد القاهر الجرجاني لرأي الخليل وسار على مذهبه.[2]

ب/ سيبويه:

قام الجرجاني بمقارنة رأيه مع آراء أئمة نحاة في مسألة قال بها سيبويه، فكان الجرجاني منتصرا لسيبويه وآخذا بمذهبه، والأمثلة التالية توضح ذلك:

فمن القضايا التي تخالف فيها النحويون مسألة كفاية الفعل المتعدي لمفعولين بالفاعل والسكوت عليه دون ذكرهما.

قال الجرجاني: «تقول: ظننت وحسبت فيجوز عند صاحب الكتاب، وهو الصحيح».[3]

---

* الخليل بن أحمد الفراهيدي: هو الخليل بن أحمد عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، ولد وتوفي بالبصرة، توفي الخليل عن عمر يناهز أربع وسبعين عاما عام 170هـ وقيل 175هـ.

(1) عبد القاهر الجرجاني: **المقتصد في شرح التكملة**، تح: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدرويش ، ج1، مكتبة فهد الوطنية، 1428هـ-2007م، الرياض، ص244.

** سورة هود، الآية 72.

(2) المصدر نفسه، ص417.

(3)المصدر نفسه، ص553.

وقد ذكر أن أبا الحسن قال بامتناع جواز السكوت على الفاعل، واحتج له أبو علي الفارسي بأنهم قد أجروا هذه الأفعال مجرى القسم، فأجابوها كما يجب به القسم في نحو قوله تعالى:﴿ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَدْعُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٤٨﴾﴾.*

وقول الشاعر:

ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها**

فكما لا يجوز أن يقتصر على القسم ويسكت عن المقسم عليه كذلك لا يسوغ ذكر الفاعل من غير المفعول، ولكن الجرجاني خالف هذا الرأي واحتج منتصرا لسيبويه وآخذا بمذهبه قائلا: «والحقيقة بعد، مع صاحب الكتاب "سيبويه"، وذلك أن جواز السكوت على الفاعل ليس من جهة إجازتهم له في وضع استعمال فيقال، إنهم منعوا هذه الأفعال أن يسوغ هذا الحكم فيها لإعطائهم إياها حكم القسم في غير ما نحن بصدده، وإنما ذلك شيء اجازته الحقيقة من حيث أن الفائدة تحصل بالخبر والمخبر عنه، فما تجاوز ذلك فهو زيادة فيها وفضل بيان إن ذكر فحسن جميل، وإن لم يذكر لم يلزم ولم يبطل الكلام ما لم يبطل بأن نترك ذكر الفاعل».[1]

ج/ أبو عثمان المازني*:**

عمل الجرجاني على دراسة أقوال أبي عثمان المازني وقام بمقارنتها مع أئمة النحويين، قالوا: «دليص ودلاص».[2]

---

* سورة فصلت: الآية 48.

** والتقدير في البيت الشعري: علمت والله تأتين منيئتي.

(1) المصدر نفسه، ص554.

*** أبو عثمان المازني: هو أبو بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أحد الأئمة في النحو، من مؤلفاته "الألف واللام"، "التصريف"، "العروض"، "الديباج"، توفي سنة 249 بالبصرة.

(2) الفيروز أبادي: **قاموس المحيط**، الدليص: أمير اللين البراق كالدلاص، ص203.

وقال "أبو عثمان" يجوز أن تكون الميم أصلا فيه يكون «دلامص» (فعالل) فيوافق «دليص» في المعنى في بعض حروفه ولا يكون في تركيبه، ومذهب "الخليل" زيادة الميم حشوا في قولهم (درع، دلامص) ووزنه (فعامل).

عقب الجرجاني على قولهما قائلا: «وهذا –يقصد قول أبي عثمان– قول صحيح، إلا أن مذهب الخليل أوضح والذي دعا أبا عثمان إلى ذلك قلة زيادة الميم حشوا».[1]

وكما عقب الجرجاني بقوله: «ومذهب أبي عثمان لا يمكن رده أيضا».[2]

د/ أبو العباس المبرد*:

اختلف النحاة في لفظة (حاشا) فأنكر سيبويه وأكثر البصريين فعليتها وأنكر الكوفيون ومنهم الفراء حرفيتها وهي عند الجرجاني حرف جر مرة ويجعله فعلا مرة أخرى معتمدا قول أبي العباس،[3] الذي جعله فعلا في قوله: «ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد فيكون (جاءني القوم حاشا زيدا) بمعنى جعلوا زيدا في حشمانهم، والحشى هو الجانب، قال "المبرد" وما كان فعلا فحاشا وخلا، وإن وافق لفظ الحروف».[4]

هـ/ أبو علي الفارسي:

أورد الشيخ أبو علي أمثلة في جموع التكسير فيها زيادات يخرج بها عن القياس ومنها (أحاديث) وقد اعتمد الجرجاني قول شيخه أبي علي موضحا قائلا:" اعلم أن (أباطيل) جمع واحد استغنى عنه ب(باطل) نحو إبطال وإبطيل وكذلك حديث وأحاديث كأنه جمع أحداث، قال شيخنا أبو الحسن رحمه الله ولا يجوز أن – يقال أحدوثة النبي بمنزلة الأعجوبة.[5]

---

(1) عبد القاهر الجرجاني: **المقتصد في شرح التكملة**، ص372.

(2) المصدر نفسه، ص234.

(3) المصدر نفسه، ص651

(4) المبرد: **المقتضب**، تح: عبد الخالق عظيمة، ج04، د.ط، 1384، القاهرة، ص391.

* أبو العباس المبرد: هو محمد بن يزيد بن عمير ابن حسان، البصري النحوي اللغوي، ولد سنة 210هـ، توفي سنة 286هـ.

(5) عبد القاهر الجرجاني: **المقتصد في شرح التكملة**، ص ص291–292.

III- نظرية النظم المبادئ والأصول

1- النظم عند الجرجاني:

لقد أفاد الجرجاني من جهود من سبقه من العلماء –بلا شك– في رصد خصائص التعبير في الكلام البليغ شعرا ونثرا، ورد كثير منها في نظم الجملة وتأليف الكلام.

ولا نقول بأن الجرجاني اغتر لما بذله من جهد في وضع نظريته المتكاملة في النظم بل يعترف بإجماع العلماء قبله على تعظيم شأن النظم وتفخيم قدره حيث يقول: «وقد علمت إطباق العلماء على تعظيم شأن النظم وتفخيم قدره والتنويه بذكره وإجماعهم أن لا فضل مع عدمه، ولا قدر لكلام، إذ هو لم يستقم به ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ».[1]

لكي يبقى له فيها غير منازع فضل التنظير والتطبيق فكيف مهد الجرجاني لهذه النظرية؟ التي ملأ بها الدنيا وشغل العالم.

ابتدأ عبد القاهر بلورة ملامح نظريته من خلال مقولتين شائعتين في النقد والبلاغة، وهما مقولتا اللفظ والمعنى. حيث ترى أولهما أن قيمة العمل الأدبي يكمن في ألفاظه المجردة من حيث هي كلمات مفردة، وأن هذه الألفاظ تتفاضل فيما بينها وتوصف بالفصاحة، والجمال، والروعة، وبمقدار فصاحة الألفاظ المفردة، وجمالها يكون الكلام فصيحا، فيما تذهب المقولة الأخرى إلى أن قيمة العمل الأدبي فيما يحتويه من معان إفكار.

فبمقدار نبل هذه المعاني وشرف هذه الأفكار ترتفع قيمة العمل الأدبي، وأنهى الجرجاني مناقشة للمقولتين برفضهما معا، وخلص إلى أن القيمة الفنية للنص الأدبي إنما تكمن في صياغته ونظمه، وأن النظم هو مناط إبداع الأديب ومظهر عبقريته.[2]

(1)عبد الفتاح لاشين: **التراكيب النحوي من الوجهة البلاغية**، ص225.

(2)أحمد مطلوب: **عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده**، ص63.

يقول الجرجاني بأن النظم «معلوم أن النظم ليس سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلام ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهولا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما».[1]

أ. تعلق الاسم بالاسم: وذلك بأن «... يكون خبرا عنه أو حالا منه، أو تابعا له صفة وتأكيدا أو عطف بيان أو بدلا، أو عطفا بحرف، أو بأن يكون الأول مضاف إلى الثاني، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول وذلك في اسم الفاعل كقوله تعالى:﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴿٧٥﴾﴾*واسم المفعول كقوله تعالى:﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾﴾** والصفة المشبهة كقولنا: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ، وَكَرِيمٌ أَصْلُهُ. وكمصدر كقوله تعالى:﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾﴾*** أو بأن يكن تمييزا قد خلاه منتصبا عن تمام الاسم ومعنى تمام الاسم أن يكون فيه ما يمنع من الإضافة، وذلك بأن يكون فيه نون الجمع كقولنا: خمسون درهما.[2]

وبهذا تكون هذه الطريقة فيها شيء من الإجمال.

---

(1)عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص ص2-3.

* سورة النساء: الآية 75.

** سورة هود: الآية 105.

*** سورة البلد: الآية 14-15.

(2)عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص8-9.

ب. تعلق الاسم بالفعل: وذلك بأن يكون فاعلا له أو مفعولا مطلقا أو مفعولا به كقولك: ضربت زيدا، أو ظرفا أو مفعولا فيه، زمانا أو مكانا مثل «خرجت يوم الجمعة»، أو مفعولا معه، أو مفعولا له، مثل «جئتك إكراما لك»، أو بأن يكون منزلا من الفعل منزلة المفعول وذلك في خبر كان وأخواتها والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام مثل: طاب زيد نفسا وحسن وجها وكرم أصلا.[1]

ج. تعلق الحرف بهما: قسمها إلى ثلاثة أضرب:

01/ فالضرب الأول: أن يتوسط بين الفعل والاسم فيكون ذلك في حروف الجر التي من شأنها أن تعدي الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء مثل مررت بزيد أو مررت على زيد، وكذلك سبيل الواو بمعنى "مع" وحكم "إلا" في الاستثناء فإنها بمنزلة الواو الكائنة بمعنى "مع" في التوسط.

02/ الضرب الثاني: من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف وهو أن يدخل عمل العامل في الأول مثل: مررت بزيد وعمرو.

03/ الضرب الثالث: تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والجزاء بما يدخل عليه.[2]

ويقول الجرجاني أن النظم ليس سوى حكم من النحو نتوخاه، وجزم أن ليس غيره وإن أنكر المنكرون، قال:

وقد علمنا بأن النظم ليس سوى ... حكم من النحو نمضي في توخيه
لو نقب الأرض باغ غير ذاك له ... معنى وصعد يعلو في ترقيه
ما عاد إلا بخسر في تطلبه ... ولا رأى غير عني في تبغيه[3]

(1)عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص09.
(2)المصدر نفسه، ص10.
(3)أحمد مطلوب: **عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده**، ص67.

فالنظم عنده معاني النحو ولذلك نراه يكرر هذا المعنى كثيرا، وقد بنى موضوعاته وحصرها في قوله: « واعلم أن ليس النظم إلا أن تضم كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: " زيد منطلق" و"زيد ينطلق" و"ينطلق زيد" و"منطلق زيد" و"زيد المنطلق" و"المنطلق زيد"و"زيد هو المنطلق" وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: "إن تخرج أخرج" و" أن خرجت خرجت" و"أن تخرج فأنا خارج" و" أنا خارج إن خرجت" و" أنا إن خرجت خارج" وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: "جاءني زيد مسرعا" و"جاءني يسرع" و"جاءني وهو مسرع" و"هو يسرع" و"جاءني قد أسرع" و"جاءني وقد أسرع" فيعرف في ذلك موضعه ويجئ به حيث ينبغي له، وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منهما بخصوصيته في ذلك المعنى فيضع كلا في ذلك في خاص معناه نحو أن يجيئ بـ"ما" في نفي الحال، وبـ "لا" إذا أراد نفي الاستقبال، وبـ "إن" فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون، وبـ "إذا" فيما علم أنه كائن، وينظر في الجمل التي ترد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء، وموضع الفاء من موضع "ثم" وموضع "أو" من موضع "أم"، وموضع "من" من موضع "بل" ويتصرف في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف، والتكرار، والاضمار والإظهار، فيضع كلا من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له».[1]

(1)عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص320.

2- أسس نظرية النظم: وضع الجرجاني في دراسته لنظرية النظم أربعة مصطلحات علمية نوجزها فيما يأتي :

أ/ النظم: هو تصور للعلاقات النحوية بين الأبواب كتصور علاقة الإسناد بين المسند والمسند إليه، وتصور علاقة التعدية بين الفعل والمفعول به، وفي ذلك يقول الجرجاني: «وإذا عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه وعلى الفروق التي من شأنها أن تكون فيه فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة، ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها».[1]

والمزية عنده ناتجة بسبب المعاني والأغراض التي يوضع بها الكلام حسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فيقول: « واعلم أنه، وإن كانت الصورة في الذي أعدنا وبدأنا فيه من أن لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم، قد بلغت في الوضوح والظهور، والانكشاف إلى أقصر غاية، وإلى أن تكون الزيادة عليه كالتكلف لما لا يحتاج إليه فإن النفس تنازع إلى تتبع كل ضرب من الشبهة ».[2]

ومن هنا يتضح أن النظم عند الجرجاني هو نظم لمعاني النحو في نفس المتكلم لبناء الكلمات على شكل جمل عشوائية.

ب/ الصياغة:

يقول الجرجاني: "وانما سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ التي تعمل منها الصور والنقوش فكما أنك ترى الرجل قد تهدى في الأصباغ التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نسج إلى ضرب من التخير والتدبر في أنفس الأصباغ وفي موقعها ومقاديرها، وكيفية مزجه لها، وترتيبه إياها، إلى ما لم ينهد إليه صاحب فجاء نقشه من ذلك اعجب، وصورته أغرب كذلك حال الشاعر والشاعر في توخيه معاني النحو ووجوهه التي علمت أنها محصول النظم».[3]

(1)عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص69.

(2)المصدر نفسه، ص282.

(3)المصدر نفسه، ص59-60.

فالتصوير والصياغة هما سبيلا الكلام، والمعنى الذي يقع فيه التصوير كالفضة أو الذهب مادة الفن، والمزية في الكلام لا تكون في النظر إليه بمجرد معناه فقط، والصياغة عند الجرجاني دلالة على جلاء الصورة الأدبية وبراعتها وفي ذلك يقول: « ومعلوم أن سبيل الكلام بسبيل التصوير والصياغة، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه كالفضة والذهب، صاغ منهما خاتم أو سوار فكما أن محالا إذا أنت أردت النظر في صوغ خاتم وفي جودة العمل ورداءته، أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة أو الذهب الذي وقع فيه العمل وتلك الصنعة، كذلك محال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام أن تنظر إلى مجرد معناه ».[1]

إن أساس المفاضلة عند الجرجاني هو الصوغ والتصوير، فالحكم ببلاغة الكلام وحسنه أو عدم بلاغته وحسنه لا يرجع إلى مجرد معناه، بل يرجع إلى براعة صياغته وحسن معرضه، فقد تكون المعاني جيدة لكن صياغتها فاسدة ومعرضها سيء لأن العمل الأدبي أساسه الذوق والجمال والبراعة.

ونستنتج مما تقدم أن جمال العبارة في رأي الجرجاني، متولد عن نظمها وترتيبها وفق ترتيب المعاني القائمة في الذهن، وأن النظم بالمعنى الذي حدده خاصية موجودة في الكلام البليغ دون غيره من مستويات الكلام الأخرى.

ج/ التعليق: قصد به الجرجاني « إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما سمي بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية، ويحدد معاني الأبواب في السياق، وتفسير العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا من التعليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية ».[2]

ولهذا نجد الجرجاني يلح في تحديده للنظم على فكرة التعليق وذلك في قوله: « معلوم أن النظم ليس سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض».[3]

(1)عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص196-197.

(2)تمام حسان: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص307.

(3)عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص04.

وقوله أيضا: «لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، ويجعل هذه بسبب عن تلك ».[1]

وبعد ربطه النظم بالتعليق انتقل الجرجاني إلى تحديد أقسام التعليق قائلا: «فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه»، [2] وقوله كذلك: «هذا هو السبيل فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا، وخطؤه إن كان خطا إلى النظم. ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية أو فضل إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه».[3]

ومن خلال هذا النص يتضح أن عبد القاهر ينص على معاني النحو وأحكامه فهي ضوابط العلاقات السياقية "التعليق" وهي مرجع الصحة والفساد والمزية والفضل، فالكلام رهين هذه الشبكة من العلاقات التي تربط بين وحداته، وكلما كانت هذه العلاقات مطابقة للمعاني النحوية كان الكلام فصيحا، وكلما فسدت فسد وخرج عن أن يكون فصيحا.[4]

د/ الترتيب: انتهى عبد القاهر الجرجاني إلى أن الميزة البلاغية تكمن في المعنى الذي تحدثه الألفاظ إذا ألفت على ضرب خاص من التأليف، ورتبت ترتيبا معلوما بحيث يقع ترتيب الألفاظ في الكلام على حساب ترتيب معانيها في النفس، وهذه المعاني يكون ترتيبها في النفس على ما يقتضي العقل ليثبت أن النظم هو ترتيب معاني الألفاظ في النفس وليس ترتيب الألفاظ وتواليها في النطق، وفي ذلك يقول: «وأن الكلام ترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس».[5]

---

(1)عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص97.

(2)المصدر نفسه، ص08.

(3)المصدر نفسه، ص65.

(4)عز الدين إسماعيل: **الأسس الجمالية في النقد العربي عرض وتفسير ومقارنة**، دار الفكر العربي، ط2، مصر، 1968، ص237.

(5) عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص45.

ويقول كذلك: «ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل...».[1]

والترتيب هو: «وضع العلامات المنطوقة أو المكتوبة في سياقها الاستعمالي حسب رتب خاصة تظهر بها فوائد التقديم والتأخير الذين كانا موضع عناية فائقة من لدن عبد القاهر».[2]

وهو عنصر أساسي من عناصر نظرية النظم ومقياس يقاس بواسطته الحسن في الكلام. وقد مثل الإمام الجرجاني لذلك بقول الفرزدق:

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أبوه يقاربه* الطويل

والواضح في هذا البيت أن هناك أربع مخالفات نحوية هي:

– تقديم المستثنى على المستثنى منه، والفصل بين مثل وحي، وهما بدل ومبدل منه، وبين أبو أمه وأبوه، وهما مبتدأ وخبر وبين حي ويقاربه وهما نعت ومنعوت ولا يفصل بين كل منهما بأجنبي.[3]

وقد قال عبد القاهر معلقا على هذا البيت: «فانظر أتتصور أن يكون ذلك اللفظ من حيث أنك أنكرت شيئا من حروفه، أو صادفت وحشا غريبا، رأوسا، أو سوقيا ضعيفا؟ أم ليس إلا أنه لم يرتب الألفاظ في الذكر على موجب ترتيب المعاني في الفكر، فكد وكدر، ومنع السامع أن يفهم الغرض إلا بأن يقدم ويؤخر، ثم أسرف في إبطال النظام وإبعاد المرام، وصار كمن رمي بأجزاء تتألف منها صورة ولكن بعد أن يراجع فيها بابا من الهندسة، لفرط ما عادى بين أشكالها وشدة ما خالف بين أوضاعها.[4]

(1)عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص40–41.

(2) تمام حسان: **اللغة العربية معناها ومبناها**، عالم الكتب، ط4، القاهرة، 2004، ص188.

* ديوان الفرزدق.

(3) أحمد سيد محمد عمار: **التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس**، ص188.

(4) عبد القاهر الجرجاني: **أسرار البلاغة**، ص133.

هـ/ الموقع: هذا العنصر شديد الصلة بعنصر، الترتيب لأنه لا يمكن أن يتحقق النظم الذي هو مدار البلاغة بترتيب المعاني في النفس فقط، بل لابد من العلم بمواقعها في النفس، وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني: «وأن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»[1] حتى إذا ما غير عنها صادف كل لفظ موقعه ورتبته تبعا لموقع معناه، وركبته في النفس بحيث «لا يجد المعنى في لفظه إلا مرآته الناصعة، وصورته الكاملة، ولا يجد اللفظ في معناه إلا وطنه الأمين وقراره المكين».[2]

فالألفاظ إذن (تتفاضل من حيث هي) ألفاظ مجردة، دائما من حيث ملائمة معنى الكلمة لمعنى التي تليها، مما شهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في الموضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع أخر، وكمثال على ذلك يقول: أنظر إلي كلمت شيء في قول عمر بن أبي ربيعة:

ومن مالئ عينيك من شـــيء غيره إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى*

فإنك تعرف حسنها ومكانها من القبول، ثم أنظر الي قول المتنبي:

لو الفلك الدوار أبغضـــت ســـعيه لعوقــه شـــيء عن الــدوران**

فإنك تراها تثقل وتضؤل بمقدار حسنها وجمالها[3] وفي هذا إشارة إلى ارتباط المعنى والمبنى، فالكلمة لا تحدد وظيفتها ولا تأخذ قيمتها النحوية في الجملة إلا بموقعها الأخص منها ويقول كذلك« فأنك ترى اللفظة لتكون في غاية الفصاحة في موضع وتراها فيما لا يحصى من الموضع ليس فيها من الفصاحة قليل ولا كثير ....».[4] ومن هنا نرى أن موضع الكلمة أو موقعها من النظم مقياس أيضا لتحديد المزية والفصاحة عند الجرجاني.

---

(1) عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص44.

(2) محمد عبد الله دراز: **النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن الكريم**، دار القلم، ط4، الكويت، 1977، ص92.

** شرح ديوان المتنبي، **شرح عبد الرحمان البرقوقي**، مكتبة مصطفى الباز، الرياض، مكة المكرمة، ط1، 1242، ص92.

(3) عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص90.

(4) المصدر نفسه، ص 105.

3- مستويات النظم عند عبد القاهر المرجاني: جاء عبد القاهر الجرجاني إلي حقل الدراسات البلاغية القديمة، ومعه كل المفوضات التي جعلت منه إمام البلاغيين بدون منازع، فقد أحسن تلقي ما كتب في قضية الاعجاز فأخذ منه ما رآه متفقا مع أصول نظريته، وأضاف إليه الكثير وقد تناول نظرية النظم على ثلاث مستويات :

أ/ **المستوى النفسي:** يظهر المستوى النفسي عندما يفرق عبد القاهر بين الحروف المنظومة والكلم المنظوم، فيقول: «نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن المعنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى، في نظمه لها ما تحراه... وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها أثار المعاني، وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس».[1]

وقد عبر الجرجاني عن هذا المستوى النفسي بجملة من المفاهيم منها: النفس، الفكر، العقل، وعلاقة المعنى بهذه المفاهيم من حيث الترتيب والتلبس والاقتضاء، يفضي إلى اعتبار المعاني صورا ذهنية محفوظة عن العالم الذي يحيط بنا، وهي توجد في ذهن الإنسان باعتبارها مادة خام، إذا ما نظر إليها قبل أن تتصل، بقواعد النحو وقيود التعليق، فهي من جملة النظام اللغوي الذي يكتسبه الأفراد من خلال احتكاكهم، منذ خلقوا مع العالم الخارجي، وهذا المعنى النفسي لا لفظ له، لأنه يمثل مرحلة ما قبل التلفظ فطبيعة المرحلة اقتضت إلا يكون له مقابل لفظي وإذا كان الجرجاني قد أكد على أن الألفاظ تترتب علي حسب ترتب المعاني في النفس، فلأنه كان مدفوعا بنزعة أشعرية التي تعتبر الكلام نفسيا، عكس نزعة المعتزلة، التي اعتبرته ماديا، ولذلك نفى الجرجاني أن تحمل الألفاظ معنى قبل أن تجيش المعاني في النفس، لأن المعاني عنده هي أول ما يعترض النفس ثم بعد ذلك تتدفق الكلمات على اللسان حيث يقول: «فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس وجب للفظ الدال عليه، أن يكون مثله أولا في النطق، فأما أن تتصور في الألفاظ أن تكون مقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب وأن يكون الفكر في النظم الذي يتواصفه البلغاء فكرا في نظم الألفاظ ... فباطل من الظن ووهم يتخيل».[2]

---

(1) عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص267.

(2) المصدر نفسه، ص279.

فالمعنى يتولد في النفس دفعة واحدة لأنه «لا يتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبا ونظما، وأنك تتوخى في الترتيب في المعاني وتعمل الفكرة هناك، فإذا تم لك ذلك اتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها، وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتاج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ بل تجدها ترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة لها».[1]

وهنا نجد أن الجرجاني يعتبر اللفظ مجرد وعاء يوضع فيه كنز ثمين، ألا وهو المعنى فينساب اللفظ على اللسان تبعا له ولا يمكن لهذا اللفظ أن يؤدي أنه خدمة للمعنى إن كان منفردا إلا إذ كان مترتبا ومعلقا بعضه ببعض.

كما تحدث الجرجاني عن الآثار النفسية التي يحدثها حسن النظم في المتلقي، إذ أعتبر حسن التأليف والسبك، ووضع الألفاظ مواضعها، هي التي تجعل متلقي النص يشعر باهتزاز نفسي وأريحية قائلا «إذا قد عرفت ذلك، فاعمد إلى ما تواصفوه بالحسن، وتشاهدوا له بالفضل، ثم جعلوه كذلك من أجل النظم خصوصا دون غيره مما يستحسن له الشعر أو غير الشعر : من معنى لطيف...وتأمله فإذا رأيتك قد ارتحت واهتززت واستحسنت، فأنظر إلى حركات الأريحية مم كانت؟ ... فإنك تري عيانا أن الذي قلت لك كما قلت».[2]

إذ ليس القصد من النظم عند الجرجاني، أن ترص الكلمات رصا وتراد على مكانها إرادة لا يقتضيها المقام، ولا تدعو إليه وجوه الحسن والاعتبار، وإنما تتلاقى الكلمات في النطق مترسمة خطى المعاني القائمة في النفس، والتي يريد أداءها إلى غيره لقصد يتحراه وغاية يهدف إليها.

وهنا يقرر الجرجاني «أن الألفاظ أوعية للمعاني، وأن المعاني المصبوبة في هذه الأوعية لابد أن تختار لها الألفاظ المتكافئة وإياها فلا يصب المعنى الكبير في وعاء ضيق، وكذلك المعنى الضئيل لا يصب في وعاء واسع ومعنى هذا أن الرجل يدعو إلى أن تكون

(1) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص300.

(2) المصدر نفسه، ص190.

الألفاظ على قدود المعاني وملابسة لها، أتم ملابسة حتى لا تعافها النفس ويتأبى عليها الذوق وينفر منها الإحساس».[1]

ب/ المستوي النحوي: تحدث الجرجاني عن النظم باعتباره تعليق للكلم بعضها ببعض قائلا: «معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض».[2]

وحديثه عن هذا التعليق «هو حديث عن العلاقات التي تربط أجزاء الكلام بعضه ببعض" فلا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض ... فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء... ما معناه وما محصوله؟... لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر».[3]

فدراسة العلاقات بين الكلمات في التركيب، وفهم دلالاتها في أوضاعها المختلفة، هي الدراسة الموضوعية حقا، وهي التي تعين على فهم النص وتذوق ما فيه من جمال، وبذلك تربي الذوق الأدبي، وتطبعه على اليقظة ونفاذ البصيرة.

ولذلك فالجرجاني يقرر أن سلامة الأساليب وصحتها رهينة بمطابقتها لقواعد النحو العربي قائلا:«اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه، التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها».[4]

فحسن توظيف النحو، والوقوف عن فروقه هو الذي جعل الجرجاني يحكم للبحتري بالجودة والمزية في أشعاره، لأنه التزم بمبادئ معاني النحو من تقديم، وتأخير وحذف

(1)عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص203.
(2)المصدر نفسه، ص12.
(3)المصدر نفسه، ص15.
(4) المصدر نفسه، ص13.

وإضمار... ووظفها توظيفا جماليا. أكسبت شعره رونقا يجعل النفس تهتز إليه اهتزازا، ففي تحليله لأبيات البحتري التالية:

بلونا ضرائب من قد نرى فما إن رأينا الفتح ضريبا.
هو المرء أبدت له الحادثات عزما وشيكا ورأيا صلبيا
تنقل في خلقي سؤدد سماحا مرجي وبأسا مهيبا
كالكشيف إن جئته صارخا وكالبحر إن جئته مستثيبا*

بين الجرجاني أن سبب أنس النفس لهذه الأبيات. راجع إلى التزام البحتري بقواعد النحو ومعانيه حيث يقول:« فإذا رأيتها راقتك وكثرت عندك ووجدت لها اهتزازا في نفسك، فعد فأنظر في السبب واستقص في النظر، فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلا أنه قدم وأخر وعرف ونكر وحذف وأضمر وأعاد وكرر وتوخى في الجملة وجها من الوجوه التي يقتضيها علم النحو، فأصاب في ذلك كله، ثم لطف مواضع صوابه، وأتى بما يوجب الفضيلة».[1]

ومما سبق يتبين لنا أن معاني النحو عند الجرجاني على درجتين:

* درجة تجري فيها معاني النحو في حدود الصحة المعروفة عند علماء النحو بالمعنى الشائع عندهم.

* درجة تجري فيها هذه المعاني في ميدان التخير، وهو ما يمكن تسميته بالنحو البلاغي الذي قال به عبد القاهر، والذي عرضه في نظريته في النظم.[2]

* ديوان البحتري.

(1) عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص141.

(2) محمد زكي العشماوي: **قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث**، دار النهضة العربية، د.ط، بيروت، 1984، ص289.

وهكذا فالدرجة الأولى تمثل الجانب التواصلي الذي يستدعي من المتكلم الاستعانة بقواعد النحو، لكي يكون سليما، وأما الدرجة الثانية فهي تمثل الجانب الفني الذي يسمو بالكلام الى درجة تهتز لها النفوس وترتاح، وهذه الدرجة هي مناط اهتمام عبد القاهر الجرجاني فقد اعتبر "أحمد عامر" بحث الجرجاني في معاني النحو أو النحو البلاغي بحثا جديدا فكان « أول عالم أخرج النحو من نطاق شكليته وجفافه وسما به فوق كل الخلافات حول الإعراب والبناء، وبعث فيه دفء اللذة الشعورية والعقلية معا، وأخضعه لفكرة النظم، وأخضع فكرة النظم إليه».[1]

وبهذا لم تعد قواعد النحو متسمة بالجفاف ومقصورة على الإعراب كما عهدناها في كتب النحو السابقة، وإنما صارت على يديه وسيلة من وسائل التصوير، ومظهرا من مظاهر براعة ومقياسا يهتدى به إلى الجودة.

والمنهج الذي اتخذه الجرجاني في دراسته للنظم خاصة وللبلاغة عامة هو المنهج اللغوي القائم على الاستفادة من النحو في التحليل، وقد اعتبره المعاصرون من أنجع المناهج في التحليل البلاغي: يقول محمد زكي العشماوي: « وهذا المنهج الذي يفسر القيمة في الأدب بما يكون بين اللغة من علاقات هو المنهج الذي تلتقي فيه فلسفة اللغة بفلسفة الفن... ودعوة عبد القاهر إلى التزام المنهج اللغوي في دراسة الأدب ونقده تلتقي مع وجهة النظر الحديثة».[2]

وعلى العموم فمنهج عبد القاهر، هو منهج النحو الذي لا يقف عند حدود الحكم بالصحة والفساد بل يمتد إلى البحث في العلاقات التي تقيمها اللغة بين الكلمات، وإجتلاء معانيها، وكشف عنها ماضيها، وبذلك أتسع أفق النحو وغنيت مادته.

(1) فتحي أحمد عامر: **نظرية العلاقات عند عبد القاهر الجرجاني**، مجلة الفكر العربي، العدد 25، 1989، ص ص83،70.

(2) محمد زكي العشماوي: **قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث**، ص320.

ج/ المستوى التداولي: المستوى التداولي هو مناط النظم عند الجرجاني بالإضافة إلى معاني النحو، ذلك أن الكلمة عنده لا تكتسب قيمتها إلا إذا وضعت في سياقها، وفي علاقتها بالألفاظ التي تليها، لذلك تحدث الجرجاني عن المقاصد والمقامات، وبأن اللفظة لا معنى لها ولا قيمة لها إلا إذا ارتبطت مع جاراتها في العلاقات المقامية قائلا: « وإن كان هذا كذلك، فينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة، التي بها يكون الكلم إخبارا وأمرا ونهيا واستخبارا وتعجبا، وتؤدي في جملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة وبناء لفظة على لفظة».[1] فالجرجاني بهذا يعطي تصورا جديدا للبلاغة العربية التي احتل فيها المقام مكانة مهمة، لأن شأن المقامات والأغراض والمواقع في الكلام، شأن له ارتباط وثيق بالنفس وطبائعها.

وقد ربط الجرجاني المعاني النحوية بمقامات الكلام ومقاصد المتكلمين هو جوهر العلم الذي إليه ترجع جودة الكلام، والحديث عن مقاصد المتكلمين هو «النصف الأول في كلام عبد القاهر...لأن علم المعاني تخلق بين يدي عبد القاهر بحركة قريبة وبضربة باللغة الذكاء والنفاد الإصابة والتوفيق، هي أنه جاء على علم معاني النحو... وأدراها على المقاصد، ونظر في مدى اصابة معاني النحو لهذه الأغراض والمقاصد ورأى أن في هذه العلاقة يكمن علم شريف هو علم بلاغة الكلام وإعجاز القرآن، وأن حظ الكلام من الجودة إنما هو بمقدار حظه من هذه الموائمة بين معاني النحو ومقاصد المتكلمين».[2]

يقول الجرجاني: « وإذ قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فأعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها، ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في نفسها، ومن حيث هي الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض».[3]

---

(1) عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص207.

(2) المصدر نفسه، ص210.

(3) المصدر نفسه، ص276.

وهذا ما يذكرنا بأحد المفاهيم المقدمة للتداولية على أنها تدرس المعنى في ضوء علاقته بموقف الكلام، والموقف الكلامي يشتمل علي عدة جوانب يمكن أن نجملها فيما يلي:

* المتخاطبين والمخاطبين، وهم المتحدثون والمستمعون.

* سياق التلفظ: هو المعرفة المسبقة التي يفترض أن يشترك بها المتكلم والمخاطب، وتساهم في تأويل الأخير مما يقصده الأول.

* هدف التلفظ.

* الفعل الإنجازي: تتناول التداولية الأفعال التلفظية أو الأداء الذي يحصل في موقف معين.[1]

وفكرة النظم عند الجرجاني هي وضع الألفاظ مواضعها، لأن الكلام وحدة شاملة يساند بعضها بعض، فلو أزلنا لفظة من موضعها لهوى البناء، ومما يشهد على ذلك «أنك ترى اللفظة المستعارة قد استعيرت في عدة مواضع، ثم ترى لها في بعض ذلك ملاحة لا تجدها في الباقي».[2]

لذلك يذهب محمد زكي العشماوي إلى أن عبد القاهر الجرجاني «منحته ثروته اللغوية وإلمامه الواسع باللغة إلمام إحساس وذوق القدرة علي الوعي بما تحمله من ظلال مختلفة من المعنى بالقياس إلى السياق الذي وردت فيه، فمضمون الكلمة عنده يقل أو يكثر، ينبسط أو ينكمش بحسب علاقتها بالموكب المتحرك، الذي تسير فيه الكلمة مع ما تقدمها وما تلاها من ألفاظ»[3]

(1) سمير شريف استيتية، **اللسانيات الحديثة المجال والوظيفة والمنهج**، ص22.

(2) محمد زكي العشماوي، **قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث**، ص101.

(3) المرجع نفسه، ص120.

ويورد الجرجاني أبيات من الشعر لإبراهيم بن العباس يقول:

فلو إذ نبا دهر وأنكر صاحب وسلط أعداء وغاب نصير
تكون عن الأهواز داري بنجوة ولكن مقادير جرت وأمور
وإني لأرجو بعد هذا محمدا لأفضل ما يرجى أخ ووزير

فإنك ترى ما ترى من الرونق والطلاوة ومن الحسن والحلاوة.

ثم تتفقد السبب في ذلك، فتجده إنما كان من أجل تقديمه الظرف الذي هو "إذ نبا" على عامله الذي هو " تكون" وإن لم يقل فلو تكون عن الأهواز داري بنجوه إذ نبا دهر، ثم أن قال "تكون" ولم يقل "كان" ثم أن نكر الدهر ولم يقل « فلو إذ نبا الدهر ثم أن ساق هذا التنكير في جميع ما أتى به من بعد ثم أن قال "أنكر" ولم يقل "وأنكرت صاحبا" لا ترى في البيتين الأولين شيئا غير الذي عددته لك تجعله حسنا في النظم، وكله من معاني النحو كما ترى وهكذا السبيل أبدا في كل حسن ومزية رأيتهما قد نسبا الى النظم وفضل وشرف وأحيل فيهما عليه».[1]

وعموما فإن الجوانب التداولية التي اهتدى إليها الجرجاني لها مدخل عظيم في نظرية النظم عنده، إذ لا شك أن للمقام دورا في تشكل المعاني في نفس المتكلم وانتظامها، ومادامت الألفاظ تتألف حسب ائتلاف المعاني في النفس، فإن للمقام والمقاصد أيضا دخل في انتظامها.

ومع تلاحم هذه المستويات الثلاثة فيما بينها داخل نظرية النظم، أصبحت تشكل المكون تمركزي في أصل الكلام «لأن بناء التراكيب اللغوية ونظم الكلام وتأليفه يحتاج إلي دقة في الفهم، وروية وبعد في الرؤية والبحث عن الدلالات المختلفة وما يتتبعها من المعاني القائمة كلها على قواعد النحو».[2]

(1) عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص320.

(2) عبد الفتاح لاشين: **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني**، ص210.

4- فروقات في نظرية النظم

أ/نظرية النظم وعلاقتها بالنحو

عبد القاهر الجرجاني أول عالم أخرج النحو من نطاق شكليته وجفافه وسمى به فوق الخلافات والتأويلات حول البناء الاعراب، وقد أخضع النحو لفكرة النظم حيث يقول« معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض»[1]

فالنظم عند الجرجاني ليس سوى حكم من النحو نتوخاه قال:

وقد علمنا بأن النظم ليس ســـوى حكم من النحو نمضـي في توخيه[2]

ويقول الجرجاني أيضا: «واعلم أنك إذا رجعت الى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس»[3]

وقال أيضا « واعلم ان ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخلّ بشيء منها... »[4]

فالنظم عنده "معاني النحو" لذلك تراه يكرر هذا المعنى ويعيده، يقول« فلست بواجد شيئا يرجع صوابه ان كان صوابا وخطؤه ان كان خطأ الى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلاّ وهو معنى من معاني النحو، قد أصيب به موضعه ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم وفساده أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وانت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك

(1) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الاعجاز**، ص 05.
(2)المصدر نفسه، ص 09.
(3)المصدر نفسه، ص 47.
(4)المصدر نفسه، ص 64.

المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه».[1]

فليست العمدة في معرفة قواعد النحو وحدها ولكن فيما تؤدي إليه هذه القواعد الأصول، وقد يكون أحدنا لا يعرف التسميات الدقيقة لموضوعات النحو ولكنه يعرف الفروق بينها، ويحس بمعانيها حينما يسمعها، شأنه في ذلك شأن البدوي الذي عاش بعيدا عن المصطلحات وما تعنى به كتب النحو غير أنه كان يفهم ما يسمع ويميز بين أسلوب وأسلوب، وقد أوضح الجرجاني هذه المسألة وقرر أن الأمر يتعلق بمعاني العبارات ووصفها مواضعها لا بمعرفة قواعد النحو والصرف، قال: « قالوا لو كان النظم يكون في معاني النحو لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط ولم يعرف المبتدأ والخبر وشيئا مما يذكرونه لا يتأتى له نظم كلام، وأنّا لنراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في علم النحو... فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول "جاءني زيد راكبا" وبين قوله "جاءني زيد الراكب" لم يضره أن يعرف أنه إذا قال (راكبا) كانت عبارة النحو بين فيه أن يقولوا في "راكب" أنه حال، وإذا قال (الراكب) أنه صفة جارية على زيد، وإذا عرف في قوله: زيد منطلق، أن زيدا مخبر عنه، ومنطلق، خبر اسم لم يضره أن نسمي زيدا، مبتدأ».[2]

فالعمدة إذن ليست الهدف، وإنما الهدف هو الدلالة على المعني وهكذا نرى الجرجاني قد وقف نفسه للدفاع عن النحو، وتبيان خصائصه وارتباطه بنظم الكلام الذي يبني عليه نظريته والسبب الذي دفعه إلى هذا الموقف هو زهد الناس في النحو، فهم لا يفهمون من النحو سوى ما تعلق بأواخر الكلام من الاعراب قال« وأما النحو فضننته ضربا من التكلف وبابا من التعسف وشيئا لا يستند إلى أصل ولا يعتمد فيه على عقل وأن ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب وما يتصل بذلك مما تجده في المبادئ فهو فضل لا يجدي نفعا لا تحصل منه على فائدة».[3]

(1)عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، ض 65.

(2)المصدر نفسه، ص 83

(3)المصدر نفسه، ص 15

و أوضح أهمية النحو فقال:« إذ قد كان علم أن الأنماط مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبنى نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلاّ من ينكر حسه وإلاّ من غالط في الحقائق نفسه، وإذا كان الأمر كذلك فليت شعري ما عذر من تهاون به وزهد فيه، ولم ير أن يستسقيه من مصبه، ويأخذه من معدنه، ورضي لنفسه بالنقص والكمال له معرض، وأثر الغبينة وهو يجد الى الربح سبيلا»[1]

ب/ النحو ومعاني النحو في نظرية النظم:

* **النحو**: يسعى الى بيان الأسلوب الصحيح في الكتابة الذي يطابق أوضاع القواعد النحوية، فيعرف الدارس للنحو التقنية التي تساق فيها الكلمات، حتى تؤدي معنى يصل إلى عقل المتلقي، وهذا ليس هدف النظم لأن النظم يقوم على توخي، أو اختيار الأساليب التي تؤدي غرض المتكلم فهو يختار من الأساليب الموضوعة في قوانين النحو ما يمكن أن يعبر عن الأغراض، المعاني المناسبة للمقام والحال ليصل بها الى عقل المتلقي ووجدانه.[2]

***معاني النحو:**

كانت التفرقة بين النحو ومعاني النحو واضحة في ذهن الجرجاني فمعاني النحو عنده هي قواعد ثابتة مستقرة لا تحتاج إلى إعادة نظر وتوخي هذه المعاني في عملية النظم هي مجال المزية والحسن ومجال الإبداع والمناقشة لأنها تقوم على عملية الاختيار، وحسن الاستخدام وفق قوانين النحو ومعانيه، وهذه الغاية هي التي تميز بين النحو والنظم.[3]

هذه العملية تحتاج من الناظم أن يمتلك الحس الأدبي والذوق الفني، إضافة إلى الخبرة الدقيقة في معاني النحو وهذا يتخطى هدف البحث في الخطأ والصواب.

---

(1)المصدر نفسه، ص30

(2)تمام حسان، **الأصول**، دار الثقافة، ط1، الدار البيضاء، 1981، ص 391.

(3)البدراوي زهراء، **عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني**، دار المعارف، ط3، القاهرة، 1986، ص 50.

يقول الجرجاني: « فإن قلت: أفليس هو كلاماً قد اطرد على الصواب وسلم من العيب؟ أفما يكون في كثرة الصواب فضيلة؟ قيل، أما الصواب كما ترى فلا، لأنا لسنا في ذكر تقويم اللسان والتحرز من اللحن، وزيغ الإعراب، فنعتد لهذا الصواب».[1]

ج/ علاقة النظم بالمتكلم:

اهتم الجرجاني بالطرف الذي يصدر منه الكلام، فاشترط أن يكون ذا رصيد لغوي، أي أن يكون مطلعا على الشعر القديم، كما ألزم شرطا آخرا وهو النحو، والعلم بالنحو العربي، من تقديم وتأخير، وتعريف وتنكير، وفصل ووصل، وذكر وحذف وجعل شيئين إثنين بين يدي المتكلم وهما القصد والاختيار، والقصد أكيد يسبق الاختيار.

وإذا أردنا الكلام عن القصد نتساءل عن موقعه أو مكانه إذ بدون شك يتم داخل النفس، وهو ما يبينه الجرجاني، وهو خارج السياق اللغوي أي الجانب النفسي قبل صدور الكلام حيث يقول عبد القاهر " أنه لا يتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخي في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبا ولأنك تتوخي الترتيب في المعاني، وتعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك اتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتاج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني، في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق.[2]

وبهذا الصدد يقول ممدوح عبد الرحمان: « للمتكلم قدرة لغوية تمثلها الكفاءة الذاتية التي يمتلكها كل متكلم أو مستمع جيد للغته والتي من شأنها أن تسمح لصاحبها بتوليد عبارات وجمل لا نهائية».[3]

(1)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 72.

(2) المصدر نفسه، ص79-80.

(3)ممدوح عبد الرحمان: **اللغة العربية والفكر النحوي**، ص187.

ولم تخف هذه القدرة عن إدراك عبد القاهر لأهميتها فهو يقول «اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل علي قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشي منها».[1]

ولعل ذلك يؤكد لنا مدى إدراك هذا العالم الجليل لقواعد الكفاءة الذاتية، التي ينبغي أن تتوفر لكل متكلم جيد للغة ومن ثم فان الجمل التي يتم توليدها وفقا لقواعد الكفاءة الذاتية إنما هي جمل أساسية ولأنها تنتمي الى الكفاءة الذاتية الصحيحة التي لا يخطئ صاحبها لأنها راسخة في ذهنه رسوخ السليقة وينبغي على المتكلم أن يراعي قواعد صحتها لكي يكون كلامه صحيح.

والشيء الذي يتحكم في إنتاج الجمل هو قصد المتكلم فالجرجاني يجعل المزية من صنع المتكلم وهي نتيجة المعنى الذي يقصده فينظم على شاكلته ألفاظ وليست من صنع واضع اللغة لهذا وجب التركيز على المتكلم وقياس استطاعته ومما يؤكد الامر « كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى، ومعنى القصد إلى معاني الكلم أن تعلم السامع بها شيئا لا يعلمه؟ ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها، فلا تقول: " خرج زيد "، لتعلمه معنى "خرج" في اللغة، ومعنى "زيد"، كيف ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف، ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون اسم، ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل كلاما، وكنت لو قلت "خرج" ولم تأت باسم ولا قدرت فيه ضمير الشيء او قلت، "زيد" ولم تأت بفعل ولا اسم آخر ولم تضمره في نفسك كان ذلك صوتا تصوته سواء فاعرفه».[2]

إن كل ناظم يختار الألفاظ الخاصة به ويضعها داخل التراكيب بالصورة التي تتفق والمعنى الذي يريد التعبير عنه حيث يقول الجرجاني:« فأول ما يبتغيه الناظم بنظمه أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه .... فتعرف لكل من ذلك وضعه وتجيئ به من حيث ينبغي له».[3]

فهذا إشارة مباشرة للقصد والرغبة التي تصدر من المتكلم وينطلق منها، فبعد تحديدها وجب عليه النظر إلى ما وصفه –عبد القاهر– بالوجوه والفروق، ويقصد بأن يلتفت الى

(1)عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص94.

(2)المصدر نفسه، ص262.

(3)المصدر نفسه، ص64.

المباني والاختلافات الدقيقة التي تعكس الفروق في المعاني، كأن ينتبه للخبر أي المسند، فإن قصد اسما قصد ثباته ورسوخه، وإن اختاره فعلا أحياه وحركه وإن جعله مضارعا بث فيه روح الاستمرارية أما إن عرف المسند فقد حدد نسبته إلى المسند إليه دون غيره.

د/ علاقة النظم بالمتلقي:

المتلقي هو الطرف الثاني الذي لأجله أنتج الكلام، وهو الذي يتحكم في نظم الكلام بالنظر إلى حاله، هذا المتلقي يخاطبه المتكلم بألفاظ متعارف عليها بينه وبين المتكلم، ولن يتمكن من الوصول إلى قصد المتكلم إلا إذا كان مطلعا على معدن علم اللغة وهو الشعر حيث يقول الجرجاني: «... وكان محالا أن يعرف كونه كذلك، إلا من عرف الشعر الذي هو ديوان العرب، وعنوان الأدب».[1]

والفائدة من هذا الاطلاع تكمن في إثراء الرصيد اللغوي الذي يعود له كلما صعب عليه الأمر الذي يحتاجه في عملية المقابلة والموازنة التي تصبح ضمنية في ذهنه، هادف بها إلى الوصول إلى قصد المتكلم، والوقوف على سر التميز في كلامه، ولن يحقق المتلقي هذا إلا إذا كان متمكنا نحويا وعلى علم بمعاني النحو، وقادرا على التحليل النحوي الموصل إلى مرام المتكلم فمثلا عليه معرفة مواطن النظم في الكلام كتحليل الآية الكريمة في قوله تعالى:﴿ وَقِيلَ يَـٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾﴾*.

يقوم الجرجاني بسبرها وتتبع مواطن الإعجاز والسر فيها، الذي يكمن في: «مبدأ العظمة في أن نوديت الأرض، ثم أمرت، ثم في أن كان النداء بـ"يا" دون "أي" نحو "أيتها الأرض" ثم إضافة "الماء" إلى الكاف" دون أن يقال "ابلعي الماء"، ثم أن اتبع نداء الأرض وأمرها بما هو من شأنها، نداء السماء، وأمرها كذلك بما يخصها ثم أن قيل "وغيض الماء" فجاء الفعل على صيغة "فعل" الدالة على أنه لم يغض إلا بأمر آمر، وقدرة قادر، ثم تأكيد

(1)عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص17.

* سورة هود: الآية 44.

ذلك وتقريره بقوله تعالى:﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور وهو ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ﴾ ثم إضمار السفينة قبل الذكر، كما هو شرط الفخامة والدلالة على عظم الشأن، ثم مقابلة "قيل" في الخاتمة بـ"قيل" في الفاتحة».[1]

وإذا كان الجرجاني يشرط في السامع أن يكون عالما باللغة، فإنه يشترط فيه شرطا آخر لا يقل أهمية عن الأول، وهو أن يكون السامع متذوقا للغة. وفي ذلك يقول: «واعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعا من السامع، ولا يجد لديه قبولا، حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة، وحتى يكون ممن تحدثه نفسه بأن لا يومئ إليه من الحسن واللطف أصلا، وحتى يختلف الحال عليه، تأمل الكلام جيدا، فيجد الأريحية تارة، ويعرى منها أخرى وحتى إذا عجبته عجب. وإذا نبهته لموضع المزية انتبه، أما من كان الحالان والوجهان عنده أبدا على سواء، وكان لا يتقيد من أمر النظم، إلا الصحة المطلقة، وإلا إعرابا ظاهرا. فما أقل ما يجري الكلام معه فليكن من هذه صفته عندك بمنزلة صحيحه من مكسوره، ومزاحفه من سالمه، وما خرج من البحر مما لم يخرج منه في أنك لا تتصدى له، ولا تتكلف تعريفه لعلمك أنه قد عدم الأداة والتي مهما يعرف الحاسة التي بها يجد فليكن قدحك في زند وار والحك في عود أنك تطمع منه في نار».[2]

يشير الجرجاني في هذه المقولة إلى أن تأثر السامع بالكلام متوقف على ما يتحلى به من ذوق ومعرفة التي تجعله يقف على سر الحسن واللطف وأن يكون يقظا فطنا يتوصل إلى قصد متكلمه فيتعجب إن أوحي له بذلك، وأنتبه إن نبه، أي أن تكون استجابته للكلام مناسبة، ويبقى التأثر عن السامع الذي تساوت عنده الوجوه فلا يتفطن إلا للصحة النحوية ويستحوذ على اهتمامه أواخر الكلمات. وأحكامها الاعرابية فيكون الكلام قليل الأثر في نفسه إن لم يكن منعدما.

(1)عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص40.

(2)المصدر نفسه، ص 17.

وخلاصة القول نجد ان الجرجاني قد أجمل شرط المعرفة والرصيد اللغوي المستمد من التراث اللغوي وعده رهنا للبيان لطرفي الكلام الذي صدر منه والذي وجه إليه الكلام.

فصاحب الدلائل يطلب من المتكلم والمتلقي أن يجهدا فكريهما ويكونا أكثر يقظة وهذه الأمور لا تتوفر إلا في المتكلم الواعي والمتلقي المتميز الذين يمكنهما الوقوف على أسرار اللغة وخباياها.

5- أهمية نظرية النظم:

* كانت نظرية النظم أساسا منهجيا للكشف عن أسرار البلاغة وحجة دامغة على الاعجاز البلاغي للقرآن.

*كانت ترتكز على قواعد علم النحو ومراعاة أصوله وقوانينه مما جعلها معتمدة لتناول كل ضروب الكلام.[1]

*أدت نظرية النظم إلى النفاذ في صميم العلاقة بين المتكلم والكلام الذي ينتجه فقد طرح الجرجاني هذه القضية مؤكدا نسبة الكلام إلى صاحبه، «لم تكن من حيث هو كلم وأوضاع لغة ولكن من حيث توخى فيها النظم الذي بيّنا أنه عبارة عن توخي معاني النحو في معاني الكلم، وذلك أن من شأن الاضافة الاختصاص، فهي تتناول الشيء من الجهة التي تخص منها بالمضاف إليه».[2]

أي أن اضافة الكلام إلى قائله تتضح من خلال ارتباط الفاعل بفعله في التفسير اللغوي، إذ لا يمس المادة الخام في أصلها، وإنما يمس طريقة ممارسة المادة من حيث العمل والصيغة، يقول: « وجملة الأمر أنه لا يكون ترتيب في شيء، حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصنعة، إن لم يقدم فيه ما قدم، ولم يؤخر فيه ما أخر ويبدي بالذي ثني به أو ثني بالذي ثلث به لم تحصل لك تلك الصورة وتلك الصنعة»[3]

(1) تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص 322.

(2)عبد القاهر الرجاني، **دلائل الاعجاز**، ص 253

(3) المصدر نفسه، ص252.

من هنا استطاع الجرجاني أن يكشف عن العلاقة بين المتكلم والكلام، ولا سيما حين يكون الجانب العاطفي أبين في الكلام.

* كشفت نظرية النظم عن العلاقة بين المتكلم والمتلقي من خلال شبكة العناصر المكونة للحدث الكلامي من متكلم ونص، ومقام يمثل صلة التواصل بين المتكلم والمخاطب، فالكلام لا يحدد مقاصد المتكلم وحسب، وإنما تتدخل مقاصد المتلقي لتوجه آلية الكلام، وتربطه بما يسمى المقام، إذ ينطلق الكلام من المتكلم ليتفاعل مع معطيات قد استقرت بين المتحاورين. (1)

* إن الأساس الأول الذي اتكأت عليه دراسات السابقين هو المتلقي، حيث لاحظ الدارسون ارتباط النص القرآني بمتلقيه، وعندما بدأت الدراسات اللغوية تبتعد عن دائرة النص القرآني وتبحث في دواعي الإعجاز ضعفت عنايتهم بالمتلقي، حتى جاء الجرجاني في القرن الخامس الهجري لتسليط الضوء على المتلقي مصورا الانعكاسات النفسية للكلام على عواطفه وإدراكه وما يمكن أن يحدث عنده من أريحية، متعمقا دور المعنى في كل ذلك من خلال تناوله لعلم المعاني والبيان.(2)

(1)محمد عبد المطلب،**البلاغة الأسلوبية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د ط، 1984،ص 179.

(2)المرجع نفسه، ص 175.

الفصل الثاني:

نظرية النظم والمعطى اللساني الحديث

مما لا شك فيه أن الدراسات البلاغية العربية القديمة تكتسي أهمية بالغة وبخاصة نظرية النظم. هذه الأهمية لا تظهر إلا من خلال الوقوف على الأثر الذي أحدثته في الدراسات اللسانية الحديثة. حيث أن كل النظريات اللسانية في الدرس الحديث تلتقي مع هذه النظرية في كثير من المفاهيم والحدود مما يدل على امتداد جذور هذه النظريات اليها ونموها في إطارها وأي محاولة للوقوف على أرض نظرية النظم في الدرس اللساني الحديث. لا تمر إلا عبر محاولة أكيدة لفهم كليهما –نظرية النظم والنظريات الحديثة– مع العمل على التقاط نقاط الالتقاء بينهما ومنه فإن هذا الفصل يسعى إلى بيان ذلك من خلال ثلاثة مفاهيم هي: مفهوم التداولية، ومفهوم نحو النص ومفهوم السياق. للكشف عن أبعاد الدرس اللغوي الحديث في الدرس اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني من خلال نظريته في النظم.

I- نظرية النظم والمدرسة التداولية:

01/ مفهوم التداولية

تعددت مفاهيمها تعدد صلاتها بمختلف العلوم، وذلك حسب توظيفها، فغالب الدراسات تشير إلى أن "البراغماتية" توجه معرفي يعنى بخصائص استعمال اللغة والدوافع النفسية للمتكلمين، وردود أفعال المستقبلين والنماذج الاجتماعية للخطاب وموضوعه، وذلك لمراعاة الخصائص التركيبية والدلالية.[1]

يعرفها **آن ماري ديبر وفرنسواز ريكاناتي بقولهما: التداولية هي:** دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهد في ذلك على مقدرتها الخطابية اذن فهي تهتم بالمعنى كالدلالية، وبعض الأشكال اللسانية التي لا يتحدد معناها إلاّ من خلال استعمالها.[2]

وعرفها **فرانسيس جاك** بقوله: « تتطرق التداولية إلى اللغة الخطابية والتواصلية والاجتماعية معا».[3]

أما في الدرس اللغوي العربي فيعرفها **صلاح فضل** بأنها « الفرع العلمي المتكون من مجموعة العلوم اللغوية التي تختص بتحليل عمليات الكلام بصفة خاصة، ووظائف الأقوال اللغوية وخصائصها خلال اجراءات التواصل بشكل عام».[4]

فالعلم الذي يدرس العلاقة بين مستخدمي اللغة هو اللسانيات التداولية، وهو تخصص لساني يهتم بالأدلة اللغوية (المرسل، المرسل إليه).

وعلاقة التأثر والتأثير بينهما في ضوء ما ينتجانه من تحاور متصل، مما يعني كونها علما تلفيقيا أو موسوعيا يجمع بين اختصاصات متعددة، فليست التداولية بهذه المفاهيم

---

(1)دلاش الجيلالي، **مدخل الى اللسانيات التداولية**، ترجمة محمد يحياتي، ديوان المطبوعات، الجزائر، دط،1992، ص54.

(2) Pragmatique de la naissance Recanati, François faire, P185 et cdire quand.

(3)محمود أحمد نخلة، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، دار المعرفة الاسكندرية، مصر، دط، 2002، ص 42.

(4)صلاح فضل، **بلاغة الخطاب وعلم النص**، المجلس الوطني للثقافة، الفنون والآداب، الكويت، دط، ص100.

المتعددة علما لسانيا صرفا يقف عند البنية الظاهرة للغة، بل هي على ما يؤكده "جاك موشلار" «علم جديد للتواصل، يسمح بوصف وتحليل وبناء استراتيجيات التخاطب اليومي والمتخصص بين المتكلمين في ظروف مختلفة».[1]

ومن هنا فإن أشمل تعريف للتداولية هو دراسة اللغة في سياقها، أي في الاستعمال أو في التواصل، لأنه يشير إلى أن المعنى ليس شيئا متأصلا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع في سياق محدد، وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما.[2]

تقود جذور التداولية في اللسانيات الحديثة إلى الفيلسوف الأمريكي موريس في عام 1938 غير أنها لم تصبح مجالا يعتد به في الدرس اللغوي إلا في السابع من القرن العشرين.[3] ويعود الفضل في ظهور التداولية كمنهج ونظرية إلى الفيلسوف الإنجليزي "أوستين" إثر صدور كتابه الموسوم بـ "كيف نضع الأشياء بالكلمات" حيث تتحدد عنده التداولية على أنها« جزء من دراسة علم أعم، هي دراسة التعامل اللغوي من صف هو جزء من التعامل الاجتماعي».[4] ومما يجدر ذكره أن التداولية بمفهومها الذي تدور فيه هذه النظرية اللسانية لم يكن غريبا عن الدرس اللغوي في العربية.

02/ التداولية عند عبد القاهر الجرجاني:

إنَّ المتطلع على مؤلفات الجرجاني يجده قد تناول الدرس اللغوي من منظور مختلف عن سابقيه، من حيث رعايته للمعنى في ضوء الوظيفة التي تؤديها اللغة، ومن ثم اهتم بعلاقة اللفظ بالمعنى وبمقصدية المتكلم مع ربط ذلك المتلقي، في ضوء أمن اللبس، ولم يكتفي عبد القاهر الجرجاني رعايته للجانب الاجتماعي للغة، بما يتضمنه الكلام المنطوق من سياق لغوي أو مقامي، حيث يلعب ذلك دورا كبيرا في توضيح المعنى وأغراض المتكلم

(1)فان ديك، **النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي**، ترجمة عبد القادر قنيني، دار افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، دط، ص13.

(2)المرجع نفسه، ص 14.

(3)محمود أحمد نخلة، **آفاق جديدة في لبحث اللغوي المعاصر**،ص13.

(4)فرانسوازأرمينكو، **المقاربة التداولية**، ترجمة سعيد علوش ، مركز الاتحاد القومي، دط، دت، ص96.

حيث يقول: « إن الناس إنما يكلم بعضهم بعضا، ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده».[1]

وتكاد مؤلفات الجرجاني لا تخلو على إشارة تدل على مبدأ من مبادئ التداولية ولاسيما كتابه دلائل الاعجاز، كإشارة تعود إلى مراعاة قصد المتكلم أو غرضه من الخطاب، أو مراعاة حال ضمن ما أطلقوا عليه الإفادة، وهي الفائدة التي يتحصل عليها السامع والمتلقي من رسالة المتكلم أو السياقات التي ينتج ضمنها الكلام، ومدى نجاح عملية التواصل اللغوي بين طرفي اللغة والتمييز بين الأساليب والأغراض وكذا في بابي المسند والمسند إليه ومن هنا سنكشف أسبقية الجرجاني في دراسته للتداولية.

3-إهتمام الجرجاني بمبدأ القصدية:

يراد بها في تصور نحاتنا القدامى الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه، وعليه تكون " مراعاة الغرض من الكلام" قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة، وعليه فإن مصطلح القصدية يهتم بالقصد، إذ أنه الحافز الرئيسي في عملية الكلام، ومن ثم سيشكل الملفوظ تبعا له "فمقصد المنتج هو متابعة هدف ما من خلال النص..." وبالمعنى الأكثر مباشرة بعد إنتاج النص هدفا فرعيا في السبيل المؤدي إلى الهدف، وهو القصد.[2]

فالقصد إذن هو الهدف الأساسي الذي يقوم عليه الكلام، فالقصدية عند التداوليين مفهوم واسع مستمد من الفلسفة التحليلية، فهي تمثل "جميع الأشكال المختلفة التي يمكن أن يتوجه بها العقل أو يتعلق نحو الاشياء أو الحالات الفعلية في العالم.[3]

(1)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الاعجاز**، ص 357.

(2)محمود فهمي حجازي، **مدخل إلى علم لغة النص**، دار الثقافة، القاهرة، دط، 1978

(3)مسعود صحراوي ، **التداولية عند علماء العرب**، دار الطبيعة، بيروت ط1، 2005، ص44.

وقد طور التداوليون هذا المفهوم ليصبح شبكة من المفاهيم المترابطة منها مبدأ التعاقد مبدأ القضاء المزدوج، ومبدأ الاستراتيجية، وتنظيم الخطاب. (1)

وتنقسم القصدية إلى:

أ- **قصدية عقلية:** تمثل توجه العقل نحو العالم.

ب- **قصدية لغوية:** تمثل نية الانسان التي قصدها من الملفوظ والقصدية اللغوية جزء من القصدية العقلية فهي الصورة المعلنة للقصدية العقلية.(2)

وقد اهتم علماؤنا الأوائل بالقصد اللغوي في الكلام، واعتمدوا على مبدأ "مراعاة غرض المتكلم من كلامه" بوصفه قرينة تداولية في الدراسة اللغوية، وقد كان الجرجاني يعتمد هذا المبدأ ويوظفه ويدافع عنه في فهم الجمل والتراكيب اللغوية، ولاسيما آيات القرآن الكريم وقد وجدناه يوظفه أحيانا، في بيان خطأ الذي يخطئون في فهم الخطاب بسبب إهمال "الغرض"، إذ أن المقصدية أو الغرض له دور بارز في فهم الرسالة أو توجيهها التوجه الصحيح، يقول عبد القاهر «لا يخفى على من له أدنى تمييز أن الأغراض التي تكون للناس في ذلك لا تعرف من الألفاظ ولكن تكون المعاني الحاصلة من مجموع الكلام أدلة على الأغراض والمقاصد، ولو كان الذي يكون غرض المتكلم يعلم من اللفظ، ما كان لقولهم " ضرب كذا مثلا لكذا"، معنى فما اللفظ" يضرب مثلا" ولكن المعنى، فإذا قلنا في قول: النبي صلى الله عليه وسلم" اياكم وخضراء الدمن" إنه ضرب عليه السلام "خضراء الدمن" مثلا للمرأة الحسناء في منبت السوء، لم يكن المعنى أنه صلى الله عليه وسلم ضرب لفظ "خضراء الدمن" مثلا لها، هذا ما لا يضنه من به مس، فضلا عن العاقل".(3)

(1)جون يسلر، **كيف يعمل العقل، القصدية**، ترجمة سعيد الغانمي، مجلة العلوم الانسانية، كلية الآداب، البحرين، 2006، ص 371.

(2)جون يسلر، **كيف يعمل العقل، القصدية**، ص 376.

(3)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الاعجاز**، ص 280.

يورد الجرجاني أن الوظيفة الأساسية للغة هي إقامة التواصل بين متكلميها، بل جعل هذه الحقيقة من الأمور البديهية التي لا يختلف فيها اثنان يقول « الدلالة على الشيء هي لا محالة إعلامك السامع إياه، وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلول عليه، وإذ كان كذلك، وكان مما يعلم، ببدائه المعقول أن الناس إنما يكلم بعضهم بعض، ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده ، فينبغي أن ينظر إلى مقصود المخبر من خبره».[1]

فالوظيفة اللغوية المقصودة تشمل المعنى المراد تبليغه، وكل ما له تعلق به، يقول « إن الالفاظ إن كانت أوعية للمعاني، فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب المعنى أن يكون أول في النفس، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أول في النطق، فأما أن تتصور في الالفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب، وأن يكون الفكر في النظم الذي يتواصفه البلغاء، فكرا في نظم الألفاظ أو أن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على نسقها فباطل من الظن».[2]

من هنا يتضح أن موافقة قصد المتكلم ووصوله إلى السامع أساس قبول الملفوظ ويمكن القول أن اللغة عند الجرجاني ليست منظومة من القواعد المجردة من المعنى والدلالة المقترنين بما في نفس المتكلم، وإنما اللغة عنده لفظ معني يؤديه متكلم معين « في سياق ومقام معينين» وموجه إلى « مخاطب معين» لآداء « غرض تواصلي معين »

04- الاهتمام بالسامع وتحقيق الإفادة:

إن عملية الكلام تتبني أساسا على متكلم وقصده ومراعاته للسياق وحال السامع، فنجاحها متوقف على فهم المخاطب مقصود المتكلم، ومن ثم فالمخاطب حاضر في عملية الكلام من جانبين.

أ- **الجانب الأول:** مراعاة السامع له عند التعبير عن قصده وهذا ينبني على إدارك المتكلم للمفاهيم المشتركة بينه وبين المخاطب.

(1)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص ص 346،347.

(2)المصدر نفسه، ص44.

ب- الجانب الثاني: فهم المخاطب لمقصود المتكلم، وتحقيق الفائدة وتفاعله مع الملفوظ تأثرا به أو انجازا لمدلوله في الواقع، وهو ما يعبر عن فهمه لمقصود المتكلم، فالمخاطب شريك للمتكلم في نجاح التواصل، حيث « أن دلالة الملفوظ تستلزم بالضرورة معرفة المتقبل بمقصد الباث التواصلي».[1]

فالمخاطب يقوم بعمليات ذهنية متعددة لقراءة مقصود المتكلم، ولذلك أشار "سيرل" إلى « كفاءة السامع العامة في العقلانية والاستدلال»[2] وذلك أن السامع يمثل الطرف الثاني الذي لأجله أنتج الكلام وهو القطب الذي يتحكم في نظم الكلام بالنظر إلى حالة هذا السامع يخاطبه المتكلم بألفاظ متعارف عليها بينهما ويؤكد ذلك " مهدي المخزومي" بقوله « والجملة خاضعة لمناسبات القول وللعلاقة بين المتكلم والمخاطب ولا يتم التفاهم في أي لغة إلا إذا روعيت تلك المناسبات وأخذت العلاقة بين أصحابها بنظر الاعتبار، ولكن يكون الكلام مفيدا ولا الخبر مؤديا غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظا، ليقع في نفس المخاطب موقع الاكتفاء والقبول».[3]

وقد اهتم التداوليون بمراعاة السامع وذلك لأنه حجز الزاوية في عملية التواصل إذ لولا وجود سامع أو مجموعة من السامعين لما كان ثمة حاجة لمتكلم وقد اهتم النحاة من سيبويه إلى وقتنا هذا بمراعاة المخاطب أو المستمع وحاله ومدى ثقافته لتلقي النص، وذلك بغية تحقيق الفائدة وقد اهتم عبد القاهر بهذا المبدأ التداولي حيث نلحظ عنده إشارات واضحة وفي كل موضع من المواضع ففي سياق حديثه عن الدلالة لم ينس التنويه بمراعاة ظروف المتلقي وحالته والفائدة كحديثه عن الفروق بين النكرة والمعرفة والتقديم والتأخير وغيرها من الظواهر التركيبية.

(1)صابر الحباشة، **التداولية والحجاج**، فحات للدراسات والنشر، سوريا، ط1، 2008، ص 83.

(2)فيليب بلانشيه، **التداولية من أوستين إلى غوفمان**، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2007

(3)مهدي المخزومي، **في النحو العربي، نقد وتوجيه**، المكتبة المصرية صيدا، بيروت، ط1، 1964، ص 255.

حين حديثه عن الفروق الدلالية بين الجمل الثلاث في "إنطلاق زيد" حيث يقول: " ومن فروق الإثبات" أنك تقول :" زيد منطلق" و" زيد المنطلق" و" المنطلق زيد" فيكون لك في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص وفائدة لا تكون في الباقي.[1] ثم يبين الجرجاني الفروق في دلالات هذه الجمل التي يعتمدها المتكلم بحسب حالة سامعه بقوله: « وتمام التحقيق إن هذا كلام يكون معك اذ كنت قد بلغت أنه كان من إنسان انطلاق من موضوع كذا في وقت كذا لغرض كذا، فجوزت أن يكون ذلك كان من زيد فإذا قيل لك:" زيد المنطلق" صار الذي كان معلوما على جهة الجواز، معلوما على جهة الوجوب، ثم أنهم إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى فضلا بين الجزأين فقالوا " زيد هو المنطلق."[2]

وقد ربط الجرجاني بين النظم والمتكلم والمتلقي فوضع للنص شروطا وللمتكلم أيضا، ولم يفته أن يشترط في السامع أن يكون عالما بلغة النص الذي يتلقاه أو يتصدى له، يقول: « واعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعا من السامع ولا يجد لديه قبولا حتى كون من أهل الذوق والمعرفة وحتى يكون ممن تحدثه نفسه بأن لما يومئ إليه من الحسن واللطف أصلا وحتى يختلف الحال عليه عند تأمل الكلام، فيجد الأريحية تارة ويعرى منها أخرى وحتى إذا أعجبته عجب، وإذا نبهته المزية انتبه.[3]

فأما من كان الحالان والوجهان عنده أبدا على سواء وكان لا يتفقد من أمر النظم إلاّ الصحة المطلقة والا اعرابا ظاهرا فما أقل ما يجدي الكلام معه فليكن من هذه صفته عندك بمنزلة من عدم الاحساس بوزن الشعر والذي يقيمه به والطبع الذي يميز صحيحه من مكسوره ومزاحفه من سالمه وما خرج من البحر مما لم يخرج منه في انك لا تتصدى له ولا تتكلف تعريفه لعلمك أنه قد عدم الأداة التي معها يعرف والحاسة التي بها يجد فليكن قدحك في زند وار والحك في عود أنت تطمع منه في نار.[4] فالجرجاني هنا يشير إلى أهمية دور السامع أو المتلقي في فهم الرسالة التي يوجهها له المتكلم أو المرسل ومن ثم يتطلب من المرسل

(1)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص120.
(2)المصدر نفسه، ص 120.
(3)المصدر نفسه، ص 125.
(4)المصدر نفسه، ص ص 190-191.

مراعاة السامع وثقافته ومدى تقبله للنص المرسل ولا شك أن فهم المخاطب لكلام المرسل ورسالته في ضوء أمن اللبس أدى إلى الترخيص في البنية والتركيب فأجاز النجاة الحذف في الجملة والاتساع والاختصار والتقديم والتأخير وغيرها مما جاء ذكره عند عبد القاهر من ظواهر لغوية. وهكذا يقوم مبدأ حال المخاطب بدور بارز في وظيفة التواصل، لأن الرسالة رهينة فهم المتلقي ومدى استيعابه لها.

حيث يقول الجرجاني:" ومحال أن تكمله بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف".[1]

5- **مراعاة السياق:** إن السياق هو اللغة واللغة هي السياق فالسياق هو العمود الفقري في الدرس اللغوي وقد اعتبر السياق من أول المبادئ لدى المدارس اللسانية التي وصلت لدرجة النضج الفكري بداية من "سيبويه" و"الجرجاني" والمحدثين كفيرث وديبوجراند والتداوليين وذلك أن السياق يمثل همزة وصل بين النص والمرسل والمتلقي وقد أولى التداوليون السياق بصفة خاصة أهمية كبيرة باعتبار التداولية اتجاها في الدراسات اللسانية يعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب ويتبع هذا التفاعل دراسة في كل المعطيات اللغوية والخطابية المتعلقة بالتلفظ وبخاصة المضامين والمدلولات التي يولدها الاستعمال في السياق.[2]

ونظرا لما عرفه السابقون من لغوييننا العرب عن أثر السياق في كشف المعنى وتحديد دلالته حيث تشمل معتقدات المتكلم ومقاصده وشخصيته وتكوينه الثقافي ومن يشارك في الحدث اللغوي والوقائع الخارجية مثل الظروف المكانية والزمانية والظواهر الإجتماعية المرتبطة باللغة يقول: **ابن القيم الجوزية** "السياق" يرشد الى، تبيين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة وهذا من أهم القرائن الدالة على مراد المتكلم"، فمن أهمله غلط في نظره وغلط في مناظرته فانظر إلى قوله تعالى: « ذق إنك أنت العزيز الكريم»* كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير.[3]

---

(1)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الاعجاز**، ص 262

(2)إبراهيم مصطفى، **احياء النحو**، ص 19.

* سورة الدخان، الآية 49.

(3)ابن القيم الجوزية، **بدائع الفوائد المطبقة المسيرية**، القاهرة، دط، دت ، ص ص 9-10.

ولأهمية السياق في التحليل اللغوي عند التداوليين عد عندهم" النص الآخر" أو النص المصاحب للنص الظاهر وهو بمثابة الجسد الذي يربط التمثيل اللغوي ببنيته الخارجية باعتباره مفتاح مغلق النص وكاشف أسراره وقد فرق ديبوجراند بين مصطلحي context الذي يتضمن الدلالات الخارجية وإنتاج النصوص واستقبالها من text ويتضمن مكونات قواعدية نحوية ودلالات داخلية وصرف وأصوات.[1]

وقد أطلق **فان ديك** على السياق "بأنه عبارة عن اتجاه مجرى الأحداث"[2] وعلى هذا فالسياق يعد الفيصل في تحديد دلالة الألفاظ في سياقها الواردة فيه فهو يؤدي إلى أمرين:

أولها: تحديد المعنى الدقيق للفظة، واستبعاد المعاني المحتملة التي لا تناسب المقام وقد استعمل التداوليون مصطلح التمام السياقي completes\contextual بكونه محددا رئيسيا لعملية التأويل وتجدر الاشارة إلى أن التداولية تعنى بالسياق المقامي[3] أكثر من صاحبها إذ أن السياق المقامي يتجه نحو الظروف الخارجية المحيطة بالكلم سواء من حيث الموضوع أو المناسبة أو المشاركون في الحديث والسياق يعتبر في النظرية التداولية المرتكز الأساس الذي تقوم عليه في التحليل اللغوي.[4]

كما يؤكد ذلك جبار سويس حنيحن بقوله:« والتداولية بوصفها سياقا تواصلها تقوم اساسا على تفسير النص بوصفه سلسلة من أفعال كلامية، فالوعود والتهديدات والتأكيدات والأسئلة والطلبات والأوامر.... الخ، هي أمثلة عن الأفعال الكلامية تقوم بفعل كلامي حيث تنطق بجملة أو عدة جمل في سياق ملائم».[5]

---

(1)علي محمود حجي الصراف، **الأفعال الانجازية في العربية المعاصرة، دراسة دلالية ومعجم سياقي:** مكتبة الآداب، دط، 1431، 2010 ،ص 129

(2)فان ديك، **النص والسياق استقصا البحث في الخطاب الدلالي والتداولي**، ص 258.

(3)نايف خرمان، **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، عالم المعرفة، الكويت، ط2، 1979،ص 5.

(4)محمود فهمي حجازي، **مدخل إلى علم اللغة والنص**، ص 219.

(5)جبار السويس وحنيني الذهبي، **الإتساق في العربية**، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية التراف، بهاء فليح، 1426، 2005، ص 29.

ومهما يكن من أمر فإن جهود علماء العربية كان منصبا في اعتمادهم على السياق لتوضيح دلالة الكلام مركزا على قصد المتكلم والظروف والمناسبات التي احتوت الموقف الذي جرى فيه الكلام وقد كان للسياق النصيب الأكبر عند عبد القاهر الجرجاني.

وقد أشار **تمام حسان** إلى أن أذكى محاولة في التاريخ لتفسير العلاقات السياقية في التراث العربي هي ما ذهب اليه عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم وقد بدا واضحا اهتمامه بسياق المقام فقد جعل المقام استعماله مراعيا مقتضى حاله[1] وقد وجه بعض دراسته أي ربط الكلام بمقام استعماله حسب مقتضى المقام الذي وردت فيه، حيث رصد المقام أو ما يسمى سياق الحال في تصديه لتفسير النصوص وأن أغلب تطبيقاته في مجال الدلالة السياقية يقوم على تحليل اللغة في ضوء رصد علاقاتها بالسمات والتغيرات في العالم الخارجي[2] وهكذا نرى الجرجاني قد سبق اللسانيين المحدثين في تطبيق هذا المبدأ من مبادئ التداولية من حيث رعايته السياق بكافة صوره مقالية أو مقامية وما يدخل في نطاقها.

6- الأفعال الكلامية:

الأفعال الكلامية من أهم القضايا التي تهتم بها التداولية، وقد بين فيها "أوستن" أن فكرة معنى القول لا تكون إلا في حالة تمثيلية للعالم بمعزل عن تلفظه.[3]

أي أنه يؤكد أن لكل ملفوظ بعدا معينا.

والاهتمام بالمتكلم أثناء اصدار الحدث الكلامي وتوخي حالة السامع وهيئته والاهتمام بمدى إدراك السامع لما يبلغه له المتكلم وما يرمي اليه من اعتراض ومقاصد بينهما من خلال القرائن اللفظية مع مراعاة ظروف انجازه وقد حلل **أوستين** الفعل اللغوي على أنه يحتوي على ثلاثة أفعال يقع حدوثها في وقت واحد:

(1)عواطف كنوش مصطفى، **الدلالة السياقية عند اللغويين**، دار السياب، ط1، 2007، ص 168.

(2)عواطف كنوش مصطفى، **الدلالة السياقية عند اللغويين**، دار السياب، ط1، 2007، ص 168.

(3)حمو الحاج ذهبية، **لسانيات التلفظ وتداوليات الخطاب**، دار الأمل الجزائر، ط 2005، ص 125.

أ/ فعل القول (الفعل اللغوي أو اللفظي): الذي بواسطته يتفوه المرء بشيء ما ويتفرع إلى ثلاثة أفعال فرعية:[1]

01- الصوتي: ويتمثل في التلفظ أو في إنتاج أصوات أو فروع.

02- التبليغي: ويتمثل في كون هذه الأصوات والفروع تتوفر على صورة معينة(كلمة) فضلا عن انتمائها إلى لغة محددة لقواعد هذه اللغة النحوية.

03- الخطابي: الذي يجعل هذه الكلمات أو العبارات ذات دلالة معينة وفي ضوء تسميات **اوستين وسيرل** سنجد الكثير من النصوص في دلائل الاعجاز تحمل ملامح بارزة في هذا التقسيم، ففي "فعل القول" في تقسيمه الوارد صوتي وتبليغي وخطابي، نجد الجرجاني قد فرق بين نظم الحروف "أي تنظيم أصوات الكلمة الواحدة".

وبين نظم الكلام، أي بناء الجمل التراكيب من المفردات، يقول عن نظم المفردات من أصواتها المؤلفة لها:« وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى من معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما في العقل، اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه ، فلو أن واضع اللغة كان قد قال "ربض" مكان "ضرب" لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد».[2] وهذه تمثل الشق الأول من النظم، أما الشق الثاني فهو قضية نظم الكلام.[3]

حيث يقول عبد القاهر « وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتب المعاني في النص».[4]

إذن فهو نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو "النظم" الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق.

---

(1)نسيمة نابي، **مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة مولودي معمر، اشراف صالح بلعيد، 2010، 2011،ص 80.

(2)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 42.

(3) المصدر نفسه، ص 44.

(4)المصدر نفسه، ص 43.

ولذلك كان عندهم نظيرا للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير وما أشبه ذلك.[1]

أما الشق الثالث فهو اعتبار الأجزاء مع بعضها.[2]

فيقول « مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض، حتى يكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضي كونه هناك حتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح».[3]

وهذه الأنواع الثلاثة التي ذكرها عبد القاهر تلتقي مع تقسيم "أوستين" المتضمن في " فعل القول" ويزيد عبد القاهر على ما قاله " أوستين" من أن النسق الأول والثاني خادمان للمعنى، حيث أنهما يكونان الفعل الدلالي.

ب/ الفعل الانشائي:ويتمثل في انجاز عمل ما بإنتاج الفعل الانشائي ويتعلق الأمر هنا بتحقيق قصد المتكلم وهذا الفعل يتضمن الدلالة القارة فيه، ويكون السياق والتداولية والقرائن المصاحبة دليلا على معناه، وهو ما يطلق عليه الجرجاني معنى المعنى، فهو مفهوم باطن أو مفهوم نفسي ويقول:« وأن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق».[4]

ومن خلال ما أورده الجرجاني من كلامه عن معنى المعنى أو المعنى النفسي لنحاول قراءة ما قاله "أوستين" في مفهومه للمعنى الثاني من خلال نظرية أفعال الكلام، حيث يقول:« حينما تتنازع في فائدة أية عبارة متلفظ بها كيفما كان نوعها وعلى ذلك يجب ألا أكون مثلا "مازحا، هازلا" أو في حالة كتابة قصيدة ولكن أحيانا قد ينتابنا شعور بأن جدية العبارة إنما

(1)رشيد العبيدي، **الألبسة بين عبد القاهر والمحدثين**، مجلة المورد مجلد 18، ص 08.
(2)المرجع نفسه، ص 08.
(3)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الاعجاز**، ص 42.
(4)المصدر نفسه، ص 45.

جاءت من كونها قد تلفظ بها فقط لاعتبارات خارجية ولقرائن الأحوال وأمارة ظاهرة تعرب كلها عن قصد باطني.[1]

وقال أيضا:« أن التلفظ بكلمات معينة أكثر مما يمكن أن يكون أداء لأمر باطني نفسي مغاير وهو الكلام النفسي المغاير لما تدل عليه في الخارج الألفاظ الموسوعة الدالة، ويكاد يكون من الصعب البرهنة على ذلك إلا أنه يجب أن أدعي أن هذا أمر واقعي يشهد له العيان».[2]

وكلام "أوستين" يؤكد ما جاء به " الجرجاني" من القول بالمعنى الباطن أو معنى المعنى.

ج/ الفعل التأثيري: الذي بواسطته يحدث وجوبا رد فعل وتأثيرا لدى المخاطب بعد ذلك قام بتجميعها (الأفكار اللغوية) من خمس فصائل تحتوي على: أفعال لغوية دالة على الحكم والممارسة، الوعد، السيرة، والغموض وبين أن هذه الأفعال هي التي تضبط مكان أقوالنا داخل الحديث أو الحوار واما عن تصور سيرل.

فقد حاول تعديل وتطوير نظرية الأفعال اللغوية وذلك بعد اطلاعه على دروس أستاذه "أوستين" فقسمها إلى قسمين.

* **فعل كلام مباشر:** واعتمد فيه على مبدأ اللغة العادية تلخصه العبارة المركزة التالية: القول هو العمل.[3]

والقول في عمله شكل من السلوك الاجتماعي الذي تضبطه قواعد، مما يعني انجاز أربعة أفعال في الوقت نفسه:

– فعل القول: ويتمثل في التلفظ في كلمات وجمل.

---

(1)جون أوستن، **نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام**، ترجمة عبد القادر قنيني، افريقيا الشرق، ط2، 2008، ص 20.

(2)الجيلالي دلاش، **مدخل إلى اللسانيات التداولية**، ص 24.

(3)المرجع نفسه، ص 24.

– فعل الاسناد: يسمح بربط الصلة بين المتكلم والسامع.

– فعل الإنشاء: يبين القصد المعبر عنه في القول.

– فعل التأثير: ويمثل التأويل الذي يعطي للقول باعتماد العناصر المقامية.2

* **فعل كلام غير مباشر**: الذي خصصه للتخييل والاستعارة وركز فيه سيرل على البحث عن ميزة الصيغ الحقيقية وأشكال الأقوال المجازية، وتساؤل عن الدواعي التي تجعلنا نستخدم عبارات مجازية واستعارة وتوصل إلى أنه يمكن أن تتوفر الأفعال غير المباشرة على سبيل المثال على الوظائف التالية: تحاشي المحضورات، التحليل على حواجز غير مرغوب فيها، تفادي مطلب غير مبرر لمنزلة أو حقل ما وخلق إمكانات واسعة للذات والطرف الثاني للتمكن من الاهتداء إلى مخرج.[1]

بمعنى أنه يمكننا استبدال كلمة أو عبارة بأخرى للتعبير عن معنى لا نرغب التلفظ به، من باب التلطف في المعنى أو العبارة.

لقد أدرك عبد القاهر مفهوم الأفعال المباشرة وغير المباشرة التي صنفت ضمن " نظرية الأفعال" برغم أنه لم يسمها بهذه الأسماء ولكنه قسمها إلى قسمين، يقول في الدلائل: « الكلام على ضربين ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده وذلك إذا قصدت أن تعبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة، فقلت: «خرج زيد وبالانطلاق عن عمرو فقلت: "عمرو منطلق" وعلى هذا القياس ضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة».[2]

حيث يكون هذا الكلام مباشرا، لا يحتاج لفكر وروية في الوصول إلى الغرض منه قال:« وأعلم أنه إذا كان بينا في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يشكل وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه وأنه الصواب، إلى فكر وروية فلا مزية، وإنما تكون المزية ويجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجه آخر، ثم

(1) الجيلالي دلاش، **مدخل إلى اللسانيات التداولية**، ص 31.

(2)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الاعجاز**، ص 173.

رأيت النفس تنبؤ عن ذلك الوجه الآخر ورأيت الذي جاء عليه حسنا وقبولا تعدمهما إذا أنت تركته إلى الثاني»[1] وهكذا يتفق الجرجاني ورواد التداولية على أن الأفعال المباشرة لا تحتاج إلى تبيين حيث يستطيع المتلقي الوصول إلى مراد المتكلم بإدراكه القوة الإنجازية ومراد المتكلم " يفترض في الفعل المجازي المباشر أن لا تكون به حاجة إلى تبيين لأي معنى زائد، فهو يقدم منطوقا محدودا واضحا لا يحمل التأويل ولا يقصده وهذه الخاصة تتبع من المباشرة التي سمي الفعل في ضوئها بالإنجازي المباشر".[2] وهي تتمثل في: التأكيد والقسم والتعجب والاستغاثة والاستفهام لأغراضه الدلالية.

أما الأفعال غير المباشرة فهي الأفعال التي معناها الدلالي جاء مخالفا الأصل، كما قرر الجرجاني في نظرية النظم أن ما خالف الأصل يستلزم غير الظاهر كما عرض للأفعال غير المباشرة على مستوى معنى الخطاب وذلك عند التعبير بالمفهوم عن القصد.[3]

وهكذا يمكن القول إن التداولية وأسسها ومبادئها ليست جديدة على الدرس النحوي عند العرب ولاسيما عبد القاهر الجرجاني، فقد بدا واضحا أن اللسانيات الحديثة متأثرة بالدرس اللغوي العربي. ومن هنا نستنتج أن مفهوما النظم والسياق يتقاربان عند الجرجاني فالنظم هو تأليف الكلم في سياق محدد يقتضيه علم النحو حيث أن الجرجاني ينفي في عملية إنشاء الكلام أن يكون تحديد اللفظ منفصلا عن تحديد موقعه وينفي أيضا أن يكون ترتيب الكلام منفصلا عن الترتيب الذي قامت عليه معانيه بل ان عملية إنشاء الكلام نفسه تتم بفعل إنشاء ترتب المعاني نفسها بحيث لا يحتاج ذلك الكلام إلى قصد أو فكر منفصلا عن القصد الذي يحتاجه إنشاء المعاني ومن هنا نجد أن الجرجاني لا يفصل نسق الألفاظ عن نسق المعاني ولا يفصل أيضا القصد الذي يكون سببا في إنشائهما ونجد أن فيرث ركز على دور السياق في تحديد المعنى فالكلمة يتحدد معناها من خلال السياق الذي ترد فيه حيث أن للكلمة عدة استعمالات سياقية وكل سياق يظهر أو يحدد أحد المعاني أو وجها منها.

(1)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 187.

(2)علي محمود حجي الصراف ،**الافعال الانجازية**، ص 98.

(3)المصدر نفسه، ص 137.

II-النظم والنظرية السياقية:

يقول سمير إستيتية:« إن اللغة العربية نزلت من السماء لغاية وغرض مقصود وهو الاستعداد لاستقبال القرآن الكريم»[1] لقد التفت القدماء إلى السياق اللغوي وغير اللغوي، وذلك لأهميتها في الوصول إلى المعنى المراد من التركيب، ولا يتوقف ذلك على العناصر اللغوية فقط بل يعتمد أيضا على المقام المحيط بالجملة وحال المتكلم والمخاطب، وطبيعة الموضوع ... إلخ.

فقد سبق القدماء المستشرقين ومنهم عبد القاهر الجرجاني الذي أبدع نظرية النظم وأوضح أن السياق هو ترتيب الألفاظ في الجملة وتأليفها بحيث تأتلف مع ترتيب هذه الألفاظ ومعانيها في النفس والذهن والعقل، وقد تناثرت أقواله في كتابيه (دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة) فعبر عن توافق اللفظ مع المعنى وعبر عن مدى الارتباط بين الكلمات بعضها ببعض ومناسبتها للسياق والمقام الذي تذكر فيه بقوله: « النظم هو توخي معاني النحو في معاني الكلم...».[2]

وجاء من المستشرقين من يؤيد نظرية النظم أو عند الجرجاني مثل (فيرث وأتباعه) وذلك من خلال محاولة تأطيره وجعله أكثر منهجية، وذلك من خلال قوله أي فيرث: " إن دراسة اللغة بشكل عام وكذلك دراسة عناصرها من كلمات وأصوات وجمل هي دراسة دلالية لمعاني هذه العناصر"[3]

وذهب أيضا إلى اعتبار مهمة البحث اللغوي منحصرة في تقصي المعاني دون سواها.

---

(1)سمير شريف استيتية، **اللسانيات (المجال، الوظيفة، المنهج)**، دار الكتب العملية، ط1، 2005م، ص15.

(2)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الايجاز**، تح رضوان الداية وفايز الداية، ط ، 1986، دمشق، مكتبة سعد الدين، ص20.

(3) بالمر: **علم الدلالة، إطار جديد**، ترجمة: صبري إبراهيم السيد، د.ط، 1992، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص75.

أ/السياق لغة:

السياق لغة من الجذر اللغوي (س وق) والكلمة مصدر لـ (ساق يسوق سوقا وسياقا) فالمعنى اللغوي يشير إلى دلالة الحدث وهو التتابع.[1]

ب/ النظم لغة: نظم، التأليف نظمه ينظمه نظما ونظاما ونظمه فانتظم ونظمت اللؤلؤ أي جمعت في السلك والتنظيم مثله ومنه، ونظم الأمر على المثل وكل شيء قرنته بآخر أو ضممت بعضه إلى بعض فقد نظمته.[2]

فالناظر في مفهومي النظم والسياق يجد أن هناك تقارب بينهما في المعنى.

ج/ السياق اصطلاحا:

هو التركيب الذي ترد فيه الكلمة ويسهم في تحديد المعنى المتصور لها، فالسياق يطلق على التركيب اللغوي الذي يتجاوز في مكوناته الجملة.[3]

فالسياق يشكل المكان الطبيعي لبيان المعاني الوظيفية لمكوناته إذا تتحدد الوظائف اللغوية (الصوتية والصرفية، والنحوية والإيقاعية) لكل مكون لغوي داخله.

(1)سمير شريف استيتية: **اللسانيات المجال، الوظيفة، المنهج**، ص86.

(2)صالح بلعيد: **التراكيب النحوية ودلالاتها عند عبد القاهر الجرجاني**، ص98.

(3) سمير شريف استيتية: **اللسانيات المجال، الوظيفة، المنهج**، ص88.

د/ نظرية السياق عند فريث:

عرفت مدرسة لندن بما سمي بالمنهج السياقي وكان زعيم هذا الاتجاه –فيرث– الذي وضع تأكيد كبيرا على الوظيفة الاجتماعية للغة فتعد "نظرية السياق" هي الحجر الأساس في " المدرسة اللغوية الاجتماعية" التي أسسها –فيرث– في بريطانيا والتي وسع فيها نظريته اللغوية بمعالجة جميع الظروف اللغوية لتحديد المعنى ومن ثم حاول إثبات صدق المقولة بأن "المعنى وظيفة السياق ".[1]

فلقد قدم –فيرث– السياق على أنه إطار منهجي يمكن تطبيقه على الأحداث اللغوية ولعل الذي قاد –فيرث– إلى تبني فكرة السياق ومحاولة تأطيره، أو جعله أكثر منهجية وأكثر تجريدية، مثل ماهي عليه المسائل اللغوية الأخرى، أنه كان ينظر إلى "أن دراسة اللغة بشكل عام وكذلك دراسة عناصرها من كلمات وأصوات وجعلها دراسة دلالية لمعاني هذه العناصر حتى انه ذهب إلى اعتبارها مهمة البحث اللغوي منحصرة في تقصي هذه المعاني دون سواها ".

لقد فهم –فيرث– المعنى على أنه "علاقة بين العناصر اللغوية والسياق الاجتماعي بحيث تتحدد تلك العناصر وفقا لاستعمالها في المواقف الاجتماعية المختلفة".[2]

إذا نجد إن –فيرث– نظر إلى المعنى على أنه وظيفة في سياق وهو ماعد تحولا في النظري إلى المعنى بعد أن كان يوصف بأنه علاقة بين اللفظ ومما يحيل عليه في الخارج أو في الذهن من حقائق وأحداث لذلك رأى أن الوقت قد حان للتخلي عن البحث في المعنى فوصفه بأنه عمليات ذهنية كامنة والنظر إليه على أنه "مركب من العلاقات السياقية "، لأنه رأى أن السياق الدلالي لا يتأتى إلا بعد أن تتجسد المقولة في موقف فعل معين, أي بعد أن تخرج من خانة الوجود الوضعي الكامن إلى حيز الوجود الاستعمالي الفعلي، وهو أمر لا يتحقق حسب رأيه الا في سياق الموقف ".[3]

---

(1) حسام الدين وكريم زكي، **أصول تراثية في اللسانيات الحديثة**، د.ط، القاهرة، 2001، ص120.

(2) المرجع نفسه، ص122.

(3) سمير استيتية، **اللسانيات المجال الوظيفة المنهج**، ص90.

ولقد سبق عبد القاهر الجرجاني المستشرقين في تعريفه لنظرية النظم فيعرف عبد القاهر النظم بأنه "تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض".[1]

ويقول عنه أيضا " اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها ".[2]

فهو لا يقصد بالنظم سوى تأليف الكلام بحسب أبواب النحو المختلفة ويتقارب مفهومها النظم والسياق فالنظم هو تأليف الكلم في سياق محدد ويقتضيه علم النحو (متوخى فيه معاني النحو)، فالكلم لا تأخذ مواقعها في السياق عفوا وإنما من خلال إقامة علاقات معنوية بينها كما يستخدم عبد القاهر الجرجاني في شرح نظريته مصطلحات تشير الى السياق مثل الضم والترتيب والتركيب والتأليف والنسق والسياق وغيرها.

فنجد أن –فيرث– قد وافق عبد القاهر الجرجاني وسار على نهجه عندما قال أي –فيرث– في تعريفه لنظرية سياق اللفظ والمعنى "أنه علاقة بين العناصر اللغوية والسياق الاجتماعي بحيث تتحدد معاني تلك العناصر وفقا لاستعمالها في المواقف الاجتماعية المختلفة".[3]

فالجرجاني قد أحاط بهذا المعيار علما وفهما، فيشير إلى أن الكلم يترتب في النطق بسبب ترتيب معانيه في النفس وهذا ما عرف بترتيب المعاني مع الالفاظ ولما كانت المعاني لا تتبين الا بالألفاظ، فكان لا سبيل لها إلا بترتيب الالفاظ فكفوا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ، وقالوا "هذا اللفظ متمكن وذلك لفظ ناب".

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص12.

(2) المصدر نفسه، ص20.

(3) عزت علي، **اللغة ونظرية السياق**، مقال في مجلة الفكر المعاصر، الهيئة العامة للتأليف والنشر، العدد 76، 1971، ص18.

وقوله "... اللفظ تابع للمعنى في النظم وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتيب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصوات وأصداء حروف لما وقع في ضمير، ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم".[1]

ويقول أيضا مؤكدا ذلك "إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج أن تستأنف فكرا في ترتيب الالفاظ، بل تجدها تترتب لك بعلم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق".[2]

نجد ضمن هذا السياق أن الجرجاني ينفي في عملية انشاء الكلام، أن يكون تحديد اللفظ منفصلا عن تحديد موقع ذلك اللفظ وينفي أيضا أن يكون ترتيب الكلام منفصلا عن الترتيب الذي قامت عليه معانيه بل، أن عملية انشاء الكلام نفسه تتم بفعل انشاء ترتب المعاني نفسها بحيث لا يحتاج ذلك الكلام الى قصد أو فكر منفصل عن القصد الذي يحتاجه انشاء المعاني ومن هنا نجد أن الجرجاني لا يفصل أيضا في نسق الألفاظ عن نسق المعاني.

ولا يفصل أيضا القصد الذي يكون سببا في انشائهما ولذلك نجد أن المعاني النفسية لا يمكن أن تنفصل عما يشير إليها في السياق.

وهكذا بدلا من الحديث عن العلاقة الثنائية بين اللفظ والمعنى صار الحديث في المدرسة السياقية عند –فيرث– عن مركب من اللفظ والمعنى في علاقته بغيره من المركبات التي يمكن أن تحل محله في نفس السياق.[3]

ولسنا في هذا الموضوع بصدد اتهام – لفيرث وغيره من المستشرقين– ولكن نجد أن نظرية السياق ليست نابعة منهم بل أخذوها عن العرب ونسبوها لأنفسهم، فلو عدنا لوجدنا الثنائية بائنة في قول الجرجاني، مؤكدا " ألا ترى أنك لما نظرت إلى قولهم، "هو كثير رماد

(1) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص45

(2) المصدر نفسه، ص59.

(3) أندريه مارتيه، **مبادئ اللسانيات العامة**، تر: أحمد حمو، وزارة التعليم العالي، د.ط، دمشق، 1404هـ، ص85.

القدر" ، وعرفت منهم أنهم أرادو أنه كثير القرى والضيافة، لم تعرف ذلك من اللفظ ولكنك عرفته بأنك رجعت الى نفسك فقلت...".[1]

فنظم الكلام إذن قائم على اقتفاء أثر المعاني" وكان لذلك أثر على المدرسة الاجتماعية عند –فيرث–، فلقد ركزت على دور السياق في تحديد المعنى، فالكلمة يتحدد معناها من خلال السياق الذي ترد فيه.

حيث أن للكلمة عدة استعمالات سياقية وكل سياق يظهر أو يحدد هذه المعاني أو وجها منها وتزعم–فيرث– فكرة السياق وأصل دراسة المعنى من خلال إطار منهجي والسياق نوعان: لغوي وغير لغوي

ويقول سمير إستيتية " إن فيرث كان يرى الكلام الذي نتكلمه ليس وسيلة للتواصل بل هو عبارة عن سياقات غير منفصلة عن المواقف استحال فصل اللغة عن السياق ولا يمكن تعلم اللغة بمعزل عن السياق".[2]

و لهذا صنف فيرث السياق صنفين أحدهما هو السياق اللغوي: ويعني به السياق اللفظي بما فيه من أصوات وصيغ صرفية ومقاطع ذات نغمة منبورة وسلاسل إيقاعية فوق مقطعية وقواعد تركيبية نحوية وجمل منظومة بعضها الى بعض بعلاقات متشابكة والسياق الثاني هو سياق الحال أو المقام.

فالسياق اللغوي عند –فيرث– يدرس الكلام واللغة كلاهما بوصفهما كتلة واحدة في دراسة تعتمد التحليل الوصف الداخليّ، إلى جانب الدراسة من الخارج بالنسبة للأصوات والعلاقة بين النطق والصرف لا يمكن للباحث اللغوي إلا إن يلاحظ الصلة المتينة بينهما، فإطالة الحركة في كلمة "سافر" تجعلها مختلفة عن كلمة "سفر" وزيادة النبر على مقطع من المقاطع التي تتألف منها الكلمة يمكن ان تعتبر صيغتها الصرفية مثلما نجد في كلمة star

(1) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص73.

(2) سمير استيتية، **اللسانيات المجال الوظيفة المنهج**، ص90.

بالإنجليزية فالارتكاز على المقطع الاخير يجعل منها اسما في حين أن الارتكاز على الاول يجعل منها فعلا".[1]

أما السياق الدلالي للإشارة اللغوية (الصوت) على المعنى (الصورة المرتسمة في الذهن) فهي عشوائية أي أنه لا يوجد ارتباط مادي حقيقي، كالارتباط مثلا بين "الدخان" و"النار"، وليست ثمة علاقة سببية ترجع بين الكلمة المنطوقة والمعنى الذي تدل عليه وترمز إليه فالعلاقة السياقية التي نشأت بينهما إنما نشأت بالمصادفة، لكنها تطورت مع الاستعمال المتكرر إلى شيء من الإلحاق ودليل ذلك كان الكلمة الواحدة تطلق على أكثر من معنى، مثل العين تطلق على نبع الماء والجاسوس ولكن السياق هو الذي يفرق بينهما وعندما نقول أيضا هذا البيت من البحر الوافر، نسبنا إلى كلمة بحر معنى آخر خير المعني الذي تدل عليه فعندما تقول: " فعلت ذلك في بحر أسبوع " فان السياق الجديد أعطى هذه الكلمة معنى آخر مختلف عن المعنيين السابقين. فالكلمات تشابهت في اللفظة ولكنها اختلفت في المدلول فالسياق أدى الى اختلاف مفهوم الكلمة عن غيرها من شبيهتها في اللفظ.

ولو كانت ثمة علاقة مادية او سببية، بين الاشارة اللغوية ومعناها لوجب أن تسمي الاشياء المشتركة في اللغات باسم فالشجرة في العربية لا تسمى شجرة في الإنجليزية بل تسمى tree وهكذا...[2] يعني أن تراعى فيه القيمة الدلالية المستوحاة من عناصر لغوية فالكلمة يتحدد معناها من خلال علاقاتها مع الكلمات الأخرى في النظم.

ومن السياق اللغوي أيضا ما يسمى المصاحبات اللفظية أو التلازم اللفظي ويعرفه –فيرث– بأنه: "الارتباط الاعتباري في كلمة ما في لغة ما بكلمات أخرى معينة أو استعمال وحدتين معجميتين منفصلتين، يأتي استعمالهما عادة مرتبطتين الواحدة بالأخرى".[3]

ومن أمثلة ذلك كلمة مجلس

---

(1) ستيفن أولمان، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة كمال بشر، مكتبة الشباب، د.ط، 1986، ص25.

(2) سامسون جفري، **مدارس اللسانيات التسابق والتطور**، ترجمة محمد زيادة كنة، مطابع جامعة الملك سعود، د.ط، الرياض، 1417هـ، ص30.

(3) المرجع نفسه، ص31.

- مجلس علم – مجلس الشعب.

- مجلس الكلية – مجلس الصلح.

- مجلس الجامعة – مجلس الإدارة.

- مجلس التأديب – مجلس الأمن.

ومن هنا تظهر أهمية السياق اللغوي ودوره في تحديد المعنى وفهمه عند –فيرث– وقد مثل سمير إستيتية للمتلازمات المتواردات في السياق عند –فيرث– بقوله:

* المتلازمات جملا: وهي التي تضع السياق مثل كلمة (مال) من المتلازمات وهي التي تضع السياق

ومن المتلازمات أيضا، الجر للاسم والرفع للمبتدأ والجزم للمضارع

* المتواردات: كلمات بحاجة إلى سياق يضعها، مثل مدرسة، معلم، كتاب، مدير".[1]

فهذه الأمثلة تؤكد تعريف –فيرث– على أن " العلاقة بين العناصر اللغوية والسياق الاجتماعي بحيث تتحدد المعاني وفقا لاستعمالها المواقف الاجتماعية المختلفة".[2]

ومن ناحية أخرى يرى –فيرث–أن معرفة السامع وحدها بالإشارة اللغوية وعلاقة الدال بالمدلول أو التعبير بالمضمون، لا تكفي لتحديد المعنى وإنما الذي يساعده على تحديده فضلا عن السياق اللغوي العرف الاجتماعي، فكلمة (SET) بالإنجليزية لها في المعجم 145 معنى، تطلب شرحها في قاموس اكسفورد نحو ثمانية عشرة صفحة، فهل يستطيع السامع حين يسمع هذه الكلمة أن يتذكر جل هاته المعاني، وتلك الصفحات؟

(1) سمير استيتية، **اللسانيات المجال، الوظيفة، المنهج**، ص101.

(2) المرجع نفسه، ص105.

من المؤكد أن السامع أو القارئ لا يستطيعان في لحظة الإستماع استعادة ذلك كله، ولا بعضه، وإنما يؤولان إلى شيء لا يستبعد العناصر الخاصة بطبيعة الموضوع وظلاله الثقافية والاجتماعية.[1]

ونجد أن –فيرث– ركز أيضا في نظرية السياق اللغوي وتوافق الوقوع أو (الرصف) وقد عرف الرصف أو النظم بأنه: " الارتباط الاعتيادي لكلمة ما في لغة ما بكلمات أخرى معينة" أو "استعمال وحدتين معجمتين منفصلتين واستعمالها عادة مرتبطتين الواحدة بالأخرى"[2] ومن أمثلة ذلك ارتباط كلمة "منصهر" مع مجموعة من الكلمات: حديد، نحاس، ذهب، فضة...، ولكن ليس مع "جلد" مطلقا وعدم تلاؤم (جلد) و(منصهر) ولذا يلجأ إلى الدليل الشكلي لإثبات عدم الملاءمة، وسيثبت الدليل الشكلي أن الحديد والنحاس والذهب... تتقاسم عددا من الترابطات مثل الصلابة والثقل والبريق والبرودة... التي لا توجد في مجموعة الجلد، وإنما يوجد بدلا منها صفات الخفة والليونة وانطفاء اللون...[3]

ويصف (أولمان) منهج –فيرث– في شرح الكلمات وتوضيحها بأنه: " منهج طموح إلى درجة لا نستطيع معها في كثير من الأحيان إلى تحقيق جانب منه فقط، ولكنه مع ذلك يمدنا بعايير تمكننا من الحكم على النتائج حكما صحيحا".[4]

هـ/اختلاف الجرجاني عن فيرث في الأسلوب:

أما إذا ما قارنا أسلوب عبد القاهر الجرجاني بأسلوب –فيرث–، فنجد أن الجرجاني قد توصل إلى مرحلة من الإبداع لم يستطع فيرث التوصل إليها، فالجرجاني يوضح مدلوله السياقي بأسلوب بارع، واعتمد على أسلوب التحليل والتدرج في العرض إلى أن يصل إلى النتيجة المقنعة التي لا يجد القارئ فيها مجالا للنقاش والجدل، بل يجد نفسه مثقفا معه منسجما في تفكيره ويقول في هذا الباب: "واعلم أنك لا تشفي العلة ولا تنهي إلى ثلج اليقين حتى تتجاوز

(1) بالمر، **علم الدلالة، إطار جديد**، ص95.
(2) المرجع نفسه، ص97.
(3) بالمر، **علم الدلالة، إطار جديد**، ص97.
(4) ستيفن أرغان، **دور الكلمة في اللغة**، ص65.

حد العلم بالشيء مجملا إلى العلم به مفصلا وحتى لا يقنعك إلا النظر في زواياه والتغلغل في مكامنه، وحتى تكون كمن تتبع الماء حتى عرف منبعه، وانتهى في البحث عن جوهر العود".[1]

فأوضح معنى الإعجاز القرآني وذكر معالمه، وفسر مفهوم اللغة واللفظة المنفردة، وأسهب في ذلك وضرب إلى علم النحو وأهميته في إبراز الإعجاز القرآني وشرح وظيفته التطبيقية فهو ليس قوانين وقواعد جامدة نعرف من خلالها صواب الجملة من خطئها بل هو ضرب من العلوم التي نفهم من خلالها أسباب التقديم والتأخير والتعريف والتنكير، وهو رافد من روافد البلاغة التي تتصل بالمعنى المقصود تحديدا، وبالتالي يتضح إعجاز القرآن من خلاله، فالنحو عنده الذي يكشف لنا عن المعاني، وما المعاني عنده إلا الألوان النفسية المتباينة التي ندركها من علاقات الكلام بعضه ببعض، وجاء إلى علم البلاغة فأوسعه شرحا وتفصيلا وميز بين البلاغة والفصاحة عند الجرجاني بالنسبة للألفاظ صفة مكتسبة من المعاني عندما تكون اللفظة في السياق.[2]

أي أن مرد الفصاحة هو المعنى المكتسب من ائتلاف الألفاظ مع بعضها البعض لتؤدي المعنى المقصود، ولا يجوز أن تقول هذه لفظة فصيحة، وتلك غير فصيحة لذلك نرى أن نفس الكلمة تكون فصيحة في موقع، وغير فصيحة في موقع آخر، فإذا تأملنا التحليل السياقي في قوله تعالى:﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍعَلَيْهِمْۚ هُمُ ٱلْعَدُوُّفَٱحْذَرْهُمْۚ﴾* فلا ترى أنه لا يقع في نفس من يعقل أدنى شك، إذ هو نظر إلى الآية الكريمة السابقة.

إلى إكبار شأن هذه الآية في الفصاحة، أن يضع كلمة منها فيقول: إنها فصيحة، كيف؟ وسبب الفصاحة أمر لا يشك في أنها معنوية، ثم يقول: ... ولو أنك علقت عليها بظاهر وأدخلت على الجملة التي هي (هم العدو) حرف عطف، وأسقطت (الألف واللام) من العدو فقلت: يحسبون كل صيحة واقعة عليهم وهم عدو»، لرأيت الفصاحة قد ذهبت عنها بأسرها،

(1) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص251.

(2)المصدر نفسه، ص150.

* سورة المنافقون، الآية 04.

ولو أنك أخطرت ببالك أن يكون "عليهم" متعلقا بنفس "الصيحة" ويكون حاله معها كحاله إذا قلت: "صحت عليه" لأخرجته عن أن يكون كلاما فضلا على أن يكون فصيحا، وهذا هو الفيصل لمن عقل».[1]

يرى عبد القاهر الجرجاني هنا أن المزية تحقق الانسجام بين الأغراض والمقاصد التي يوضع لها الكلام فالآية وضعت كل كلمة في موضعها اللائق من ناحية العلاقات النحوية واختيرت من حقول دلالية ذات استجابة لوظائفها المنوطة بها فلا بد أن تنال من الغرض المقصود.

فنجد هنا أن الجرجاني كانت نظرته أوسع مما دلل عليه "فيرث" لأن فيرث لم يخرج في تحليله اللغوي عن دائرة اللغة، فقد حاول أن يدرس العلاقات داخل اللغة، فابتعد عن الحالات العقلية الداخلية التي يصعب تفسيرها، ومعالجة الكلمات باعتبارها أحداثا وأفعالا وعادات تقبل الموضوعية والملاحظة في حياة الجماعة المحيطة بنا.

ويؤكد الجرجاني في موضوع آخر لا معنى لتفاضل الكلمات من غير النظر إلى السياق الذي وردت فيه "وهل يقع في وهم وإن جهد" أن تفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم ... وهل تجد أحدا يقول هذه اللفظة فصيحة إلا هو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها وفضل مؤانستها لأخواتها".[2]

وهذه الفكرة التي ظل –الجرجاني– يؤكدها في "دلائل الاعجاز" ولا يمل من إعادة شرحها في كل مرة من "أن لا نوجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه ومعلقا معناها بمعنى ما يليها".[3]

فالسياق العام الذي يحكم للفظة بالفصاحة أو بخلافها أما الدلالة فلا يمكن برأي عبد القاهر الجرجاني "أن تستخلص من خلال اللفظة المفردة بل المعنى يتحصل من مجموعة الخطاب،

(1) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص120.
(2) المصدر نفسه، ص251.
(3) المصدر نفسه، ص178.

وتبعا لهذا لا يمكن أن تكون الكلمة أبسط عنصر لغوي ذي دلالة، لأن الدلالة حالة نفسية لا يمكن تجزئتها".[1]

ويرى بعض الباحثين أن الجرجاني يقر بذلك ما قرره المحدثون من "أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ بل هي مجموعة من العلاقات".[2]

هذه العلاقات قد تولد انطلاقا من الاجزاء "المتعالقة" صفات وخصائص ليست لأجزائها بالأصل يقول (المسدي): "ومما لاشك أن الكلام من الظواهر التي تخضع لقانون تفاعل الأجزاء، ولما كان الكلام نتاج المفردات الداخلة في تركيبه فإنه قد يبدو حاملا من جمله للسمة النوعية التي تحملها جميع أجزاءه ... غير أنه بموجب القانون بين الجدلية بين الجزء والكل فإنه يحصل للكلام انطلاقا من مجموعة اجزائه سمات ليست لأجزائه".[3]

وقد نظر الجرجاني إلى الخطاب ككل متكامل لا يمكن فصل الجانب اللغوي فيه عن المقام الذي يرد فيه وبذلك يتعاضد السياق اللغوي والسياق الحال على ابراز الدلالة وفهم مرامي الكلام، فالمخاطب وهو أحد عناصر المقام خطي بالأهمية الكبرى في هذه النظرية سواء عند عبد القاهر أم عند البلاغيين من بعده.[4]

إذ أن دراسة الأنماط النحوية للجملة خارج السياق الكلامي غير كافية لتبيان كيف تؤدي اللغة وظيفة الاتصال ويعني ذلك أنه يجب دراسة كيف تحمل الانماط النحوية للجملة فائدة بالنسبة للسامع (المخاطب) تتجلى في حصوله على شيء حين يدرك غرض المتكلم من كلامه ويتم ذلك بربط دراسة الأنماط النحوية للجملة بقضية الابلاغ حسب المقام أو الموقف الكلامي. [5]

(1)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص180.

(2) سمير استيتية، **اللسانيات المجال الوظيفة المنهج**، ص80.

(3) عبد السلام المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، دار النشر العربي، ط1، 1981، ص87.

(4) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص80.

(5) عبد الفتاح لاشين، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القادر الجرجاني**، ص151.

فنظرية النظم إنبنت اساسا على قضية السياق والموقف الكلامي الذي يتطلب كلما تغير نمط معين من التركيب ويدخل ضمن الموقف الكلامي كل ما يتصل بظروف عملية الابلاغ، من مخاطب، ومخاطب وخطاب، وسنوضح هذا وفيما سيأتي سنستعرض تطبيقات السياق في علمي المعاني والبيان.

لقد جسد عبد القاهر الجرجاني السياق من خلال نظرية النظم، فقد تحدث عن العلاقة بين اللفظ وبمعنى وذلك من خلال سياق ترتبط به عملية إنشاء الكلام يقول: "لا يتصور أن تعرف اللفظ موضعا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ ترتيبا ونظما، وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تنجح أن تستأنف فكرا من ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق".[1]

نجد ضمن هذا السياق أن الجرجاني ينفي في عملية إنشاء الكلام أن يكون تحديد اللفظ منفصلا عن تحديد موقع ذلك اللفظ وينفي أيضا أن يكون ترتيب الكلام منفصلا عن الترتيب الذي قامت عليه معانيه بل إن عملية إنشاء الكلام نفسه تتم بفعل إنشاء ترتب المعاني نفسها، بحيث لا يحتاج ذلك الكلام إلى قصد أو فكر منفصل عن القصد الذي يكون سببا في انشائهما.

وقد أولى الجرجاني السياق عناية خاصة، فالفضيلة ترجع إلى إرتباط الكلم بعضها ببعض يقول: "وهل يقع من وهم أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم ... وهل قالوا لفظة متمكنة ومقبولة إلا غرضهما أن يعبرا بالتمكن عن حسن الاتقان بين هذه وتلك من جهة المعنى" وهل تظن إذا فكرت في قوله تعالى:﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ٤٤﴾.*

(1) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص180.

* سورة هود، الآية 44.

فإنك ما وجدت المزية الظاهرة والفضيلة القاهرة إلا لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض وإن لم يعرض لها الحسن والشرف إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة وهكذا إلى أن يستقر بها إلى آخرها، وأن الفضل ناتج عما بينها وحصل من مجموعها.[1]

لقد ركز عبد القاهر الجرجاني بشكل عميق على ما للنظم من مزية في أي تركيب من التراكيب وخص دلائله بعلم المعاني القائم على مراعاة الموقف وملاحظة الصلة التي تحدث بين معنى التركيب والمقام الذي يأتي له وأن أي تغيير في التشكيل اللغوي للكلام يؤدي إلى تغيير في معناه وكانت فكرة السياق وهو يتحدث عن النظم أساسية في الأنماط التي بحثها وعرضها بالتطبيق وذلك ما يكشف ربط الفصاحة بالبلاغة وربط ذلك بالنظم وكلاهما يرميان إلى الإبانة عن المعنى لأن علم المعاني يبحث في مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وبه يتحقق مبدأ (لكل مقام مقال). ومن خلال مقارنتنا بين نظرية السياق عند – فيرث– وتجاوبها مع نظرية النظم عند –عبد القاهر الجرجاني– وجدنا أن –فيرث– كان يركز على الاعتبارات الاجتماعية في تصوره للسياق، فيؤكد أن العلاقات النحوية أساس السياق الخارجي ولولا القواعد النحوية لما تمكنا من بناء كلام ذي دلالات اجتماعية ونحن نعلم أن الجرجاني عندما بنى نظريته في النظم بناها على أساس العلاقات النحوية فهي التي يبين منها الكلام، فلو لا المعاني النحوية التي هي أساس التعليق، لما استطعنا أن نضع دلالات الكلام في سياقها المناسب. هنا نجد الجرجاني وفيرت اتفقا في التركيز على العلاقات النحوية والقواعد التركيبية. ويختلفان في نزوع –فيرث– منزعا اجتماعيا واضحا واعتباره السياق الاجتماعي مرجعا لفهم الكلام أما عبد القاهر الجرجاني فإن المعاني النحوية والمعجمية والصور البلاغية المتداولة مرجع أساس في فهم الكلام. ونختم هذه المقارنة لقول تمام حسان:" إن دراسة الجرجاني للنظم وما يتصل به تقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي، وهذا مع الفارق الزمني الواسع الذي كان ينبغي أن يكون ميزة للجهود المحدثة على جهد عبد القاهر".[2]

(1)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص165.

(2) تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص72.

III- نظرية النظم ونحو النص:

نحو النص نتاج تفاعل مجموعة من العلوم المتنوعة بعضها لغوي وبعضها الآخر غير لغوي، نتاج مجموعة من الثقافات المختلفة وتلاقحها وتمازجها، فهو تطوير لبحوث لغوية مكثفة قامت بها المدارس اللغوية الأوروبية والأمريكية، حيث تداخلت هذه المدارس واختلطت نتيجة لتلك الاختلافات المنهجية واستمرت الدراسات اللسانية على تلك المنهجية إلى أن بدأت ارهاصات نحو النص.

1- مفهوم النص:

وسيلة لنقل الأفكار والمفاهيم إلى الآخر، فهو ينقل شيء ما إلى المخاطب، وهو ليس هدفا في حد ذاته، إنما هو طريق للخطاب، أو كما يقول " جيفري لينش ومايكل شورت" «أنه عبارة عن التوصيل اللغوي –سواء كان منطوقا أو مكتوبا– باعتباره رسالة فحسب تتخذ صورة شفرات محددة في صورتها المسموعة أو المرئية».[1]

يعرف هاليداي النص بقوله « تستخدم كلمة نص في علم اللغويات لتشير إلى فقرة مكتوبة أو منطوقة مهما كان طولها، شريطة أن تكون وحدة متكاملة».[2]

ويعرف **برنكر وايزنبرج وشتاينتر** بأنه:« تتابع مترابط من الجمل».[3]

2- نحو النص:

واحد من المصطلحات التي حددت لنفسها هدفا واحدا وهو الوصف والدراسة اللغوية للأبنية النصية، وتحليل المظاهر المتنوعة لأشكال التواصل النصي.

(1)أحمد عفيفي، **نحو اتجاه جديد في الدرس اللغوي**، مكتبة زهراء، القاهرة، دط، 2001، ص90.
(2)المرجع نفسه، ص92.
(3)المرجع نفسه، ص93.

بدأت إرهاصات نحو النص على يد العالم اللغوي –هاريس– في بداية النصف الثاني من القرن الماضي، ثم تطورت الدراسات على يد العالم الهولندي" فان ديك" وظل هذا العلم في تطوره حتى أصبح حقيقة راسخة على يد "ديبوجراند" و"دريسلر" في الثمانينات من القرن العشرين.[1]

حيث حدد هذان الأخيران معايير سبعة ينضبط من خلالها النص ويتأكد دور الربط من خلالها لتحقيق ما يطلق عليه النصية وهذه المعايير هي:

1- السبك (الربط) cuhesion

2- الحبك (التماسك) coherence

3- القصد intentiality

4- القبول acceptability

5- الإعلام informativity

6- المقامية (الموقفية) situationality

7- التناص [2]intertextuality

وهذه المعايير السبعة صنفت كما يلي:

* ما يتصل بالنص في ذاته، وهما معيارا السبك والحبك.

* ما يتصل بمستعملي النص سواء كان المستعمل منتجا أو متلقيا.

وذلك معيارا القصد والقبول.

(1)أحمد عفيفي، **نحو النص "اتجاه جديد في الدرس النحوي"**، ص95.

(2)المرجع نفسه، ص97.

* ما يتصل بالسياق المادي والثقافي المحيط بالنص وتلك المعايير هي الاعلام والمقامية والتناص.

وسنعطي بعض الإبانة لهذه المعايير:

أ/ القصد: ويعني التعبير عن هدف النص أو تضمن موقف منشيء النص واعتقاده مجموعة الصور والأحداث اللغوية التي قصد بها أن تكون نصا يتمتع بالسبك والالتحام.

ب/التناص: يعد التناص معيارا مهما من هذه المعايير السبعة التي يصير بها الملفوظ نصا، وما يعتبره "تمام حسان" صفة من صفات نحو النص فالتناص أن يمثل النص عملية استبدال من نصوص أخرى أو هو أن يتضمن العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى مرتبطة به وقعت في حدود تجربة سابقة، سواء بواسطته أو بغير واسطة.

ج/ المقامية: وهي ترتبط بالموقف أو المقام الذي أنشيء من أجله النص، وتتضمن المقامية أو رعاية الموقف كما يقول دي بوجراند،« العوامل التي تجعل النص مرتبطا بموقف سائد يمكن استرجاعه».[1]

د/ الإعلامية أو الإخبارية: وتتعلق بإمكانية توقع المعلومات الواردة في النص أو عدم توقعها على سبيل الجدة، ولهذا يشير احتمال وروده في موقع معين (أي امكانه وتوقعه) بالمقارنة بالعناصر الأخرى في النص نفسه، من وجهة النظر الاختيارية، وكلما بعد احتمال ورود بعص العناصر، ارتفع مستوى الكفاءة الاعلامية.

(1)أحمد عفيفي، **نحو النص اتجاه جديد في الدرس اللغوي**، ص281.

هـ/ القبول (المقبولية): ترتبط بالمتلقي وحكمه على النص بالقبول والتماسك أو كما يقول " ديبوجراند":« يتضمن موقف مستقبل النص إزاء كونه صورة ما من صور اللغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث هي نص ذو سبك والتحام، يعني ذلك أن القبول مرتبط بمجموع الدلالات التي يطرحها النص بشرط تماسكها والتحامها بعيدا عن الاحتمالية الدلالية.

و/ البسك أو الربط أو (التضاد): وهو معيار يهتم بظاهر النص، ودراسة الوسائل التي تتحقق بها خاصية الاستمرار اللفظي، وهو يترتب على اجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها الى اللاحق.

ي/ الحبك أو (التماسك) أو (الانسجام) أو الاتساق: ويتصل هذا المعيار برصد وسائل الاستمرار الدلالي في عالم النص أو العمل على إيجاد الترابط المفهومي أي أن هذه الصفة متصلة بالمعنى وسلسلة المفاهيم والعلاقة الرابطة بينهما، فالتماسك –كما يقول هاليداي– "هو علاقة معنوية بين عنصر في النص وعنصر آخر يكون ضروريا لتفسير هذا النص، هذا العنصر الآخر يوجد في النص، غير أنه لا يمكن تحديد مكانه إلا عن طريق هذه العلاقة التماسكية".[1]

وبهذا يكون السبك مرتبطا باللفظ والحبك مرتبط بالمعنى دائما.

وكان سعد مصلوح من الأوائل الذين نقلوا الفكر الغربي عن نحو النص الى العربية وأصدر محمد خطابي – كتابه– "لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب" سنة 1991 ثم نشر صلاح فضل – كتابه – "بلاغة الخطاب وعلم النص" سنة 1992 إلا أن كتاب لعلم اللغة النص" المفاهيم والاتجاهات" لسعيد حسن بحيري الذي نشر سنة 1993 عد أول كتاب مفصل نقل علم اللغة النص إلى العربية نقلا وفيا، ويمكن القول أن نظرية النظم هي المعين الذي استقى منه علماء النص أفكارهم حيث تتقارب أفكار النظريتين إلى حد كبير فان من يقرأ دلائل الإعجاز يخلص إلى أن الجرجاني وهو يناقش مسألة الاعجاز والبلاغة والفصاحة

(1)أحمد عفيفي، **نحو النص " اتجاه جديد في الدرس النحوي"**، ص101.

كان لديه منطلق أساسي وهو أن النص كي يحقق تأثيره لابد من مراعات عملية التواصل ومكوناتها المحدودة في ثلاث عناصر وهي المبدع والنص والمتلقي.[1]

ولذلك اشترط أن يكون التناسق أولا في عقل المبدع وفكره وبعدهما في الألفاظ يقول: «ليس الغرض بنظم الكلام إن توالت ألفاظها في النطق بل أن تناسق دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل.[2]

وبعد إنجاز المبدع لمهمته يكون النص أو الخطاب حلقة وصل بين المبدع والمتلقي.[3]

الذي لا يمكن النظر إليه على أنه متلق واحد، وانما هي قراءة من بين قراءات مختلفة تتعامل مع الخطاب بحسب آفاقها ومداركها ولعل هذا من الأسباب التي تجعل النص يخترق الزمان والمكان. إن الجرجاني لامس جانبا مهما من مباحث الدلالة يرتبط بالجانب التداولي وهو المتلقي الذي يبذل جهدا في فك شفرة المعاني في خلال الاستدلال العقلي على المعنى المقصود، وهذا ما يجعل المتلقي طرفا مساهما في بناء النص من حيث تأويله وبيان دلالته.[4]

ويقول الجرجاني مخاطبا القارئ: «وجملة ما أردت أن أبينه لك أنه لابد لأي كلام تستحسنه من أن يكون لاستحسانك ذلك جهة معلومة وعلة معقولة».[5]

(1)أحمد المنادي، **التلقي والتواصل**، مجلة علم الفكر العدد 01، مجلد 34، الكويت، 1 يوليو، 2005، ص 183.
(2)المرجع نفسه، ص 170.
(3)المرجع نفسه، ص 179
(4)المرجع نفسه، ص 189
(5)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 51.

هذا وأولى علماء النص اهتماما بالغا بالمتلقي" فإذا كانت البنية الكبرى للنص ذات طبيعة دلالية وكانت متعلقة ومشروطة بمدى التماسك الكلي للنص فإن الذي يحدد إطارها هو المتلقي لأن مفهوم التماسك ينتمي إلى مجال الفهم والتفسير الذي يضيفه القارئ على النص.[1]

وتحتاج العلاقة بين النص والقارئ إلى إيضاح يهتم باتجاهات تحليل النص فيه من خلال اهتمامها بعملية القراءة لهذا فإنه لا ينبغي للقارئ أن يركز قراءته على إدراك العلاقات بين المستويات المتعددة للغة.[2]

فبنية النص إذا بنية لغوية منطوقة في المقام الأول غير أنها مرتبطة في استمرارها وتحقق دلالتها بأركان التواصل وهي المنتج أو المنتجون والمتلقي أو المتلقون، والتفاعل بين الطرفين من خلال عملية المتلقي ذلك المكون الذي يضمن استمرار النص أو تتابع سلسلة الاتصال أو انقطاعها عند نقطة محددة أو في موضع بعينه ويشترط في التتابع تحقق المغزى فإذا فقد النص أي عنصر من العناصر انهارت بنيته غير أنها تبقى قائمة مختلفة بدلالتها المحددة.[3]

وعن انسجام النص واتساقه سبق الجرجاني المتحدثين في التعريف بهما وإن كانت التعاريف متناثرة هنا وهناك في كتابه وهي نفس المبادئ التي اعتمد عليها علماء النص إذ نجد هاليداي في كتابه "الاتساق في اللغة الإنجليزية" الذي نشره سنة 1976 يتناول وسائل الاتساق النصوص وجدت كلها عند الجرجاني وهي "الإحالة والاستبدال والحذف والاتساق المعجمي".

وعن وسائل الانسجام يشير "فان ديك" إليها من خلال كتابه "النص والسياق" الصادر سنة 1976 وهي "تطابق الذوات والعلاقات (التضمن والجزء والكل والملكية) والتطابق الإحالي "ولعل أكبر تطابق بين ما جاء به الجرجاني وما أتى به علماء النص في الانسجام

(1)صلاح فضل، **بلاغة الخطاب وعلم النص**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دط، الكويت، 1992، ص260.
(2)فان دايك ،**علم لغة النص**، ترجمة سعيد بحيري، الشركة المعربة العالمية للنشر والتوزيع، ط1، 1997، ص 718.
(3)المرجع نفسه، ص 730.

هو كتاب "تحليل الخطاب" لمؤلفه "براون" و"يول" الذي نشر عام 1983 إذ ركز هذان الباحثان على وظيفة اللغة في أنها للإخبار والتأثير في المتلقي وهو الأمر الذي سنؤكده لاحقا كما أنهما أشار إلى مبادئ الانسجام ألفنا ايجادها عند الجرجاني وهي "المقام والتأويل المحلي والتشابه والترابطات بين الجمل" وقد تحدث الجرجاني عن العنصر الأخير مطولا تحت عنوان "الوصل والفصل" وأعير هذا العنصر مسألة عظيمة في قوله: "اعلم أنه ما من علم من علوم العربية أتت تقول فيه خفي غامض ودقيق وصعب واعلم أن هذا الباب أغمض وأخفى وأدق وأصعب".[1]

ويذهب إلى أن ملاك البلاغة هو إتقان الفصل والوصل وأن من أتقنه سهل عليه امتلاك بغية الأبواب ويتمحور جهد الجرجاني في باب الفصل والوصل حول ما ينبغي بأن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد الأخرى.[2]

ويقوم هذا المبدأ عنده على أساسين نحوي ومعنوي:

* **الأساس النحوي:** نقصد به انطلاق الجرجاني من مجموعة من القواعد والقيود النحوية التي بلورها النجاة من أجل ضغط العطف ويمكن ايجازها فيما يلي:

- عطف المفرد على المفرد: يرى الجرجاني أن فائدة العطف في المفرد هي أن يشرك الثاني في إعراب الأول وأنه إذا اشترك في إعرابه فقد شركه في حكم ذلك الإعراب أي أن الواو العاطفة تنقل الحكم الإعرابي إلى الثاني.
- عطف الجملة على الجملة: يميز الجرجاني بين حالتين الأول أن يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب ولا إشكال في هذه الحالة أما عطف الجملة على الآخر لا محل لها من الاعراب مثل: "زيد قائم وعمر جالس" يعلق الجرجاني على هذا المثال

(1)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الاعجاز**، ص 187.

(2)المصدر نفسه، ص 171

قائلا: "ولا سبيل لنا إلى ادعاء أن الواو أشركت الثانية في الإعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه.[1]

نستنتج أن الجرجاني ينطلق من عطف المفرد كأصل يبنى عليه عطف الجملة على الجملة خاصة تلك التي لها محل من الاعراب.

* **الأساس المعنوي:** معنى الجمع اقترح الجرجاني في هذا المبدأ لتفسير العطف الحاصل بين جملتين هو وجود حكم مشترك بينهما والحكم في هذه الحالة منعدم اقترح الجرجاني البحث عن علة تبرز العطف وقد وجدها فيما نسميه "معنى الجمع" والمثال الذي ضربه "زيد قائم وعمر قاعد" على أن مبرر العطف هو إما أن زيدا كائن بسبب عمر، وإما أن زيدا وعمرا كالنظيرين أو الشريكين بحيث أن عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني.

النظير والشبيه والنقيض هذا المبدأ متصل في الحقيقة بالأول وغير مستقل عنه وهو مجوز العطف معنويا حين امتناعه معياريا هذا المبدأ خاص بما يسميه الجرجاني "الإخبار عن الأول وعن الثاني" والقيد المجوز للعطف هنا أن يكون الخبران شبيهين أو نقيضين أو نظيرين.

قياس العطف على الشرط والجزاء "مما يقل نظر الناس فيه من أمر العطف أنه قد يؤتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها ولكن تعطف على جملة بينهما وبين هذه التي تعطف جملة أو جملتين" على هذا النحو ينتقل الجرجاني من عطف جملتين متجاورتين إلى عطف جملتين مفصولتين ويسلك في معالجة هذا النوع الثاني طريقتين أولهما قائمة على الشرح والثانية على القياس (قياس العطف على الشرط والجزاء).

هذا عن الوصل أما عن الفصل فقد تحدث الجرجاني عنه كثيرا إذ اهتم بالعلاقة الخفية القائمة بين الجمل المشكلة للخطاب وهي علاقة لا تعتمد على رابط شكلي ظاهر ومن هذه العلاقة أورد الجرجاني أمثلة من القرآن منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٦ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ

(1)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الاعجاز**، ص 173.

عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٧﴾﴾.* وقوله:﴿لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ تأكيد لقوله:﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾، وقوله:﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ تأكيد ثان أبلغ من الأول لأن من كان حاله إذا لم ينذر كان في غاية الجهل وبهذا المعنى يعتبر تأكيد جملة لأخرى وسيلة هامة من وسائل تماسك الخطاب رغم أن كيفية الاتصال معنوية غير معتمدة على رابط شكلي.

إن فكرة التعليق من أهم ما في فكرة النظم فهي تهدف إلى إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة القرائن أو ما يسمى عند علماء النص معايير ضبط النص.

لم يكتفي عبد القاهر الجرجاني بدلالات الصياغة اللغوية وإنما بحث فيما وراء هذه الدلالات أي فيما سماه المعنى ومعنى المعنى وقد ربط بين المعاني المعجمية والمعاني الوظيفية ربطا رائعا من خلال القول أن المعنى الدلالي ناتج عن المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي وهو فكرة النظم.

حيث يرى الجرجاني أن النص لكي يحقق تأثيره لابد من مراعاة عملية التواصل ومكوناته المحدودة في ثلاثة عناصر (المبدع، النص، المتلقي) ويجمع هو وعلماء النص في أن الخواص التركيبية والدلالية والاتصالية للنصوص هي صلب البحث النصي بمعنى أن البحث يتحقق على مستويات ثلاثة هي المستوى النحوي، الدلالي، التداولي.

من خلال هذه المقاربة نستطيع القول أن أسس المناهج اللغوية في المدارس العربية وأصولها أقرب إلى الدرس اللغوي في العربية، حيث أن أسسه مستمدة من الفكر النحوي العربي، فالمنهج التداولي متسق مع المنهج النحوي للجرجاني لاعتماده الخطاب والنطق قبل الكتابة واعتبار أن اللغة للاستعمال والتواصل في المقام الأول، وذلك لأن المعنى ليس شيئا متأصلا في الكلمات وحدها، ولا السامع وحده، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد وظروف بعينها.

* سورة البقرة، الآية 6-7.

ونستنتج أن الإمام عبد القاهر الجرجاني استطاع من خلال استلهامه التراث العربي، واستيعابه المعطيات الثقافية واللغوية التي أتيحت له في ذلك العصر، إعادة صياغة الدرس النحوي في ثوب جديد، موظفا الظروف المحيطة بالنص في توصيل الرسالة الإعلامية للمتلقي، وقد كشف عن امتلاك العربية لأصول الدرس اللغوي الحديث بما توصلت إليه النظريات اللغوية الحديثة.

الفصل التطبيقي:

تمثلات الجرجاني لمقولات نظرية النظم

إن ملخص نظرية النظم هو توخي معاني النحو مع مراعاة البلاغة بحيث توضع كل كلمة في المكان الذي يتطلبها وفي السياق الذي تقتضيه وهذا ما يبين قضية التفاضل بين التراكيب من غيرها، وهذا ما أكده الإمام عبر القاهر الجرجاني بقوله: "وإنما تكون المزية ويجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجها آخر، ثم رأيت النفس تنبؤ عن ذلك الوجه الآخر، ورأيت الذي جاء عليه حسنا وقبولا تعدمها إذا أنت تركته للثاني".[1]

وعليه في ضوء ما تقدم نعمد إلى ربط التنظير بالتطبيق وبيان حقيقة علاقة النحو بالبلاغة فالقضية صادقة لكن تحتاج إلى تمثيل وتصوير حتى يكتمل هذا البحث.

(1)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 286

I- التراكيب النحوية وما يتبعها من دلالات بلاغية في علم المعاني عند عبد القاهر الجرجاني

1/ علم المعاني:

أ/ التقديم والتأخير:

نبه الإمام عبد القاهر الجرجاني إلى أهمية التقديم والتأخير قائلا: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك، ولطف عندك، أن قدم فيه شيء حول اللفظ من مكانه إلى مكان".[1]

والتقديم عنده على وجهين:

-**الوجه الأول:** تقديم على نية التأخير، وذلك أن يظل المقدم على حكمه النحوي كأنه آخر، ومثال ذلك أمران:

أولا: تقديم الخبر على المبتدأ كقولك (منطلق زيد) فيظل (منطلق) خبرا مرفوعا وان قدم.[2]

ثانيا: تقديم المفعول على الفاعل نحو (ضرب زيدا عبد الله)، وليس الأصل، وإنما يكون التقديم والتأخير على قدر العناية والاهتمام، وذلك أنك تقول : (أعطى الأمير زيدٌ) فتقدم (الأمير)، وإن كان مفعولا وكان (زيد) فاعلا، لأجل أن العناية بالأمير آكد، ولو قلت (أعطى زيد الأمير) كان حسنا جميلا، فإن قلت (أعطى زيدا الأمير) فقدمت المفعول الذي أصله التأخير مع أنه غير مقتني بشأنه وأخرت (الأمير) الذي استحق التقديم من وجهين هما:

(1)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص106

(2)المصدر نفسه، ص106.

أ-العناية.

ب- أنه فاعل لم يحسن، لأجل أن تقدم المفعول من غير اهتمام يوجب ذلك.[1]

ومن هنا يبين لنا عبد القاهر الجرجاني السر البلاغي والقيمة البلاغية في تقديم الكلام وقيمته في النظم، وما له من أثر في الوجدان، حيث يلفت النظر إلى أن تلك التغييرات الظاهرة في النظم إنما تعود إلى ما في النفس من ترتيب يقول: "فإن قلت : فمن أين وجب أن يكون تقديم ذكر المحدث عنه بالفعل أكد الإثبات ذلك الفعل له، وأن يكون قوله: (هما يلبسان المجد) أبلغ في جعلهما يلبسانه من أن يقال: (يلبسان المجد)"

فإن ذلك من أجل أنه لا يؤتى بالاسم معرى من العوامل إلا لحديث قد نوى إسناده إليه، وإذا كان كذلك فإذا قلت 'عبد الله' أشعرت قلبك بذلك أنك قد أردت الحديث عنه، فإذا جئت بالحديث، فقلت -مثلا- : (قام وخرج أو قدم) فقد علم ما جئت به، وقد وطأت له، وقدمت الإعلام فيه، فدخل على القلب دخول المأنوس به، وقبله قبول المتهيء له المطمئن اليه، وذلك لا محالة أشد لثبوته، وأنفى للشبهة، وأمنع للشك، وأدخل في التحقيق، وهكذا كانت بعض الأمثلة للتقديم والتأخير عند عبد القاهر الجرجاني صاحب الفكر الصائب والذهن الصافي دراسة فيها عمق ودقة، فليس المقصود المعنى القريب الذي يؤخذ منه اللفظ لأول وهلة، ولكن المراد المعاني الإضافية، والدلالات الثانية، التي تنبع من التراكيب، والتي تفهم من بين السطور، وهي دراسة جادة تبرز المعنى وتوضح المراد، وتجسم ما اتسم به القرآن الكريم من أسرار عظيمة في بلاغته، ودلائل كثيرة في إعجازه، كما تبدى ما يتصف به الشعر العربي من بيان وروعة، كما رأينا "قد ترى شعرا يروقك سمعه، ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد سبب أن راقك، ولطف عندك، أن قدم فيه شيء وحول عن مكانه إلى مكان".[2]

(1)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص107.

(2)المصدر نفسه، ص108.

لقد أظهر الجرجاني لموضوع التقديم والتأخير مظهرا رائعا من حسن التعليل والتحليل، فجعله بابا عظيما له من جلال العلم وهيبته مبرزا فيه الأحكام النحوية التي استقلت بقواعد نحوية وبلاغية والذي تطرق إليه الجرجاني في التقديم والتأخير، لم يتبعه من سبقه من النحاة، حيث يقول : قال النحويون: "إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع، بعينه ولا يبالون من أوقعه كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي، يخرج فيعيث ويفسد ويكثر به الأذى أنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه ولا يعنيهم منه شيئا فإذا قتل وأراد مريد الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكرى الخارجي فيقول (قتل الخارجيَ زيدٌ) لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له (زيدٌ) جدوى وفائدة فيعينهم ذكره ويهمهم ويتصل بمسرتهم ويعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له، ومتطلعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجي المفسد وأنهم قد كفوا شره وتخلصوا منه".[1]

ولا ينفي الجرجاني أن العناية والاهتمام من العناصر المهمة في مسألة التقديم والتأخير غير أن التفصيل وشرح العناية وسببها واجبان أيضا وإلا صغر أمر التقديم والتأخير، حيث يقول "وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال أنه قدم للعناية ولأن ذكره أهم من غير أن يذكر... حيث أنك لا ترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضربا من التكلف ولم ترى ظنا أزرى على صاحبه من هذا، وشبهه".[2]

(1)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص108.

(2)المصدر نفسه، ص110.

ب/ الحذف والذكر:

يستهل عبد القاهر كتابه في الحذف ببيان أسراره البلاغية، وقيمته في النظم فيقول: «هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر تشبيه بالسحر، فانك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجد انطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن».[1]

* حذف المبتدأ :

وضح الجرجاني حذف المبتدأ ببعض من الشواهد الشعرية ليوضح ما يقول:

ويزيل أي شبهة عالقة بأذن السامع ويبرهن على صحة ما يقول وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر، تدفعها حتى تنظر، وأنا اكتب لك بديئا أمثلة مما عرف فيه الحذف، ثم تنبهك على صحة ما أشرت إليه، وأقيم الحجة من ذلك عليه .

قال صاحب الكتاب:

اعتـاد قلبـك من ليلى عوائـده وهـاج أهوائـك المكنونـة الطور

ربـع قـواء أذاع الـمـعصـرات وكل حيوان ســار ماؤه خضــل*

قال: أراد من ذاك ربع قوائم، أو هو ربع... ثم يقول: وهذه طريقة مستمرة لهم إذا ذكروا الديار والمنازل...

ومن المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ –القطع والاستئناف– يبدو أن بذكر الرجل، ثم يدعون الكلام الأول ثم يستأنفون كلاما آخر، وإذا فعلوا ذلك أتوفى أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ. ثم يمثل بعدة أبيات منها قول جميل:

(1) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص95.

* البيتان من البحر البسيط، وهما موجودان في الكتاب، ج1، ص28 وشرح سيبويه للنحاس 91 الخصائص لابن جني، ج3، ص226.

وهل بثينة يا للناس قاضيتي ديني وفاعلة خيرا فأجزيها
ترنو بعني مهاة أقصدت بهما قلبي عشية ترميني وأرميها
هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة ريا العظام بلين العيش غاذيها**

فيقول عبد القاهر الجرجاني: «فتأمل الآن هذه الأبيات كلها، واستقرها واحدا واحدا، وانظر إلى موقعها في نفسك، وإلى ما تجده من اللطف والطرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها، ثم قلبت النفس عما تجد، وألطفت النظر فيما تحس به، ثم تكلف أن ترد ما حذف الشاعر، وأن تخرجه إلى لفظك وتوقعه في سمعك فإنك تعلم أن الذي قلت كما قلت، وأن رب حذف هو قلادة الجيد وقاعدة التجويد.[1]

فالحذف عند الجرجاني :هو التخفيف من ثقل الكلام وعبء الحديث، ومن منا لا يفضل الخفة على الثقل، ما دامت الخفة هي المطلوبة، والمقام يستدعيها والحال يطلبها، ففي الخفة تلك تكمن البلاغة ويسمو الكلام، حتى يصل إلى قوة السحر في التأثير وتكون الجملة مع الحذف أشد وقعا على النفس، وأتم بيانا، وأفصح من الذكر.

وقد أعجب الدكتور محمد أبو موسى كثيرا بآراء عبد القاهر في حذف المبتدأ واعتبرها فتحا مبينا في الدرس البياني وفي ذلك يقول:

يرجع حسن العبارة في كثير من التراكيب إلى ما يعمد إليه المتكلم من حذف لا يغمض به المعنى ولا يلتوي وراءه القصد، وإنما هو تصرف تصفى به العبارة ويشتد به أسرارها ويقوي حبكها، ويتكاثر إيحاؤها ويمتلئ مبناها، وتصير أشبه بالكلام الجيد وأقرب إلى كلام أهل الطبع وهو من جهة أخرى دليل على قوة النفس وقدرة البيان وصحة الذكاء وصدق الفطرة».[2]

** هذه الأبيات من البحر البسيط لجميل بن معمر.

(1) عبد الفتاح لاشين، **التراكيب النحوي عن الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني**، ص158،159.

(2) محمد محمد أبو موسى، **خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لعلم المعاني)**، مكتبة الوهبة، ط4، القاهرة، 1996، ص153.

ومثال ذلك قول البحتري:

شـــجو حســـــاده وغيظ عـذاه أن يرى مبصـــر ويســـمع قـاع*

فالمعنى لا محالة أن ترى مبصر محاسنه وسمع واع أخباره وأوصافه، ولكنه حذف المفعول من ذلك، وكأنه يريد أن يصرف العلم بذلك من نفسه، ويدفع صورته عن وهمه، ليحصل له معنى شريف وغرض خاص وذلك أنه يمدح خليقة وهو المعتز ويعرض بخليقة وهو المستعين فأراد أن يقول إن محاسن المعتز وفضائله المحاسن والفضائل يكفي فيها أن يقع عليها بصر ويعيها سمع حتى يعلم أنه المستحق للخلافة، والفرد الوحيد الذي ليس لأحد أن ينازعه مرتبتها، فأنت ترى حساده وليس شيء أجشى لهم وأغيض من علمهم بأن ههنا مبصرا يرى وسامعا يعي حتى يتمنون أن لا يكون في الدنيا من له عين يبصر بها، وأذن يعي معها كي يخفى مكان استحقاقه لشرف الإمامة، فيجد بذلك سبيلا لمنازعته إياها».[1]

ويذكر عبد القاهر الجرجاني لون من الإضمار والحذف يسميه (الإضمار على شريط التفسير) وفيه من دقيق الصنعة ومن جليل الفائدة ما لا تجده إلا في كلام الفعول، ومن لطيف ذلك ونادره قول البحتري:

لو شـــئت لم تفســـد ســـماحة قاتم كرمـــا، ولم تهـدم مـآثر خـالـد**

الأصل لو شئت ألا تفسر سماحة حاتم لم تفسدها، ثم حذف ذلك من الأول استغناء بدلالته في الثاني عليه.

ومجيء المشيئة بعد لو وبعد حروف الجزاء، هكذا موقوفة غير معداة إلى شيء كثير شائع.[2]

---

* البيت من البحر الخفيف للبحتري، لم أثر على ديوانه ولكنه موجود في نهاية الأدب، ج7، ص65.

(1) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص156.

** البيت من البحر الكامل للبحتري، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في المثل الثائر، ج2، ص307. والإيضاح للقزويني، ج2، ص155.

(2) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص108.

يوضح عبد القاهر الجرجاني الأسرار التي تعود على النفس في جلال شرحه للبيت السابق فيقول: إن الواجب في حكم البلاغة ألا ينطق بالمحذوف، ولا يظهر إلى اللفظ، فليس يخفي أنك لو رجعت فيه إلى ما هو أصله، فقلت، لو شئت ألا نفسه سماحة حاتم لم تفسدها، صرت إلى كلام غث، وإلى شيء يمجه السمع، وتعافه النفس، وذلك أن في البيان إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك له أبدا لطفا ونبلا، لا ليكون إذا لم يتقدم ما يحرك».[1]

بالنسبة للفرض من ذكر المفعول، فالحذف ليس بجيد في كل موضع ولا مقبول في كل مكان، فقد يكون ذكر المفعول في بعض الأحوال أحسن من الحذف، وبين ذلك عبد القاهر الجرجاني فيقول:[2] «وقد يتفق في بعضه أن يكون إظهار المفعول هو الأحسن، وذلك نحو قول الشاعر:

ولو شـــئت أن أبكي دمـا لبكيتـه عليه، ولكن سـاحة الصـبر أوسـع*

فقياس هذا لو كان على حد (ولو شاء الله لجمعهم على الهدى) أن يقول: لو شئت لبكيت دما، ولكنه ترك تلك الطريقة وعدل إلى هذه لأنها أحسن في هذا الكلام خصوصا، وسبب حسنه أنه كأنه بدع أن يشاء الإنسان أن يبكي دما، فلما كان ذلك، كان الأولى أن يصرح بذكره ليقرره في نفس السامه ويؤنس به.

وبعد هذا البيان الواضح من بعض الأمثلة والشواهد التي ساقها عبد القاهر الجرجاني نعلم أنه يرى أن التراكيب العربية بعامة، والأساليب القرآنية بخاصة، لم تجئ مصادفة، أو كيفما اتفق، وإنما وصفت هذا الوضع وكانت على هذه الصبغة، لأسرار فنية، من حيث أن كل وضع من أوضاع التراكيب له دلالته التي تبهر، وله معناه الذي يعجب.

(1)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص109.

(2)المرجع نفسه، ص108.

* هذا البيت من بحر الطويل لإسحاق الخزيمي، موجود في رسائل الجاحظ، ص25، والكامل ج3، ص1362.

يقول الجرجاني في ختام هذا: «قد بان الآن واتضح لمن نظر المثبت الحصين الراغب في اقتداح زناد العقل، والازدياد من الفضل، ومن شأنه التوق إلى أن يعرف الأشياء على حقائقها، ويربأ بنفسه عن مرتبة المقلد الذي يجري مع الظاهر، ولا يعدو الذي وقع في أول الخاطر، أن الذي قلت في شأن الحذف، وفي تفخيم أمره، والتنوين بذكره، وأن مآخذه يشبه السحر ويبهر الفكر، كالذي قلت».[1]

والحق أنه لا يخلو تركيب في حذف من سر، يفتح مجال البحث الواسع أمام العقل البشري على مر العصور، فإن حذف المبتدأ فلهدف، وإن ذكر فلغرض، وكذلك المفعول إن كان فلسر، وإن أضمر فلعلة، حتى يأتي النظم رائعا، والتأليف عجيبا.

ج/ الفروق في الحال

*** جملة الحال أو بدونها:**

كتب عبد القاهر فصلا بعنوان: "فروق في الحال لها فضل تعلق بالبلاغة " وهذا المبحث له أهمية كبيرة في النظم والتراكيب النحوية، وما يتبعها من معاني ودلالات. فيتحدث عن الحال ويبين أنه يأتي مفرد، وجملة، والجملة تأتي مرة بالواو، وأخرى بغيرها.[2]

فمثال مجيئها مع الواو: أتاني وعليه ثوب ديباج، ورأيته وعلى كتفه سيف، ولقيت الأمير والجند حواليه. ومثال مجيئها من غير الواو: جاءني زيد يسعى غلامه بين يديه، وأتاني عمرو يقود فرسه، وفي تمييز ما يقتضي الواو مما لا يقتضيه صعوبة.

(1) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص112.

(2)المصدر نفسه، ص133.

والقول في ذلك أن الجملة إذا كانت من مبتدأ وخبر، فالغالب عليها أن تأتي مع الواو، كقولك: جاءني زيد وعمرو أمامه، وأتاني وسيفه على كتفه، فإن كان مبتدأ من الجملة ضمير بالحال، لم يصلح لغير الواو البتة. فإن كان الخبر في الجملة من المبتدأ أو الخبر ظرفا ثم كان قد قدم على المبتدأ كقولنا: عليه سيف وفي يده سوط، كثر أن تأتي بغير واو، فما جاء منه قول الشاعر:

إذا أنكرتني بلدة ونكرتها خرجت مع البازي على سواد*

ثم يحاول عبد القاهر التماس العلة في مواضع التزام واو الحال أو عدم التزامها فيقول: "فاعلم أن كل جملة وقعت حالا، ثم امتنعت عن الواو، فذاك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد، وكل جملة جاءت حالا ثم اقتضت الواو فذاك، لأنك مستأنف بها خبرا وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات...". (1)

تفسير هذا أنك إذا قلت جاءني زيد يسرع، كان بمنزلة قولك: جاءني زيد مسرعا، في أنك تثبت مجيئا فيه إسراعا، وتصل أحد المعنيين بالآخر، وتجعل الكلام خبرا واحدا، وتريد أن تقول: جاءني كذلك، وجاءني بهذه الهيئة.

ولما كان المعنى على استئناف الإثبات احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى، فجيئا بالواو، كما جيء بها في قولك: زيد منطلق وعمرو ذاهب، والعلم حسنة والجهل قبيحة تسميتها لها واو الحال لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضم جملة إلى جملة، ونضيرها في هذا الفاء في جواب الشرط نحو: إن تأتني فأنت مكرم –فإنها إن لم تكن عاطفة، فإن ذلك لا يخرجها من أن تكون بمنزلة العاطفة في أنها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن تربط بنفسها. (2)

* هذا البيت من البحر الطويل لبشار بن برد في ديوانه ج3، ص73.

(1)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 131.

(2)عبد الفتاح لاشين، **التراكيب النحوية**، ص 127

فالتركيب النحوي الحالي، ونظم الجملة به، يشع من خلاله إيحاءات ودلالات، وكلها تدور حول الواو وجودا وعدما، فوجود الواو في جملة الحال يشير إلى أن جملة الحال جملة مستأنفة ومبتدأ بها، وتفيد معنى الجديد فلهذا لزم الربط بينهما فكانت الواو.

وامتناع الواو في جملة الحال يدل على أن جملة الحال جملة مضمومة بالمعنى إلى صدر الجملة الأولى وكأنهما إثبات واحد، فالكلام موصول أوله بآخره، وكأن في هذا فصل لجملة الحال عن صاحب الحال وفي ذلك اختلاف في تركيب الجملة.[1]

د/ الفروق في الخبر:

قد أبرز عبد القادر الجرجاني منذ البداية الفروق التي يحدثها الخبر في النفس من معنى، حيث قسم الخبر قسمين:

الأول: الخبر الذي هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة بدونه، نحو قولك (زيد منطلق)، فمنطلق خبر المبتدأ الذي به تتم الفائدة، والفعل في نحو قولك: (خرج زيد) فكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة.

الثاني: الخبر الذي ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له، كالحال في قولك (جاءني زيد راكبا)، وذلك لأن الحال خبر في الحقيقة، من حيث أنك تثبت بها المعنى الذي هو الحال، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبت (الركوب) في قولك : (جاءني زيد راكبا) لزيد، إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في أخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، ولم تجرد إثباتك للركوب ولم تباشره به، بل ابتدأت فأثبت المجيء، ثم وصلت به الركوب، فالتبس به الإثبات على سبيل التبع للمجيء، وبشرط أن يكون في صلته. وأما في الخبر المطلق، نحو : (زيد منطلق) و(خرج عمرو)، فإنك مثبت للمعنى إثباتا جردته له، وجعلته يباشره من غير واسطة، ومن غير أن تتسبب بغيره إليه. [2]

(1)عبد الفتاح لاشين، **التراكيب النحوية**، ص 128

(2) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص173.

ولقد عدد الإمام عبد القادر عدة وجوه للفروق بين الخبر كما يلي:

*** الفرق بين الخبر إذا كان بالاسم وبينه إذا كان بالفعل في الإثبات:**

يقول عبد القادر الاسم يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيء بعد شيء، أما الفعل فموضوعه على أن يقضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء.

فإذا قلت: (زيد منطلق)، فقد أثبت الانطلاق فعلا له، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئا فشيئا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: (زيد طويل)، و(عمرو قصير)، فكما لا تقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث، بل توجبهما وتثبتهما فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق كذلك لا تتعرض في قولك: (زيد منطلق) لأكثر من إثباته لزيد.[1]

فإنه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: (زيد ها هو ذا ينطلق)، فإذا زعمت أن الإنطلاق يقع منه جزء فجزءا، وجعلته يزاوله ويزجيه.

وإن شئت أن تحس الفرق بينهما من حيث يلطف، فتأمل هذا البيت:

لا يألف الدرهم المضروب خرقتنا لكن يمر عليها وهو منطلق*

فيوضح عبد القادر بأن هذا هو الحسن اللائق بالمعنى، ولو قلته بالفعل: (لكن يمر عليها وهو ينطلق) لم يحسن.[2]

(1) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص174.

* هذا البيت من البحر البسيط وهو للنضر بن جؤية الفاضل، ص42.

(2) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص175.

*** الفرق بين الخبر إذا كان صفة مشبهة والخبر إذا كان فعلا:**

ويؤكد عبد القادر هنا بأنك "متى اعتبرت الحال في الصفات المشبهة وجدت الفرق ظاهرا بينا، ولم يعترضك الشك في أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه، فإذ قلت : (زيد طويل) و(عمرو قصير)، لم يصلح مكانه (يطول) و(يقصر)، وإنما تقول: (يطول) و(يقصر) إذا كان الحديث عن شيء يزيد وينمو كالشجر والنبات والصبي ونحو ذلك، مما يتجدد فيه الطول أو يحدث فيه القصر، فأما وأنت تحدث عن هيئة ثابتة، وعن شيء قد استقر طوله، ولم يكن ثم تزايد وتجدد، فلا يصلح فيه إلا الاسم".[1]

وهذه لفتة جميلة من لفتات عبد القاهر الرائعة والتي تطلعنا على المنهج الدقيق الذي من خلاله نصل إلى تفضيل صفة الاسم على صيغة الفعل في هذا المقام، فلا معنى لصيغة الفعلية في مثل هذا السياق.

*** الفرق بين الخبر إذا كان فعلا وبينه إذا كان اسميا:**

يقرر الإمام عبد القادر بداية بأنه إذا ثبت الفرق بين الشيء والشيء في مواضع كثيرة، وظهر الأمر بأن ترى أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه، وجب أن تقضي بثبوت الفرق حيث ترى أحدهما قد صلح في مكان الآخر، وتعلم أن المعنى مع أحدهما غيره مع الآخر، كما هو العبرة في حمل الخفي على الجلي، وينعكس لك هذا الحكم، نعني أنك كما وجدت الاسم يقع حيث لا يصلح الفعل مكانه، كذلك تجد الفعل يقع ثم لا يصلح الاسم مكانه، ولا يؤدي ما كان يؤديه، فمن البين في ذلك قول الأعشى:

لعمري لقد لاحت عيون كثيرة إلى ضوء نار في يفاع تحرق
تَشُبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالمُحَلِّقُ*

(1)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص175.

* البيتان من البحر الطويل للأعشى في ديوانه، ص223، 225.

فيعلق الإمام عبد القاهر على البيتين: معلوم أنه لو قيل: (إلى ضوء نار متحرقة)، لنبأ عنه الطبع وأنكرته النفس، ثم لا يكون ذلك وذاك الإنكار من أجل القافية وأنها تفسد به، بل من جهة أنه لا يشبه الغرض ولا يليق بالحال".[1]

ففي رأي عبد القاهر أن استخدام الفعل (تحرق) أصلح في هذا السياق من لفظة (متحرقة) لأن الفعل (تحرق) يدل على التجديد في الالتهاب والاشتعال، أما لفظة (متحرقة) فتدل على نار قد ثبتت لها هذه الصفة. وكذلك قوله :

أو كلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا إلى عريفهم يتوسم*

"فإن قوله (بعثوا إلى عريفهم يتوسم)، على معنى حدوث توسم وتأمل ونظر بتجدد من العريف هناك فحالا وتصفح منه الوجوه واحدا بعد واحد، ولو قيل : (بعثوا إلى عريفهم متوسما) لم يفد ذلك حق الإفادة. ثم إنه يزيد الأمر وضوحا بقوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ٣ ﴾.** لو قيل :(هل من خالق غير الله رازق لكم)، لكان المعنى غير ما أريد"[2]

ومن ثم يؤكد الإمام عبد القادر الجرجاني الفرق بين الخبر إذا كان فعلا والخبر إذا كان اسما، فيقول: "ولا ينبغي أن يغرك أننا إذا تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم، كما نقول، في (زيد يقوم)، إنه في موضع (زيد قائم)، فإن ذلك لا يقضي أن يستوي المعنى فيهما استواء لا يكون من بعده افتراق، فإنهما لو استويا هذا الاستواء، لم يكن أحدهما فعلا والآخر اسما، بل كان ينبغي أن يكونا جميعا فعلين، أو يكون اسمين".[3]

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص179.

* هذا البيت من بحر الكامل وهو لطيف بن تميم العنبري

** سورة فاطر، الآية 3.

(2)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص177.

(3)المصدر نفسه، ص177.

*** الفرق في المعنى بين تعريف الخبر بـ "أل" وتجريده منها:**

بعد أن حقق الإمام عبد القادر القول في الفرق بين الإثبات في الخبر إذا كان بالاسم وبينه إذا كان بالفعل، شرع في الحديث عن الفرق في المعنى بين الخبر المعرفة والخبر النكرة، ليبين الأغراض الخاصة والفوائد التي تستفاد من كل منهما، فيقول: "إذا قلت: (زيد منطلق)، كان كلامك مع من لم يعلم أن الانطلاق كان لا من زيد ولا من عمرو، فأنت تفيده ذلك ابتداء، وإذا قلت: (زيد المنطلق)، كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان أما من زيد، وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره". [1]

فيلاحظ أن التنكير للخبر أفاد الإخبار لمتلق جاهل به حصلت منه الإفادة للابتداء، بينما عند تعريف الخبر أزال شكا في ذهن المتلقي وزرع فيه يقينا، فيقول:

"والنكتة أنك تثبت في الأول الذي هو قولك: (زيد منطلق)، فعلا لم يعلم السامع من أصله أنه كان وتثبت في الثاني الذي هو: (زيد المنطلق) فعلا قد علم السامع أنه كان، ولكنه لم يعلمه لزيد فأفدته ذلك، فقد وافق الأول في المعنى الذي كان له الخبر خبرا، وهو إثبات المعنى للشيء، وليس يقدح في ذلك أنك كنت قد علمت أن انطلاقا كان من أحد الرجلين، لأنك إذا لم تصل إلى القطع على أنه كان من زيد دون عمرو، وكان حالك في الحاجة إلى من يثبته لزيد، كحالك إذا لم تعلم أنه كان من أصله...".[2]

ويبين الإمام عبد القاهر جوهر الفرق في المسألتين، فيقول: "ومما تمس الحاجة إلى معرفته، أنك إذا نكرت الخبر جاز أن تأتي بمبتدأ ثان، على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأول، وإذا عرفت لم يجز ذلك، تفسير هذا أنك تقول: "(زيد منطلق وعمرو)، تريد و(عمرو منطلق) أيضا، ولا تقول: (زيد المنطلق وعمرو)، ذلك لأن المعنى مع التعريف على أنك أردت أن تثبت انطلاقا مخصوصا قد كان من واحد، فإذا أثبته لزيد لم يصح إثباته لعمرو".[3]

---

(1)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص177.

(2) المصدر نفسه، ص178.

(3) المصدر نفسه، ص177.

ثم إن كان قد كان ذلك الانطلاق من اثنين، فإنه ينبغي أن تجمع بينهما في الخبر، فتقول: زيد وعمرو هما المنطلقان لا أن تفرق فتثبته أولا لزيد، ثم تجيء فتثبته لعمرو"[1]

وعلى هذا فإنه يجوز العطف على الخبر النكرة، ولا يجوز العطف على الخبر المعرفة للفرق بين نمطي الخبر هنا بالتعريف والتنكير.

وهكذا يتبين صبر عبد القادر في الاستنتاج، وجهده في الاستنباط مستعينا على ذلك بحس مرهف، وذوق بلاغي أصيل، ونلمح قدرته الفذة في التصريف في التراكيب النحوية، والعبارات اللغوية، وتوليده منها المعاني اللطيفة، والدلالات المختلفة، والتفريق بين التراكيب، والأساليب بفروق دقيقة، لا تستخلص إلا بصفاء الذهن، والتروي في الفكر، والتمعن في البحث، بحث عما تحت السطور من معان، وما تحتويه من دلالات، وما يتبعها من إيحاءات، وكل تلك المعاني واللطائف قائمة على معاني النحو.

(1)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص177.

II- التراكيب النحوية وما يتبعها من دلالات بلاغية في علم البيان عند عبد القاهر الجرجاني

يقول الجرجاني في فاتحة كتابه فيما عرف عنده بعلم البيان "ثمإنكلن ترى علما هو أرسخ أصلا وأبسق فرعا،وأحلى جنى ،وأعذب وردا وأكرم نتاجا ،وأنور سراجا من علما البيان ،الذي لولاه لم تر لسانا يحوك الوشى، ويصوغ الحلا، ويلفظ الدر، وينفث السحر..."[1]

فالبيان والفصاحة والبراعة والبلاغة وما شاكلها عند عبد القاهر ألفاظ متواردة على معنى واحد، وقد صرح عندما عرض للبلاغة ككل، فالصور البيانية التي بحثها في (دلائل الإعجاز)لم يبحثها بحثا بلاغيا مفصلا عن بقية البحوث، وإنما بحثها ليطبق عليها فكرة النظم، وما يتتبعها من دلالات إضافية.[2]

وسوف نقف عند بعض الصور البيانية لنرى مدى صلتها بالتركيب النحوي وأن هذه المعاني الاضافية والدلالات الثانية إنما كانت بسبب صحة التركيب اللغوي واستقامة القواعد النحوية فيه.

01_الكناية:/

أ/ المعنى ومعنى المعنى:/

كان الجرجاني في بحثه للكناية والاستعارة والتمثيل واضحا جدا أي في أن التركيب النحوي فيها ليس مرادا لما يدل عليه من معاني أولى، وإن التعبير اللغوي فيها لم يقصد منه ما يعطيه من دلالات ظاهرية، وإنما الغرض ما وراء ذلك المعنى الظاهري وما يتبع هذا التركيب اللغوي من معان ثانية لطيفة ومقصودة ومن أجلها سيق الكلام، فيقول: "الكلام على ضربين : ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ،وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة فقلت: 'خرج زيد' وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ،ولكن بدلالة اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض. ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل"[3] وحديث الجرجاني عن المعنى ومعنى المعنى يدل على وجود مستويين

(1)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الاعجاز** ص04.

(2)عبد الفتاح لاشين، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني**، ص193

(3)عبد القاهر الجرجاني **دلائل الاعجاز** ص 211

من المعنى ووجود مستويين في معنى يعني وجود مستويين في استعمال اللغة هما المستوى التركيبي والمستوى الدلالي

" فاللذة الامتاع المحقق من القراءة لا تصنعها المعاني الأولى وإنما المعاني الثانية اللاحقة والمعنى اللغوي عنده (عبد القاهر الجرجاني) مجرد من كل مزية وفضل، وأما إذا كان هذا المعنى تمهيدا ودليلا إلى معنى آخر لا تدركه الأفهام الجيدة والهمم اليقظة، فهذا ما يهمه يسعى اليه".[1]

حيث يقول الجرجاني في الكناية:/

"أولا ترى أنك إذا قلت: هو كثير رماد القدر، أو قلت: طويل النجاد، أو قلت في المرأة: نؤوم الضحى، فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ؟ ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانيا هو غرضك كمعرفتك من 'كثير رماد القدر' إنه مضياف ومن 'طويل النجاد' أنه طويل القامة، ومن 'نؤوم الضحى' في المرأة أنها مترفة مخدومة، لها من يكفيها أمرها.[2]

فقد برهن عبد القاهر الجرجاني أنه إذا اعتل التركيب النحوي واختلفت العبارة لغويا، وخرجت عن القواعد النحوية، لازمها انتقاص القوة في تأدية ما يراد منها فاللفظ وإن وصل إلى السمع فإنه يحتاج إلى أن تخب فيه وتوضع لطلب المعنى وتبقى تطلبه وتتعب فيه، وقد ينتهي الأمر إلى التعقيد الذي يشوه الصورة ويستهلك المعنى وينقص الحسن فالكناية نرى أنها تحسن وتجمل ويكون لها آثارها الطيبة في النفس،و دلالاتها القوية في المعنى إذا كانت جيدة التركيب، صحيحة العبارة، غير خارجة عن القواعد النحوية.

وتنقسم الكناية قسمين، كناية عن صفة وكناية عن موصوف.

(1)عبد الفتاح لاشين، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني** ص221.

(2) المصدر نفسه، ص181.

ب/ كناية عن موصوف :

يقول الجرجاني ان الكناية عن موصوف هي أن نذكر في الكلام صفة او عدة صفات، نريد بها موصوفا معينا وهي تختص بالمكنى عنه.[1]

و تتجلى الكتابة عن موصوف في قوله تعالى:﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴿٧٥﴾﴾ *

في هذه الآية الكريمة كناية عن موصوفين أولهما القرية ومكة المكرمة وثانيها كبار كفار قريش الذين ظلموا الموحدين فيها.

نلحظ في الكناية الأولى سر التركيب النحوي البديع إذ جاء نعت القرية بطريق النعت السببي لا بالنعت الحقيقي، وذلك لنحترز من شيء مهم هو عدم إسناد الظلم لمكة المشرفة فلا يتأتى بها تشريف الله بها على سائر أرضه مع نعتها بالظلم، بل نعتت الآية أهلها الذين اضطهدوا الموحدين فيها بالظلم عن طريق النعت السببي وهو الوصف (اسم الفاعل العامل فيما بعده).

02- الاستعارة:/

لقد أشار الإمام عبد القاهر اشارة فذة في علم البلاغة لم يهتم لها كثير من الباحثين النحاة، وهي أن جمال الاستعارة يرجع إلى إحكام نظمها وصياغتها صياغة نحوية محكمة وإلى تركيبها تركيبا نحويا دقيقا، فإذا كان تركيب الاستعارة محكما وتأليفها متسقا يقوم على قواعد النحو ووضع كل مفردة في مكانها المناسب فالاستعارة عندئذ فقط تكون في أعلى المراتب وأسمى الدرجات.[2]

(1)محمد علوان محمود علوان، **من بلاغة القرآن** مطبعة الحسين، غزة. ط03. 1426هـ-2005م ص236

*سورة النساء، الآية 75.

(2) عبد الفتاح لاشين، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني** ص 202.

ويزيد عبد القاهر الجرجاني الأمر وضوحا فيبين لنا السبب الصحيح في جودة الاستعارة، وحسنها مستشهدا بآيات القرآن فيقول: "ومن دقيق ذلك وخفيه، أنك ترى الناس إذا ذكروا قوله تعالى : ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾* لم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة، ولم ينسبوا الشرف إلا اليها ولم يروا للمزية موجبا سواها... وليس الأمر على ذلك، ولا هذا الشرف العظيم ولا هذه المزية الجليلة، وهذه الروعة التي تدخل على النفوس لمجرد الاستعارة، ولكن لأن يسلك بالكلام طريق ما يسند الفعل فيه إلى الشيء وهو لما هو من سببه، فيرفع به ما يسند إليه ويؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوبا بعده، مبنيا أن ذلك الاسناد إلى الأول إنما كان من أجل هذا الثاني، ولما بينه وبينه من الاتصال والملابسة".(1)

ولا يكتفي بذلك بل يمثل بالشعر، لبيان تأثير حسن السبك والتركيب النحوي على حسن الاستعارة.

يقول تميم بن طريف الحنبلي مادحا:

سالت عليه شعاب الحي حين دعا أنصـــــاره بـوجـوه كـالـدنـانـيـر**

أراد أنه مطاع في الحي وأنهم يسرعون إلى نصرته، وأنه لا يدعوهم لحرب أو نزال خطب إلا أتوه وكثروا عليه وازدحموا لديه، حتى تجدهم كالسيول تجيء من هنا وهناك. (2)

---

* سورة مريم: الآية 03.

(1) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص100.

** بحر البسيط هو لتميم بن طريف الجنبلي في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية.

(2) المصدر نفسه، ص101.

ولكن ما هو وجه الحسن في هذه الاستعارة يجيب على ذلك قائلا: "فإنك ترى هذه الاستعارة على لطفها وغرابتها إنما تم لها الحسن وانتهى إلى حيث انتهى بما توخى في موضع الكلام من التقديم والتأخير، وتجدها قد ملحت ولطفت بمعاونة ذلك ومؤازرته لها، وإن شككت فاعمد إلى الجارين والظرف، فأزل كلا منهما عن مكانه الذي وضعه الشاعر فيه فقال: (سالت شعاب الحي بوجوه كالدنانير عليه حين دعا أنصاره)،ثم انظر كيف يكون، وكيف يذهب الحسن والطلاوة، وكيف تعدم أريحيتك التي كانت، وكيف تذهب النشوة التي كنت تجدها. [1]

03/ التشبيه:

إن التشبيه من أبدع طرق التصوير، وهو من مقتضيات النظم عند عبد القاهر الجرجاني حيث يقول: "و لم يكن التشبيه في القرآن هدفا يقصد إليه دون أن يستتبع المعنى ويكون جزء أساسيا تتوقف عليه دلالة الآية، فهو نمط من أنماط التصوير القرآني الذي أعجز بلغاء العرب.. "فالتشبيه اذن ليس محسنا بديعيا خارجا عن إطار المضمون يتجمل به النظم وترشق به العبارة، وإنما هو جوهر داخل في المضمون يتضح أثره النفسي.

ومن التشبيه التمثيلي ما يحتاج إلى فضل رؤية، وصفاء فكر، وهو ما كان الشبيه العقلي فيه منتزع من عدة أمور يجمع بعضها إلى بعض، ثم يستخرج من مجموعها الشبه، فيكون سبيله سبيل الشيئين يمتزج أحدهما بالآخر حتى تحدث صورة غير ما كان لهما في حال الأفراد.

و مثال ذلك قول الله عز وجل: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾*

(1) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص68.

فالشبه منتزع من أحوال الحمار... فقد احتيج إلى أن يراعى من الحمار فعل مخصوص –و هو الحمل– وأن يكون المحمول شيئا مخصوصا –وهو الأسفار التي فيها أمارات تدل على العلوم– وأن يثلث ذلك بجهل الحمار ما فيها حتى يحصل الشبه المقصود.[1]

ثم إنه لا يحصل من كل واحد من هذه الأمور على الانفراد، ولا يتصور أن يقال: أنه تشبيه بعد تشبيه، من غير أن يقف الأمر الأول على الثاني، ويدخل الثاني في الأول، لأن الشبه لا يتعلق بالحمل حتى يكون من الحمار، ثم لا يتعلق بحمل الحمار حتى يكون المحمول الأسفار، ثم لا يتعلق بهذا كله حتى يقترن به من جهل الحمار بالأسفار المحمولة على ظهره، فما لم تجعله كالخيط الممدود... لم يتم المقصود.[2]

وكل هذه المعاني التي كانت نتيجة لهذا البيان الطويل والتفسير الواضح تدرك من وراء التشبيه فهي معان ثانية، يوحي بها التركيب النحوي، ودلالات إضافية يشير اليها التعبير اللغوي.

و كما نعلم أن عبد القاهر لا يمل من ترديد فكرة النظم في آية قرآنية أو بيت شعر، وغرضه من ذلك تثبيت الفكرة، وتعميقها في النفوس وكأن سلاح التكرار اتخذه ليحارب به المشككين في صحة النظم أو المنكرين ولهذا نراه يكرر مرة أخرى ما مضى في بيت لبشار فيقول : وأعلم أني لست أقول أن الفكر لا يتعلق بمعاني المتكلم المفردة أصلا، ولكني أقول أنه لا يتعلق بها مجردة عن معاني النحو، ومنطوقا بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوضيحها فيها[3] وإن أردت مثلا فخذ بيت بشار:

كـأن مثـار النقـع فوق رؤوسـنـا وأسـيـافنـا ليـل تهـاوى كواكبـه**

---

* سورة الجمعة، الآية 05.

(1) المصدر نفسه، ص197.

(2) عبد القاهر الجرجاني، **أسرار البلاغة**، ص74-75.

(3) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص259.

** ديوان بشار بن برد ج2، ص90.

وانظر هل يتصور أن يكون بشار قد خطرت معاني هذه الكلم بباله أفرادا عارية من معاني النحو التي تراها فيها، وأن يكون (فكر) قد وقع (كأن) في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء، وأن يكون فكر في (مثار النقع) من غير أن يكون أراد إضافة الأول إلى الثاني وفكر في (فوق رؤوسنا) من غير أن يكون أراد أن يضيف (فوق) إلى (الرؤوس)، وفي (الأسياف) من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على (مثار) وفي (الواو) من دون أن يكون أراد العطف بها وأن يكون كذلك فكر في (الليل) من دون أن يكون أراد أن يجعله خبرا لـ(كأن)، وفي (تهاوى كواكبه) من دون أن يكون أراد أن يجعل (تهاوى) فعلا للكواكب، ثم يجعل الجملة صفة لـ(ليل) ليتم الذي أراد من التشبيه.

ألم تخطر هذه الأشياء بباله إلا مرادا فيها هذه الأحكام والمعاني، التي تراها فيها. [1]

فبيت "بشار" إذا تأملناه وجدناه كالحلقة المفرغة التي لا تقبل التقسيم، ورأيناه قد صنع في الكلم التي فيه، ما يصنعه الصانع حين يأخذ كسرا من الذهب فيذيبها، ثم يصبها في قوالب ويخرجها لنا سوارا، أو خلخالا. [2]

فالنظم يكون في معاني الكلم دون ألفاظها، وأن نظمها هو توخي معاني النحو فيها... وينبغي أن تنظر إلى الذي به أتحدت المعاني، في بيت "بشار".[3]

و إذا نظرنا لم نجدها اتحدت إلا بأن جعل (مثار النقع) اسم (كأن) وجعل الظرف (فوق رؤوسنا) معمولا لـ(مثار) ومعلقا به وأشرك الأسياف في (كأن) بعطفه لها على (مثار) ثم بأن قال: (ليل تهاوى كواكبه) له صفة ثم جعل مجموع (ليل تهاوى كواكبه) خبرا لـ(كأن).[4]

(1)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الاعجاز**، ص350.

(2)المصدر نفسه، ص350-351

(3) المصدر نفسه، ص352.

(4) عبد الفتاح لاشين، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر جرجاني**، ص206.

III- التراكيب النحوية وما يتبعها من دلالات بلاغية في علم البديع عند عبد القاهر الجرجاني:

علم البديع أقل علوم البلاغة حظا من اهتمام عبد القاهر وعنايته فإذا كان قد أفرد لكل من علمي المعاني والبيان كتابا مستقلا فإن مباحث علم البديع لم تحظ بأكثر من صفحات معدودة في كتابه تناول فيها فنين اثنين فقط من فنون البديع وهي الجناس والسجع وقد تناولهما الجرجاني ودرسهما ببيان وظيفتهما البيانية والابلاغية، وقد ركز في دراسته لهما على الوظيفة التعبيرية البلاغية والأثر النفسي لهما من ناحية، وعلى تلاؤمهما وانسجامهما مع النظم من ناحية أخرى، فالمحسن البديعي لا ينبغي أن يكون هدفا في ذاته ولا ينبغي أن يكون شكلا يضاف إلى صورة وإنما لابد أن يكون له دور في نقل المعنى وإيضاحه، وأن ينسجم في الوقت نفسه مع البناء العام للتركيب البلاغي، وقد اختارهما ليبرهن من خلالهما على صحة نظريته في النظم التي تنفي أن يكون للفظ في حد ذاته أي أثر في تحسين الكلام وبلاغته وإنما الأثر كله للنظم وللتأليف والصياغة.

1/ السجع:

يشير الجرجاني إلى أن السجع كثير جدا في النظم القرآني كثرة لا يمكن حصره معها، ويورد بعض الأمثلة منه على سبيل التمثيل لا الحصر، كقوله تعالى:﴿وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُن بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا -73- فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَن يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾*

وقع السجع بين الفاصلتين في الآيتين بين كلمتي عظيما مرتين فالأولى للفوز المتوهم وهو مقطوع الرجاء لأنه مستحيل جاء بطريق التمني بـ ليت، بعد بغضه حتى لمن استحقه، وأما الآخر فهو للفوز الحقيقي من الله عز وجل في الآخرة جزاء لما بذله من عظيم الثمن، وهو روحه ونفسه من أجل إعلاء كلمة الله. (1)

* سورة النساء، الآية 73-74.

(1)محمد علوان محمود علوان، **من بلاغة القرآن** ص 286

4- تجليات التداولية في معالجة الظواهر التركيبية:

- مبدأ القصدية عند الجرجاني أنموذجا:

انطلق عبد القاهر الجرجاني في تفسيره لظاهرة التقديم والتأخير من المعاني والمقاصد، بحسب السياق الكلامي، "فيكون في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص"[1] فيربط المعاني بحسب الحالات المحددة في الغرض الخاص الذي لديه من خلال المقام الكلامي للدلالة عليه، "و هي دلالة المعنى الظاهر على معنى آخر على سبيل الاستدلال"[2] وتتضح رؤية 'عبد القادر الجرجاني' بإيراد المعنى الظاهر على معنى آخر، ومعنى القصد إلى معاني العلم أن الكلم ان تعلم السامع بها شيئا لا يعلمه.

و يقدم الجرجاني مثالا في التقديم والتأخير ‹‹كمثل ما يعلم من حالهم حال الخارجي فيقول: (قتل الخارجي زيد) ولا يقول (قتل زيد الخارجي)[3]، فالمتكلم يبادر بذكر المفعول به قبل الفاعل وهو عدول مرتبط بالقصد ضمن السياق إذا القصد في هذا الموضع الاهتمام بأمر المقدم، يقول الجرجاني :ولا يبالون من كان القتل منه ولا يعنيهم منه شيء فيقول (قتل الخارجي زيد) لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له (زيد) جدوى وفائدة فيعينهم ذكر(...) وأنهم قد كفوا شره وتخلصوا منه››.[4]

فالغرض المقصود إبلاغ المتلقي خبر مقتل الخارجي ويظهر في كلام 'الجرجاني' مقاصد المتكلم من خلال التقديم والتأخير إذ ليست الفائدة والجدوى معرفة الفاتل وإنما قصده معرفة المقتول، وذلك بمعرفة السياق أو المكان وهو يدل عليه مكانة 'الخارجي' عند الناس "فالبلاغي يحرص على كشف الإرادة الاستعمالية لتركيب المنجز وهذه الإرادة شيء زائد عن التركيب لأنها مرتبطة بسياق الحال وموافقة لمقتضاه، فالقصد ليس مسلطا على الترتيب في ذاته فحسب وإنما في خواصه".[5]

---

(1)عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب، مقاربة تداولية**، دار الجديد، بيروت، ط1، 2004، ص201.

(2)مسعود صحراوي **التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي**، دار الطليعة الأدبية، بيروت لينان ط1، 2005، ص191

(3)عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الاعجاز**، ص95.

(4)المصدر نفسه، ص95.

(5)عبد الحميد السيد، **دراسات في اللسانيات العربية، بنية الجملة العربية للتراكيب النحوية والتداولية علم النحو وعلم المعاني**، دار حامدة للنشر والتوزيع، ط1، 2003، ص192.

وبهذا يصل المتكلم أو المخاطب إلى المعنى المراد وهو المعنى الضمني الذي يتطلبه السياق المقامي "فيستدل بلغة الخطاب في قصده الباطن أو المضمر"[1] وهو المعنى المقصود الواجب الوصول إليه هذا ما جعل التقديم والتأخير أداة لها دور في قصد انطلاق المتكلم من التراكيب الظاهرة في إطار التفاعل في سياق بحسب الغرض المقامي الذي يحدده الكلام.

و قد اعتمد الجرجاني في تحليله لهذه الأمثلة على مبدأ القصدية وهو مبدأ من مبادئ التداولية وقد وظفه الجرجاني ودافع عنه في فهم الجمل والتراكيب اللغوية فالمقصدية عند الجرجاني لها دور بارز في فهم الرسالة وتوجيهها التوجيه الصحيح حيث يقول "لا يخفى على من له أدنى تمييز أن الأغراض التي تكون للناس في ذلك لا تعرف من الألفاظ ولكن تكون المعاني الحاصلة من مجموع الكلام أدلة على الأغراض والمقاصد...".[2]

5-موقع السياق في تحليل التراكيب

يعتبر السياق محور اهتمام علم اللغة بصفة عامة، ومدرسة "فيرث" الاجتماعية من أهم المدارس التي اهتمت بالسياق، ولم يكن السياق وليد المدارس الحديثة وحدها، بل اهتم به علماء العربية بداية، بـ"سيبويه" وصولا إلى "الجرجاني" وذلك لما للسياق من أثر كبير على مقصود دلالة المتكلم.[3]

(1) عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب**، ص200.

(2) عبد القاهر جرجاني، **دلائل الاعجاز**، ص280.

(3) صبحي إبراهيم الفقهي: **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية**، دار قباء، ط1، 2000، ص

فالباحث المدقق في أصول النظرية السياقية يجد جذورها متأصلة في الدرس اللغوي عند الجرجاني الذي أبدع نظرية النظم وأوضح أن السياق هو ترتيب الألفاظ في الجملة وتأليفها بحيث تأتلف مع ترتيب هذه الألفاظ، ومعانيها في النفس والذهن والعقل، وقد ضرب الجرجاني أمثلة متعددة في حديثه عن معنى المعنى، ويوضح فيه دور السياق المقالي والمقامي فيقول: «أولا ترى أنك إذا قلت (هو كثير رماد القدر) أو قلت (طويل النجاد) أو قلت في المرأة (نؤوم الضحى) فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعينه من مجرد اللفظ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانيا هو غرضك، كمعرفتك (من كثير رماد القدر) أنه مضايف، ومن (طويل النجاد) أنه طويل القامة ومن (نؤوم الضحى) في المرأة أنها مترفة مخدومة لها من بكيفها أمرها».[1] ووصف عبد القاهر الجرجاني السياق بأنه علم شريف وأصل عظيم يقول: «اعلم أن ها هنا أصلا أنت ترى الناس فيه في صورة من يعرف جانبا وينكر آخر، وهو أن الألفاظ هي أوضاع اللغة، لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينها، وهذا علم شريف وأصيل.[2]

وكذلك تناول الجرجاني أثر السياق الثقافي في التميز بين الحقيقة والمجاز، وما يتصل بثقافة المتكلم ومعتقداته، فقد علق على قول (الصلتان العبدي):*

أشـــاب الصـــغير وأفنـى الكبـر كـــر الـــغـداة ومـــر الـــعشـــي

وقول ذي الأصبع العدواني:**

أهـلـكـنـا الـلـيـل والـنـهـار مـعـا والـدهر يغـدو مصـــممـا جـذعـا

علق عبد القاهر الجرجاني على ذلك بقوله: «كان طريق الحكم عليه بالمجاز أن تعلم اعتقادهم التوحيد إما بمعرفة أحوالهم السابقة، وأن تجد في كلامهم من بعد إطلاق هذا النحو، ما يكشف عن قصد المجاز فيه».[3]

---

(1) عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص262.

(2) المصدر نفسه، ص270.

* المسرد، **الكامل**، تأليف محمد أحمد الدالي، مؤسسة رسالة، ط3، 1997، ص1101.

** ابن قتيبة: **الشعر والشعراء**، ص579.

(3) عبد القاهر الجرجاني: **أسرار البلاغة**، ص389.

6- الوجهة النصية في تعليل الظواهر التركيبية:

- أدوات تماسك النص:/

*** حروف العطف:/**

يعتبر العطف وسيلة من وسائل التماسك النصي، لا يمكن الاستغناء عنها كما يقول الجرجاني لكونها أداة تشترطها الجملة بأنواعها البسيطة والمركبة. كما أنه لا يمكن أن تتحول الوظيفة التي تؤديها إلى أداة أخرى، فالمسعى الأساسي الذي هدف عبد القاهر الجرجاني لتحقيقه في هذا الباب أنه تحكم في ضبط الأطر العامة والخاصة لمختلف ما جاء في تركيبات الجملة بمختلف أحرف العطف وأدوات الاتساق والظروف والأحوال وبعض التعابير الظرفية أو الحالية[1] (الواو، الفاء، ثم، حتى، او، ام، بل، لكن لا ...) وأهمها:

الواو: لمطلق الجمع مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ *فنوح أسبق من ابراهيم وقوله تعالى:﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ فإنجاؤه صاحب إنجاء أصحاب السفينة.

الفاء: للترتيب والتعقيب، كقوله تعالى: ﴿أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾** فالإقبار بعد الاماتة بفترة قصيرة.

ثم: للترتيب والتراخي، كقوله تعالى: ﴿ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ * ثُمَّ إذا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ *** فإن الإنشار بعد الإقبار بزمن طويل.

إن النظر في الآيات الكريمات، ينشئ لدينا شعورا لغويا، حيث يرى الجرجاني أن حروف العطف كوسيلة من وسائل التماسك النصي، تفتح لنا انشغالا بأبعاد مستمرة في

---

(1)جاك موشلار، **التداولية اليوم علم جديد في التواصل**، تر: سيف الدين دغفوش محمد الشيباني، دار الطليعة للطبع والنشر بيروت لبنان ط1. 2003 ص196

* سورة الحديد الآية 26

**سورة العنكبوت الآية 15

*** سورة عبس الآية 21

مجال ترقب التحولات التي قد تطرأ على النص من جراء ما تحدثه هذه الأدوات، من تفاعلات في بنيته ومضامينه لأنها روحه التي تجعله نسيجا متكاملا، تتحقق فيه من خلالها عملية التواصل اللغوي.

خاتمة

نصل في ختام هذا البحث إلى جملة من الملاحظات والنتائج أهمها:

- ✓ لقد استفاد الجرجاني ممن سبقه من النحاة في فكرة النظم، وطور فيها إلى أن أصبحت نظرية قائمة بذاتها.
- ✓ لقد أثرى الجرجاني البلاغة والبيان إثراء جليلا بما خلفه من مؤلفات ومصنفات خاصة دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة لكونهما اشتملا على مجموعة من المسائل النحوية ومزج فيها النحو بعلم البلاغة.
- ✓ إن منهج عبد القاهر يحفل باتباع السابقين في الدرس النحوي كأمثال سيبويه الذي يعتد به كثيرا في المرجعية، وأمثال أبي علي الفارسي الذي يعد شيخه الأول، إلا أن عبد القاهر يربط الدراسة النحوية والبلاغية معا، بعامل النظم في عملية إنتاج الكلام.
- ✓ جعل الجرجاني وهو الناقد الهادئ الحكيم الذي لا يرفض الشيء إلا وقد وجد بديله ولا يتبنى الرأي إلا وقد أثراه وأخرجه على أحسن ما كان عليه، البلاغة فنا صاغ له قواعده وأصوله وقد اعترف له أكثر العلماء بذلك.
- ✓ غرض الجرجاني من التراكيب النحوية ومقاصدها الدلالية هو الاشتراك في الوظيفة بين التراكيب الإسنادية النحوي ودلالتها البلاغية وهذه الوظيفة هي التي تحقق التواصل بين المتلقي والمخاطب، فالنحو عنده يهتم بتحديد الألفاظ في الجملة وإسناد المفردات بعضها إلى بعض والبلاغة تهتم بتحديد المعاني ضمن هذه الجمل.
- ✓ إن الزهد الذي أصاب النحو من قبل النحاة أخذ يبدي المساوئ ويظهر المعايب من طرف الجرجاني، مما جعله يتحسّر على ما آلت إليه حال النحو، ويتقطع ألما لما ناله، فراح يبرز جوهر النحو إلى أن أعاد فيه الحياة.
- ✓ مفهوم النظم عند الجرجاني، والذي اختلف فيه عمن سبقه.
- ✓ نظرية النظم ترتكز على قواعد النحو ومراعاة أصوله وقوانينه، مما جعلها معتمدة لتناول كل ضروب الكلام.
- ✓ أدت نظرية النظم إلى النفاذ إلى صميم العلاقة بين المتكلم والكلام الذي ينتجه فقد طرح الجرجاني هذه القضية مؤكدا نسبة الكلام إلى صاحبه، ومن هنا استطاع أن يكشف العلاقة بين المتكلم والمتلقي، من خلال شبكة العناصر المكونة للحدث الكلامي، من متكلم ونص، ومقام يمثل صلة التواصل بين المتكلم والمخاطب.

- ✓ فرق الجرجاني بين النحو وتوخي معاني النحو، حيث أن النحو هو السعي إلى بيان الأسلوب الصحيح في الكتابة الذي يطابق أوضاع القواعد النحوية، أما معاني النحو فهي قواعد ثابتة مستقرة لا تحتاج إلى إعادة نظر، وتوخيها، هو مجال المزية والفضل والحسن ومجال الإبداع.
- ✓ تعتبر دراسة الأساليب البلاغية العربية من ناحية تراكيبها النحوية في القرآن الكريم والشعر العربي وغيرها من النصوص الطريقة المثلى لدراسة البلاغة وفنونها والطريقة المثلى للوقوف على روعة اللغة ومعانيها الزاخرة.
- ✓ كما تعتبر في حد ذاتها دفاع عن بلاغة القرآن الكريم والبلاغة العربية عموما.
- ✓ إن الشبهات والاستعارات في القرآن الكريم تستخدم مفردات الطبيعة في تراكيبها لتحقق مزيدا من الإقناع للمخاطبين وتعميقا للفهم عند المتلقي.
- ✓ إن أسس المناهج اللغوية في المدارس العربية وأصولها ممتدا إلى الدرس اللغوي في العربية حيث أن أسسه مستمدة من الفكر النحوي العربي، فالمنهج التداولي متسق مع المنهج النحوي للجرجاني.
- ✓ يتقارب مفهوما السياق والنظم عند الجرجاني، فالنظم هو تأليف الكلم في سياق محدد يقتضيه علم النحو.
- ✓ يجمع الجرجاني هو وعلماء النصر في أن الخواص التركيبية والدلالية والاتصالية للنصوص هي صلب البحث النصي، بمعنى أن البحث يتحقق على المستويات الثلاثة، هي المستوى النحوي، الدلالي، التداولي.

وفي الأخير نرجو أن يكون هذا البحث بداية لما هو أجل وأسمى راجين أن يشكل هذا الجهد المتواضع نواة عمل أكبر يهدف إلى دراسة مقاربة بين التراث القديم واللسانيات الحديثة من منظور أوسع.

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

- **الحديث**

أولا: المصادر

1. إبراهيم الخطابي: بيان إعجاز القرآن، د.ط، د.س، مصر، دار المعارف.
2. ابن الأنباري: نزهة الأنباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، د.ط، 1959، بغداد.
3. ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد المطبقة المسيرية، القاهرة، دط، دت .
4. ابن خلكان: وفيات الأعيان، تح: محمد محي الدين، ج2، د.ط، د.ت.
5. ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، تح: محمد سعيد عبد العزيز، مركز الأهرام، ط4، 1989، القاهرة.
6. ابن منظور: لسان العرب، مج14، دار صادر، ط3، 2004، بيروت.
7. أبو هلال العسكري: الصناعتين، تح: محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1952م، دار إحياء الكتب العربية.
8. الباقلاني: إعجاز القرآن، الجزء 3، تح أحمد صقر، ط5، د.ت، مصر، دار المعارف.
9. الباقلاني: الانصياف، تح: محمد الزاهدي والحسن الكوفي، د.ط، 1950، مكتبة نشر الثقافة الإسلامية.
10. الباقلاني: التمهيد، تح عماد الدين وأحمد حيدر، ط1، 1987، مؤسسة الكتب الثقافية.
11. الباقلاني: المعنى في أبواب التوحيد والعدل، المصدر السابق.
12. الجاحظ: البيان والتبيين، الجزء 01، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخفاجي، ط1، د.ت، القاهرة.
13. الجاحظ: الحيوان، تح: عبد السلام محمد هارون، الجزء 03، دار الجيل، ط1، 1988، بيروت.
14. الرماني: النكت في إعجاز القرآن، تح محمد زغلول سلام ومحمد خلف الله، د.ط، 1956، مصر، دار المعارف.

15. الزمخشري: أساس البلاغة، قدم له وشكله، وشرح غريبه، وعلق على حواشيه محمد أحمد قاسم، المكتبة المصرية، ط1، 2003، صيدا، بيروت.
16. السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، تح: محمود محمد الطناجي وعبد الفتاح محمد الحلو، ج5، د.ط، 1386هـ-1967م، القاهرة.
17. سيبويه: الكتاب، تح: محمد عبد السلام هارون، ج1، دار الجيل، ط1، 1991، بيروت.
18. سيد قطب، التصور الفني في القرآن، د.ط، د.س، مصر، دار الشروق.
19. عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تح: محمود محمد شاكر أبو فهد، د.ط، د.ت، جدة، مطبعة المدني.
20. عبد القاهر الجرجاني: العوامل المائة في النحو، تح: زهران البدراوي، ط2، د.ت، القاهرة، دار المعارف.
21. عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر الجرجان، د.ط، 1982، بغداد، دار الرشيد للنشر.
22. عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح التكملة، تح: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدرويس، ج1، 1428هـ-2007م، الرياض، مكتبة فهد الوطنية.
23. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر أبو فهد، ط3، 1413هـ-1992م، جدة، مطبعة المدني.
24. عبد القاهر الجرجاني: شرح الجمل في النحو، تحقيق سيرين عبد الله، ط1، 1990، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
25. الفيروز أبادي: قاموس المحيط، الدليص: أمير اللين البراق كالدلاص.
26. القاضي عبد الجبار: المعني في أبواب التوحيد والعدل، مج16، تح: أمين الخولي، ط1، 1380هـ-1960م، الجمهورية العربية المتحدة، دار الكتب المصرية.
27. قدامة بن جعفر: نقد الشعر، مكتبة الخانجي، د.ط، 1963، مصر.
28. المبرد: المقتضب، تح: عبد الخالق عظيمة، ج04، د.ط، 1384، القاهرة.
29. المعجم الوسيط: إخ مصطفى أحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد علي النجار، دار الدعوة، د.ط، 1989، مادة نظم.

ثانيا: المراجع

30. إبراهيم الخطابي: بيان إعجاز القرآن، د.ط، د.س، مصر، دار المعارف.
31. إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، د.ط، 1959، القاهرة، مصر، مطبعة تجنة التأليف والترجمة.
32. أحمد بدوي: عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية، ط$_2$، د.ت، مصر، المؤسسة المصرية العامة.
33. أحمد سيد محمد عمار: التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس.
34. أحمد عبد السيد الصاوي: النقد التحليلي عند عبد القاهر الجرجاني، د.ط، 1979، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
35. أحمد عفيفي، نحو اتجاه جديد في الدرس اللغوي، مكتبة زهراء، القاهرة، دط، 2001.
36. أحمد مطلوب: دراسات بلاغية ونقدية، د.ط، د.ت، العراق، دار الرشيد للنشر.
37. أحمد مطلوب: عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ط$_1$، 1393هـ-1973م، وكالة المطبوعات.
38. بالمر: علم الدلالة، إطار جديد، ترجمة: صبري إبراهيم السيد، د.ط، 1992، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
39. البدراوي زهراء، عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني، دار المعارف، ط3، القاهرة، 1986.
40. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط$_4$، القاهرة، 2004.
41. تمام حسان، الأصول، دار الثقافة، ط1، الدار البيضاء، 1981.
42. جبار السويس وحنيني الذهبي، التساق في العربية، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية التراف، بهاء فليح، 1426، 2005.
43. جعفر دك الباب: الموجز فيشرح دلائل الإعجاز، د.ط، 1980، دمشق، مطبعة الأهالي.
44. جون أوستن، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الاستباد بالكلام، ترجمة عبد القادر فيينى، افريقيا الشرق، ط 2، 2008.

45. جون يسلر، كيف يعمل العقل، القصدية، ترجمة سعيد الغانمي، مجلة العلوم الانسانية، كلية الآداب، البحرين، 2006.
46. الحسن الطيب:نظرية النظم في أصولها الكلامية، ط1، 2010، المطبعة والوراقة الوطنية.
47. حمو الحاج ذهبية، لسانيات التلفظ وتداوليات الخطاب، دار الأمل الجزائر، ط 2005.
48. دلاش الجيلالي، مدخل الى اللسانيات التداولية، ترجمة محدم يحياتي، ديوان المطبوعات، الجزائر، دط، 1992.
49. ستيفن أرغان، دور الكلمة في اللغة.
50. سمير شريف استيتية: اللسانيات المجال، الوظيفة، المنهج.
51. سمير شريف استيتية، اللسانيات (المجال، الوظيفة، المنهج)، دار الكتب العملية، ط1، 2005م.
52. صابر الحباشة، التداولية والحجاج، فحات للدراسات والنشر، سوريا، ط1، 2008.
53. صالح بلعيد: التراكيب النحوية ودلالاتها السيامية، د.ط، 1994، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
54. صالح بلعيد: نظرية النظم، دار هومة، ط1، 2002، الجزائر.
55. صبحي إبراهيم الفقهي: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، دار قباء، ط1، 2000.
56. صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دط، الكويت، 1992.
57. طاش كبرى زادة: مفتاح السعادة ومصباح السيادة، تح: كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، ج01، د.ط، د.ت، القاهرة.
58. عائشة عبد الرحمان: الإعجاز البياني للقرآن، د.ط، 1971، مصر، مكتبة الدراسات الأدبية، دار المعارف.
59. عبد الفتاح لاشين: بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات البلاغية، ط1، 2010، بيروت، لبنان، دار الفكر العربي.

60. عبد القادر حسني: أثر النحاة في البحث البلاغي، د.ط، 1998، القاهرة، دار غريب للطباعة النشر والتوزيع.
61. عبد القتاح لاشين: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، د.ط، د.ت، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر.
62. عز الدين إسماعيل: الأسس الجمالية في النقد العربي عرض وتفسير ومقارنة، دار الفكر العربي، ط2، مصر، 1968.
63. علي محمود حجي الصراف، الأفعال الانجازية في العربية المعاصرة، دراسة دلالية ومعجم سياقي: مكتبة الآداب، دط، 1431، 2010.
64. عواطف كنوش مصطفى، الدلالة السياقية عند اللغويين، دار السياب، ط1، 2007.
65. فان دابك ،علم لغة النص،ترجمة سعيد بحيري، الشركة المعربة العالمية للنشر والتوزيع، ط1، 1997.
66. فان ديك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، دار افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، دط.
67. فتحي أحمد عامر: نظرية العلاقات عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة الفكر العربي، العدد 25، 1989.
68. فخر الدين الرازي: مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، د.ط، 1401هـ-1981م، بيروت، لبنان.
69. فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الاتحاد القومي، دط، دت.
70. فيليب بلانشيه، التداولية في أوستيني إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، دارالحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2007.
71. محمد حنيف فقهي: نظرية إعجاز القرآن عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، 1999، بيروت، لبنان.
72. محمد زكي العشماوي: قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث.
73. محمد زكي العشماوي: قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث، دار النهضة العربية، د.ط، بيروت، 1984.

74. محمد عباس: الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، ط1، 1999، بيروت، دار الفكر المعاصر.
75. محمد عبد الله دراز: النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن الكريم، دار القلم، ط4، الكويت، 1977.
76. محمد عبد المطلب،البلاغة الأسلوبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د ط، 1984.
77. محمد محمد أبو موسى، خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لعلم المعاني)، مكتبة الوهبة، ط4، القاهرة، 1996.
78. محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم لغة النص، دار الثقافة، القاهرة، دط، 1978
79. مسعود صحراوي التداولية عند علماء العرب، دار الطبيعة، بيروت ط1، 2005.
80. ممدوح عبد الرحمان: اللغة العربية والفكر النحوي.
81. مهدي المخزومي، في لنحو العربي، نقد وتوجيه، المكتبة المصرية صيدا، بيروت، ط1، 1964.
82. نايف خرمان، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، ط2، 1979.
83. وليد محمد مراد: نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، ط1، 1403هـ-1983م، دمشق، دار الفكر.

ثالثا: المجلات

84. أحمد المنادي، التلقي والتواصل، مجلة علم الفكر العدد 01، مجلد 34، الكويت، 1 يوليو، 2005.
85. رشيد العبيدي، الألبسة بين عبد القاهر والمحدثين، مجلة المورد مجلد 18.
86. محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الاسكندرية، مصر، دط، 2002.

رابعا: الرسائل

87. جبار السويس وحنيني الذهبي، التساق في العربية، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية التراف، بهاء فليح، 1426، 2005.

خامسا: الكتب باللغة الفرنسية

88. Pragmatique de la naissance Recanati, François faire.

الفهرس

الفهرس	

العنوان	الصفحة
بسملة	
شكر وعرفان	
مقدمة	**أ–د**
الفصل الأول: السياق التاريخي لنشأة نظرية النظم	
I– بوادر وإرهاصات نظرية النظم قبل عبد القاهر الجرجاني	5
1– النظم المفهوم والمصطلح	5
2– النظم عند النحاة والبلاغيين القدامى	7
II– من نحو النشأة إلى عهد الجرجاني	27
1– حياة عبد القاهر الجرجاني	27
2– مصنفات الجرجاني بين الوجهة النحوية والوجهة البلاغية	29
3– النحو عند عبد القاهر الجرجاني	34
4– البلاغة عند عبد القاهر الجرجاني	37
5– طبيعة العلاقة بين النحو والبلاغة	38
6– موقف الجرجاني من سابقيه من النحاة	43
III– نظرية النظم المبادئ والأصول	53
1– مفهوم النظم عند الجرجاني	53
2– أسس نظرية النظم	57
3– مستويات نظرية النظم	62
4– فروقات في نظرية النظم	70
5– أهمية نظرية النظم	77

الفصل الثاني: نظرية النظم والمعطى اللساني الحديث	
I- نظرية النظم والمدرسة التداولية	84
1- مفهوم التداولية	84
2- اهتمام الجرجاني بالتداولية	85
3- مبدأ القصدية عند الجرجاني	86
4- مراعاة السامع مع تحقيق الإفادة	88
5- الاهتمام بالسياق	91
6- الأفعال الكلامية	93
II- نظرية النظم والمدرسة السياقية	99
III- نظرية النظم ونحو النص	113
الفصل التطبيقي: تمثلات الجرجاني لمقولات نظرية النظم	
تمهيد	124
1- التراكيب النحوية وما يتتبعها من دلالات بلاغية في علم المعاني عند عبد القاهر الجرجاني	125
2- التراكيب النحوية وما يتتبعها من دلالات بلاغية في علم البيان عند عبد القاهر الجرجاني	140
3- التراكيب النحوية وما يتتبعها من دلالات بلاغية في علم البديع عند عبد القاهر الجرجاني	147
4- تجليات التداولية في معالجة الظواهر التركيبية	148
5- موقع السياق في تحليل التراكيب	149
6- الوجهة النصية في تعليل الظواهر التركيبية	151
خاتمة	**154**
قائمة المصادر والمراجع	
الفهرس	

الفهرس